

(27)

مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى صيفا 2014



قسم الأرشيف والعلوم
مركز الوثائق للمؤسسات والاستشارات



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقرير معلومات (27)

مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى صيف 2014

رئيس التحرير

د. محسن محمد صالح

مدير التحرير

باسم جلال القاسم

هيئة التحرير

ربيع محمد الدنان

سامر مصطفى حسين

صالح محمود الشنّاط



قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

Information Report (27)
Egypt and Gaza Strip: From the Revolution
of 25 January 2011 to Summer 2014

Prepared By:

Archives & Information Department, Al-Zaytouna Centre

Editor:

Dr. Mohsen Moh'd Saleh

Managing Editor:

Basem Jalal Elkassem

حقوق الطبع محفوظة ©

2015 م - 1436 هـ

بيروت - لبنان

ISBN 978-9953-572-06-2

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: +961 1 80 36 44

تلفاكس: +961 1 80 36 43

ص.ب.: 5034-14، بيروت - لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم وإخراج

ربيع مراد

طباعة

CA s.a.r.l | Beirut, Lebanon |

فهرس المحتويات

3.....	فهرس المحتويات
5.....	المقدمة
7.....	أولاً: العلاقة بين مصر وقطاع غزة بين 1948 و2011:
7.....	1. محددات العلاقة بين مصر وقطاع غزة:
8.....	أ. من جهة مصر
9.....	ب. من جهة قطاع غزة
10.....	2. مسار العلاقات بين مصر وقطاع غزة
23.....	ثانياً: العلاقة بين مصر وقطاع غزة خلال فترة المجلس العسكري:
23.....	1. محددات العلاقة بين مصر وقطاع غزة
24.....	2. علاقة مصر بالمقاومة
32.....	3. عملية تبادل الأسرى (صفقة وفاء الأحرار)
35.....	4. المصالحة الفلسطينية
36.....	5. موقف مصر من الحصار على غزة:
36.....	أ. معبر رفح
38.....	ب. الأنفاق
40.....	ثالثاً: العلاقة بين مصر وقطاع غزة خلال عهد محمد مرسي:
40.....	1. محددات العلاقة بين مصر وقطاع غزة
42.....	2. علاقة مصر بالمقاومة

3. الموقف المصري خلال العدوان على غزة 47
4. المصالحة الفلسطينية 54
5. الحصار على غزة 55
- رابعاً: العلاقة مع قطاع غزة بعد أحداث 2014/6/30: 58
1. محددات العلاقة بين مصر وقطاع غزة 58
2. الموقف الفلسطيني من الأحداث في مصر 58
3. علاقة مصر بالمقاومة 61
4. التهديئة 73
5. المصالحة الفلسطينية 79
6. موقف مصر من الحصار على غزة: 80
- أ. معبر رفح 80
- ب. الأنفاق 83
- الخاتمة 88
- الهوامش 91

المقدمة

شغلت العلاقة بين مصر وقطاع غزة حيزاً كبيراً في ملف العلاقات الخارجية المصرية. فمصر التي ترى في فلسطين (وحيث يوجد قطاع غزة على الحدود مع مصر) خط الدفاع الأول في الجهة الشمالية الشرقية، وجدت نفسها، بحكم الهوية الدينية والقومية، وبحكم التاريخ والجغرافيا، حاضرةً على مسرح القضية الفلسطينية منذ نشوئها. أما فلسطينيو قطاع غزة فيعدّون مصر العمق الاستراتيجي والتنفس الخارجي الوحيد لهم، خصوصاً بعد الاحتلال الإسرائيلي للقطاع.

ونحن ننبه إلى أننا عندما نتحدث عن قطاع غزة فإننا نتحدث عن جزء من فلسطين، وجزء من قضيتها، وليس منفصلاً عنها. ونحن عندما ندرس علاقته بمصر، فإننا نحاول أن نفهم الخصوصية التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي وحصاره للقطاع، وخصوصية إدارة الحكومة التي تقودها حماس للقطاع، وخصوصيات الجغرافيا، بالإضافة إلى الدور المركزي التقليدي لمصر في الشأن الفلسطيني؛ وهي خصوصيات تحاول أن تضع إطاراً وفهماً للموضوع ضمن الفهم الكلي للقضية الفلسطينية.

وعلى مدى أكثر من ستة عقود مرّت العلاقة بين مصر والقطاع بعدة متغيرات بحسب الظروف السياسية والعسكرية التي شهدتها القطاع، كما كان للتغيرات السياسية الداخلية التي شهدتها مصر أثر كبير في تحديد علاقة نظام الحكم في مصر مع القطاع.

تنوعت وتعددت الملفات التي لها علاقة بالقضية الفلسطينية عموماً وبقطاع غزة خصوصاً، والتي كان وما زال لمصر دور كبير في التأثير فيها أو ربما في إدارتها، ومردّد ذلك إلى العلاقات التاريخية بين مصر وفلسطين أو بسبب الموقع الجيو-سياسي للقطاع بالنسبة لمصر أو بالعكس.

ويسلط هذا التقرير الضوء على محددات علاقة الحكم في مصر مع قطاع غزة وتطوراتها، وخصوصاً في الفترة التي تلت ثورة 25 يناير 2011، وحتى نهاية العدوان الإسرائيلي على القطاع 2014. ويبرز الدور المصري في ملفات الحوار الوطني الفلسطيني، والحصار، والتهديّة، وصفقة جلعاد شاليت Gilad Shalit لتبادل الأسرى، ويعرض لموقف مصر من العدوان العسكري الإسرائيلي على القطاع سنة 2012 وسنة 2014، وما تبعه من ملفات فك الحصار وفتح معبر رفح، وإعادة الإعمار.

أولاً: العلاقة بين مصر وقطاع غزة بين 1948 و2011

1. محددات العلاقة بين مصر وقطاع غزة:

تربط مصر بفلسطين علاقة جيو-سياسية من نوع خاص جداً، حيث تربطهما روابط دينية وقومية وتاريخية؛ وقد شاركت مصر في حرب سنة 1948، ثم تحملت مسؤولية إدارة قطاع غزة، حتى تاريخ سقوطه تحت الاحتلال الإسرائيلي في سنة 1967. وعندما وقعت مصر مع "إسرائيل" اتفاقية كامب ديفيد Camp David Accords في سنة 1978، ضمنت الاتفاق ملحق "الحكم الذاتي"، للتمهيد لقيام كيان فلسطيني على قطاع غزة والضفة الغربية، سعياً منها لتثبيت مكانة القطاع القانونية والسياسية¹.

شكلت القضية الفلسطينية رافداً شعبياً للعديد من الأنظمة العربية، ومنها النظام المصري، خصوصاً مع نجاح ثورة الضباط الأحرار في 1952/7/23، وتبنيها القضية الفلسطينية، وانتشار جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، وإطلاقها لحركة حماس مع انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية في سنة 1987. وقد ترافق ذلك مع فترة سياسية شهدت خصومة بين النظام المصري والإخوان المسلمين، خصوصاً بعد قيام القوات المسلحة المصرية بإقصاء الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي، الذي ينتمي للإخوان المسلمين، في 2013/7/3.

ولعب العامل الجيو-سياسي، مصحوباً بالدور الريادي المصري العربي، دوراً مهماً في بناء العلاقة بين مصر والتنظيمات الفلسطينية، التي أدركت مدى تأثير القاهرة في صناعة القرار الفلسطيني والعربي، والتي رأت في مصر مدخلاً للشرعية العربية، بل والعالمية.

ترتكز العلاقة بين مصر وقطاع غزة على مجموعة عوامل تضبط إيقاعها وتوجه مسارها، ومن أبرزها:

أ. من جهة مصر:

- تنظر مصر إلى القضية الفلسطينية بشكل عام، وإلى قطاع غزة بشكل خاص، من خلال دورها الإقليمي والعربي والإسلامي، ومن خلال مسؤولياتها القومية تجاه فلسطين وشعبها. وتسعى لتعزيز ثقلها النوعي كقوة إقليمية، ومحور لا يمكن تجاهله.
- ترى مصر أن أمنها القومي من أهم العوامل التي يركز عليها النظام السياسي، فمصر تتشغل عادةً بتأمين حدودها الشرقية (ومنها حدودها مع قطاع غزة)، وتخشى من انكشافها إذا ما وُجدت قوى معادية أو أخطار كامنة.
- حرصت مصر على الاستمرار في متابعة دورها "الأبوي" القائد في الشأن الفلسطيني، وحرصت ألا تقطع "شعرة معاوية" مع أي من الأطراف الفلسطينية.
- لم تكن القيادة المصرية سعيدة بالتعامل مع طرف فلسطيني ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، وهو حركة حماس، وهي في الوقت نفسه كانت مضطرة للتعامل معها، بسبب قوة أدائها واتساع شعبيتها، وسيطرتها على قطاع غزة منذ منتصف 2007².
- التزام النظام المصري مسار التسوية السلمية منذ توقيعها اتفاقية كامب ديفيد مع "إسرائيل"، في سنة 1978، وما يترتب على ذلك من التزامات دولية مختلفة على مصر تجاه "إسرائيل"؛ حيث تُعدُّ الاتفاقية ذاتها قيماً أساسياً على التحرك المصري تجاه فكِّ الحصار وفتح معبر رفح. كما تسعى مصر لإبقاء مسؤولية "إسرائيل" والتزاماتها قائمة تجاه القطاع، لا أن تتحملها مصر³.



• تحرص مصر على ترتيب موضوع الحدود والمعبر دون استثناء؛ أي من "إسرائيل" والمجتمع الدولي، لاعتبارات استراتيجية وسياسية أبعد من موضوع المعبر، ترتبط بالحفاظ على استمرار الوضع القائم، وترتبط حل مشكلة المعبر والحصار بحل الخلافات الفلسطينية الداخلية، وكذلك بمشاركة كل من "إسرائيل" والاتحاد الأوروبي في وضع التصور الجديد للمعبر، إضافة إلى ربطه بالتهديئة من قبل فصائل المقاومة⁴.

• لم تغفل مصر عن رغبة "إسرائيل" بإلقاء تبعات إدارة قطاع غزة عليها؛ علاوة على وجود أصوات إسرائيلية تنادي بتهجير الفلسطينيين إلى صحراء سيناء، وتوطينهم فيها؛ مما جعل استقرار الأوضاع الفلسطينية، والمساعدة على نجاح قيام الدولة الفلسطينية، بالنسبة لمصر، مسألة ذات أبعاد وطنية واستراتيجية⁵.

• تسعى مصر للقضاء على تجارة الأنفاق على الحدود مع غزة، من خلال تدميرها للأنفاق ومطاردتها للعاملين فيها، وهو ما يعدّه الكثيرون من أهل قطاع غزة مشاركة في الحصار.

ب. من جهة قطاع غزة:

• يدرك الفلسطينيون أن مصر بإمكاناتها البشرية والمادية الهائلة، وبانتمائها العربي والإسلامي، تظلّ ذخراً لفلسطين ولقضيته، وأنها تمثل البوابة الرسمية للوصول إلى الشرعية العربية، وأنها مدخل مهم لاكتساب الشرعية في العالم الإسلامي وإفريقيا ودول العالم الثالث.

• يدرك الفلسطينيون في قطاع غزة خطورة استعداد مصر عليهم؛ لكونها المتنفس الوحيد للقطاع، كما يدركون أنه ليس من صالح مصر أن تُحدث كارثة إنسانية أو مجاعة في قطاع غزة.

- عملت حركة حماس، التي تدير قطاع غزة منذ منتصف 2007، على تأكيد حرية قرارها التنظيمي، وعدم إبراز ارتباطه بحركة الإخوان بصورة مستفزة للنظام المصري، ولكن مع تمسكها بمدرسة الإخوان وخطها الفكري.
- يشكل أمن مصر مصلحة وطنية فلسطينية علياً⁶.

2. مسار العلاقات بين مصر وقطاع غزة:

أخضع قطاع غزة رسمياً لإدارة الحكومة المصرية على إثر اتفاق هدنة بين مصر و"إسرائيل" في جزيرة رودس Rodos اليونانية في 1949/2/24⁷، وبناءً على "تكليف" من جامعة الدول العربية، تولت حكومة الملك فاروق، التي ترأسها محمود فهمي النقراشي، إدارة "المناطق الفلسطينية الخاضعة لرقابة القوات المصرية"⁸. وأدير قطاع غزة من قبل مصر ولم يتم ضمّه إليها. وكان عدد قليل من التشريعات المدنية المصرية ساري المفعول في القطاع. وحكمت القوات العسكرية المصرية قطاع غزة، وأدارت جميع الدوائر العامة والشؤون المدنية إلى أن تسلم المجلس التشريعي لقطاع غزة السلطة المدنية في القطاع سنة 1957. وفي سنة 1962، عين المجلس التشريعي أول رئيس فلسطيني له مكملاً نقل السلطة القانونية من السيطرة المصرية إلى السيطرة الفلسطينية. كما قام المجلس بإضفاء صفة الدستور على قانونين أساسيين هما: قانون سنة 1955، والنظام الدستوري سنة 1962⁹.

ومنذ الاحتلال الإسرائيلي للقطاع في سنة 1967، بدأت مرحلة جديدة في العلاقة بين مصر وقطاع غزة، وبدأت أقل خصوصية عما كانت عليه؛ لأن الاحتلال الإسرائيلي أحدث تغييراً في الجغرافيا، وأوجد حاجزاً جغرافياً بين مصر والقطاع. وحدث تراجع في اهتمام مصر بتفاصيل الأوضاع في قطاع غزة. وكان من أهم ما اختلف في السياسة المصرية تجاه قطاع غزة

(بعد الاحتلال) هو انشغال مصر بمعالجة آثار عدوان 1967، ودخولها في حرب 1973، ثم عقدها لاتفاقيات كامب ديفيد سنة 1978. ومن جهة القطاع كان من أبرز المتغيرات تنامي الحركة الإسلامية فيه من جديد، وخصوصاً التنظيم الفلسطيني للإخوان المسلمين؛ بعد أن كان قيام نظام الرئيس جمال عبد الناصر قد استهدف الإخوان المسلمين في مصر كما استهدف تنظيم الإخوان في غزة، الذي تضرر بسبب ذلك كثيراً. ومع إعلان الإخوان الفلسطينيين عن حركة حماس وصدور أولى بياناتها في قطاع غزة، في 1987/12/14، بدأت مرحلة جديدة، ليس فقط بالنسبة لإخوان القطاع، ولكن أيضاً في تاريخ العلاقة بين مصر والقطاع¹⁰.

وبعد توقيع اتفاقية أوسلو Oslo Accords (إعلان المبادئ) - حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية)، بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" في 1993/9/13، أشار البند الـ 12 من الاتفاقية إلى أن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي سيقومان بـ:

دعوة حكومتي الأردن ومصر؛ للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى؛ لتشجيع التعاون بينهما، وستضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر - بالاتفاق - على أشكال السماح بدخول الأشخاص الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام، وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك¹¹.

وبعد توقيع اتفاق بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني حول حرية التنقل من وإلى قطاع غزة في 2005/11/15، باتت القاهرة أكثر تماساً من الناحية القانونية في القطاع من خلال معبر رفح؛ حيث نصّ الاتفاق على تشغيل معبر

رفع بإدارة مصرفية فلسطينية، وبإشراف من الاتحاد الأوروبي الذي يمثل فريقه الطرف الثالث. ويستخدم المعبر لممر مواطني السلطة الفلسطينية؛ وفق آليات وشروط تمّ تحديدها في الاتفاق¹². ووقع الجانبان الفلسطيني والمصري في 2005/11/24 اتفاقاً آخر لتسهيل مرور المواطنين الفلسطينيين عبر معبر رفح¹³.

يبدو أن السلطات المصرية، وإن تعاطت مع حماس، بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في 2006/1/25، لم تكن راغبة في نجاح نموذج حماس في قطاع غزة؛ ولم تشعر مصر بالارتياح لفوز حماس، خصوصاً أنه جاء عقب فوز تنظيم الإخوان المسلمين بـ88 مقعداً في الانتخابات التشريعية التي جرت في مصر أواخر سنة 2005؛ أي نحو 20% من عضوية مجلس الشعب المصري البالغ عددهم 444 مقعداً. وقد أكد القيادي في حماس أحمد بحر أن انتصار الإسلام في فلسطين هو انتصار للإخوان المسلمين في العالم كله، وانتصارٌ لخيار المقاومة والجهاد أيضاً¹⁴. كما أعلن تنظيم الإخوان المسلمين في مصر أن الفوز الذي حققته حماس هو تصويتٌ على المشروع الإسلامي، وعلى خيار المنهج الإسلامي في حل القضية الفلسطينية وخيار المقاومة¹⁵.

كما أخذت عملية التفاوض حول إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، الذي تمكنت ثلاثة فصائل فلسطينية من بينها كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس في 2006/6/25، من أسره في معبر كرم أبو سالم "كيرم شالوم" جنوب قطاع غزة¹⁶، مقابل الإفراج عن أسرى فلسطينيين، حيزاً كبيراً في العلاقة بين مصر وحماس. وبعد جولات عديدة من المباحثات والمفاوضات غير المباشرة بين حماس و"إسرائيل" استمرت أكثر من خمسة أعوام، أعلنت كلٌّ من حماس و"إسرائيل" عن الاتفاق بوساطة مصرفية على إطلاق شاليط مقابل الإفراج عن 1,027 أسيراً فلسطينياً¹⁷.



وعقب توقيع اتفاق مكة في 2007/2/8 بين حركتي فتح وحماس، والذي لم يغفل الإشارة إلى أهمية دور مصر في تهدئة الأوضاع في قطاع غزة، دعا الرئيس المصري حسني مبارك القوى والفصائل السياسية الفلسطينية كافة إلى الالتزام بالاتفاق، كما دعا الفلسطينيين إلى تبني سياسات واضحة لرفع الحصار الاقتصادي عن السلطة الفلسطينية، والمفروض منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/يناير 2006¹⁸. وأعرب عن أمله في نجاح حكومة الوحدة الفلسطينية التي أدت اليمين الدستورية في 2007/3/17¹⁹.

بدوره، أشاد خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، بالجهود التي تبذلها مصر في خدمة القضية الفلسطينية ككل، وجهودها الرامية إلى إنصاج اتفاق مكة بشكل خاص، وقال: "إن مصر كانت حاضرة في اتفاق مكة وفي قطاع غزة بجهداتها الأمني لمنع الاقتتال، ونحن كنا على تواصل مع المسؤولين المصريين لحظة بلحظة قبيل الاتفاق وأثناءه وبعده"²⁰.

غير أن اتفاق مكة لم يعمر طويلاً، حيث اضطرت الحكومة التي تقودها حماس لمواجهة الفلتان الأمني الواسع، الذي استهدف إسقاطها، للاستعانة بكتائب القسام للسيطرة على القطاع خلال الفترة 11-14/6/2007²¹، أفضت إلى سيطرة الحركة على قطاع غزة، أعقبها إقالة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس للحكومة التي يتزعمها إسماعيل هنية، وإعلان حالة الطوارئ، وتشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ برئاسة سلام فياض في رام الله.

اتخذت القاهرة موقفاً معارضاً لتلك السيطرة، فسحبت الوفد الأمني المصري، وأغلقت مقره في غزة، ورفعت حالة الطوارئ على الحدود مع غزة خشية نزوح الفلسطينيين إليها، ورحبت بحكومة سلام فياض، ورفضت الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية²². كما أصدر وزير الخارجية المصري قراراً بنقل السفير المصري لدى السلطة الفلسطينية والبعثة الدبلوماسية، من غزة إلى رام الله، لتمثيل مصر هناك²³.

ووصف الرئيس مبارك ما جرى في غزة بأنه ”انقلاب على الشرعية الفلسطينية“²⁴، إلا أنه رأى أن سيطرة حماس على القطاع لا تمثل تهديداً للأمن القومي المصري²⁵؛ وأكد دعم بلاده لـ”شرعية السلطة الوطنية الفلسطينية والرئيس أبو مازن وحكومته“²⁶.

وقد أكدت حماس لمصرَ أن تيارها يمثل الاعتدال الإسلامي، وأنها تركز مقاومتها على الاحتلال، وتتجنب الإضرار بمصالح مصر أو الإخلال بأمنها أو التدخل في شؤونها الداخلية. وأوضح خالد مشعل أن إسقاط حماس وحكومتها لن يساعد مصر، ولكنه قد يفتح الأبواب أمام انتشار العناصر المتطرفة من تنظيم القاعدة وغيرها. وقد قدمت حماس دلائل على ذلك للسلطات المصرية²⁷.

وفي الوقت نفسه فإن الواقع الجيو-سياسي بين مصر والقطاع، يجعل من المؤكد أن تنعكس التطورات الداخلية الفلسطينية على الأوضاع الداخلية المصرية؛ وهو ما أكده رئيس الاستخبارات المصرية الوزير عمر سليمان، الذي قال بأن انفجار الأوضاع في غزة له تداعياته السلبية على مصر. لذلك، فقد شدّد سليمان على ”أنّ مصر حريصة على ألا تتفاقم الأمور، حتى لا تصل إلى هذه الدرجة من الاقتتال، وسيطرة فريق على القطاع دون آخر“²⁸. وقامت مصر بدور بارز في دعوة مجلس وزراء خارجية الدول العربية للانعقاد لبحث أزمة الصراع الفلسطيني - الفلسطيني، وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق تضمّ مصر والسعودية والأردن وقطر، بهدف التعرف على رؤية كل طرف لما حدث ولماذا حدث؛ والبحث في الآليات المناسبة التي تؤمّن استمرار التواصل واستئناف الحوار الفلسطيني²⁹.

وفي تلخيص لحساسية العلاقة بين مصر وحماس وتوترها في أعقاب سيطرة الأخيرة على قطاع غزة، أشار مصطفى الفقي، النائب عن الحزب

الوطني ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب المصري، في 2008/12/3، إلى أن مصر لا يمكن أن تتحمل قيام إمارة إسلامية على حدودها الشرقية، معتبراً أن إضفاء الطابع الديني على القضية الفلسطينية يؤدي إلى تفتيتها³⁰.

وعندما فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي الحصار على قطاع غزة في 2007/6/15، وصنفته "كياناً معادياً" في 2007/9/19³¹، سعت حماس لدى الحكومة المصرية لرفع الحصار عن القطاع، حيث دعا خالد مشعل الحكومة المصرية إلى التحرك، وتحمل مسؤولياتها تجاه أهالي قطاع غزة الذين "يتعرضون لموت بطيء"³². كما سعت حماس لدى الجامعة العربية لاتخاذ قرار "يلزم" مصر فتح معبر رفح لإدخال احتياجات الفلسطينيين³³.

من جهتها، سعت مصر لدى الحكومة الإسرائيلية لفك الحصار عن قطاع غزة، حيث كشف رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت Ehud Olmert النقيب عن أنه تلقى مكالمة هاتفية من الرئيس مبارك طلب منه فكّ الحصار عن قطاع غزة، إلا أن أولمرت رفض طلب مبارك³⁴. وأكد مبارك أن أحداً لا يملك المزايدة على مصر في دعمها للشعب الفلسطيني الصامد، وقضيته العادلة³⁵. وانتقد مبارك السياسات الإسرائيلية ضدّ الفلسطينيين في قطاع غزة قائلاً: إن مصر لن تسمح "بتجويع الفلسطينيين في غزة"³⁶. وعدّ مبارك "افتحام المعبر [رفح في 2008/1/23] وتدفع الفلسطينيين هو نتيجة مباشرة للحصار، وتمنّى حلّ هذه المشكلة فوراً، وفكّ الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني³⁷. وأوضح أن معبر رفح لا يمكن فتحه من دون وجود ثلاثة مندوبين، أحدهما مصري والآخر فلسطيني، بالإضافة إلى ثالث أوروبي³⁸.

ورأت حركة حماس أن ما جرى أمر طبيعي، وانعكاس لحالة الاحتقان الناتج بشكل طبيعي عن حالة الحصار والضغط وإغلاق المعابر³⁹، وطالب

مشعل الحكومة المصرية بفتح معبر رفح بشكل كامل، وأشار إلى أن اقتحام معبر رفح كان قراراً شعبياً وليس تنظيمياً⁴⁰.

وأشار وزير الدفاع المصري محمد حسين طنطاوي إلى أن بلاده لن تسمح لأي كان بانتهاك أمنها الوطني⁴¹، وقال: ”يجب أن يعي إخواننا الفلسطينيون أن المعركة ليست مع مصر، ولكن المعركة مع إسرائيل“. ويجب أن ”نعلم أن سيطرة حماس على غزة تتعارض مع اتفاقية المعابر“⁴². كما هدد وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط بكسر أقدام كل من يحاول أن ”يكسر خط الحدود المصرية“⁴³.

وتعقيباً على تصريحات أبو الغيط قال مشير المصري، أمين سر كتلة حماس في المجلس التشريعي: ”كنا نتمنى عربياً كسر الحصار، وليس كسر أقدام المحاصرين...“⁴⁴.

وبسبب الحصار، تطور ما بات يعرف باقتصاد الأنفاق على الحدود بين مصر وغزة كبديل لنقص البضائع، وقامت الحكومة في قطاع غزة بتنظيمه ووضع تعليمات مقيدة. ووفرت الأنفاق السلع التي لم تكن متواجدة في الأسواق؛ مما سمح ببعض النشاطات الاقتصادية⁴⁵. حتى إن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) –الأراضي الفلسطينية المحتلة United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs in the Occupied Palestinian Territories (OCHA-oPt) قال في تقرير له إن هذه الأنفاق أصبحت بمثابة شريان الحياة للقطاع⁴⁶. وقد تزايدت بشكل كبير منذ تشديد الحصار في منتصف سنة 2007. وقال أحد عاملي الأنفاق إن عدد الأنفاق زاد بشكل كبير بعد تشديد الحصار، مقدراً عددها بنحو 1,100 نفق في نهاية سنة 2008، وذكر أنه يوجد أكثر من 1,400 شخص يعملون في مجال حفر الأنفاق⁴⁷. وأشار الباحث الفلسطيني غازي الصوراني، في مقال نشره مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات على موقعه في

كانون الأول/ ديسمبر 2008، إلى تزايد عدد الأنفاق في قطاع غزة من عشرين نفقاً في منتصف 2007 إلى خمسمئة نفق في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008.

ورأت الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة في الأنفاق رداً طبيعياً على سياسة الحصار، مؤكدةً ألا أحد يحق له من ناحية أخلاقية مطالبة الفلسطينيين بعدم حفر الأنفاق، في ظلّ السعي إلى تمويثهم عبر الحصار. وطالب إيهاب الغصين، الناطق بلسان وزارة الداخلية، السلطات المصرية بوقف عمليات التفجير التي تستهدف الأنفاق، وذلك بسبب ما توقعه من ضحايا في الجانب الفلسطيني⁴⁸. حيث شنت مصر في آب/ أغسطس 2008 عملية كبيرة لتدمير الأنفاق⁴⁹. واتهم تجمع أهالي ضحايا الأنفاق في قطاع غزة قوات الأمن المصرية بشنّ "حرب همجية" ضدّ سكان القطاع المحاصرين⁵⁰.

وحاولت الحكومة المصرية وقف اختراق حدودها عن طريق الأنفاق من خلال بناء جدار فولاذي، وهو جدار من الحديد الفولاذي تحت الأرض، قامت في تنفيذه على طول حدود مصر مع قطاع غزة. وأكدت صحيفة هاآرتس Haaretz في 2009/12/9 أن الجدار سوف يقام على امتداد الحدود المصرية مع القطاع، بصورة سيصبح معها من الصعب، إن لم نقل من المستحيل، استمرار العمل بالأنفاق الواصلة بين قطاع غزة والجانب المصري من الحدود. وقالت بأنه يتكون من صفائح من "الفولاذ المعالج"، أخضعت لتجارب عدّة أظهرت قدرتها على مقاومة القطع والإذابة، ونقلت في البحر من الولايات المتحدة إلى مصر، ويمتد الجدار بطول عشرة كم وعمق يتراوح من عشرين إلى ثلاثين متراً تحت سطح الأرض⁵¹.

ووصفت كارين أبو زيد Karen AbouZayd، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA)، الجدار بأنه أكثر متانة من "خط بارليف"،

وأشارت إلى أن تكلفة بناء الجدار كاملة تعهدت بها واشنطن. وأبدت أبو زيد أسفها لاشتراك الحكومة المصرية بمثل هذه السيناريوهات⁵².

غير أن الفلسطينيين استطاعوا اختراق الجدار الفولاذي، حتى أن أحد عمال الأنفاق أشار إلى أن خرق الجدار تمّ في الأيام الأولى لتشبيده، وقال إن خرق الجدار الذي اعترض نفقه، كلفه سبعمئة دولار فقط، أجرة أسطوانات الأوكسجين والعامل الذي نفذ عملية الخرق⁵³. مع الإشارة إلى أن العمل ببناء الجدار الفولاذي قد توقف بعد ثورة 25 يناير 2011.

وفيما يتعلق بعمليات المقاومة الفلسطينية، انتقدت مصر هذه العمليات، ومن أبرزها عمليات إطلاق الصواريخ من قطاع غزة باتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبيّن مدير المخابرات المصرية الوزير عمر سليمان في 2008/3/2 أن صواريخ القسام التي تطلقها حماس والفصائل المقاومة هي عبارة عن مواسير ومفعولها محدود، لكن صواريخ الكاتيوشا تسبب دماراً وخراباً واسعين، حسب تعبيره. ورأى أن "إسرائيل" تتصرف أمام العالم كأنها تقوم بردّ فعل على إطلاق هذه الصواريخ، فتبدو كأنها تدافع عن نفسها، لذلك فهي لا تسمح بأي ضغوط، إن وجدت، لتتنيها عما قررت القيام به⁵⁴.

وأعلنت الفصائل الفلسطينية و"إسرائيل" عن التوصل إلى اتفاق تهدئة في قطاع غزة تستمر لمدة ستة أشهر، بوساطة مصرية، يبدأ تنفيذها صباح 2008/6/19، وينتهي في 2008/12/19. وتقضي التهدئة بوقف العدوان، ورفع الحصار، وفتح المعابر مقابل وقف إطلاق الصواريخ والعمليات الفدائية، على أن تكون هذه التهدئة أولاً في قطاع غزة، وأن تمتد لاحقاً للضفة الغربية. وأكد خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، أن "مصر هي التي سعت إلى التهدئة"، وأن "حماس لم تعرض التهدئة، وتجاوبنا مع المساعي المصرية بهدف وقف العدوان على شعبنا ورفع الحصار" عن غزة⁵⁵.

غير أن "إسرائيل" لم تلتزم بشروط التهدئة، فقد خرقت الاتفاق 195 مرة، حسب إعلان سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، وبلغ عدد الشهداء في قطاع غزة خلال فترة التهدئة 22 شهيداً⁵⁶. ووفقاً لبيانات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فإن معبر رفح خلال فترة التهدئة ظلّ مغلقاً طيلة 163 يوماً، وفتح جزئياً عشرين يوماً. كما ظلّ معبر بيت حانون (إيريز) مغلقاً بالكامل طوال تلك الفترة. فيما أغلق معبر المنطار (كارني) في وجه الصادرات والواردات 149 يوماً، وفتح لإدخال كميات محدودة لمدة 34 يوماً. وأغلق معبر ناحال عوز (المخصص لإمداد قطاع غزة بالوقود) 78 يوماً بصورة كلية، وفتّح لإدخال كميات محدودة لمدة 105 أيام. وأغلق معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم) 127 يوماً بصورة كلية، وفتح لمدة 56 يوماً⁵⁷.

وشنّ الجيش الإسرائيلي عدواناً واسعاً على قطاع غزة خلال الفترة 2009/1/18–2008/12/27. دانت القيادة المصرية الرسمية العدوان على لسان الرئيس مبارك، ووزير الخارجية أبو الغيط، وحملت على "إسرائيل" بوصفها "قوة الاحتلال المسؤولة" عن قطاع غزة، وحملت مسؤولية ما أسفر عنه العدوان من شهداء وجرحى. غير أن الموقف المصري الرسمي لم يغفل عن توجيه النقد إلى حماس؛ محملاً الحركة مسؤولية انهيار التهدئة مع "إسرائيل"، في 2008/12/19، بإطلاقها الصواريخ باتجاه البلدات الإسرائيلية المحيطة بغزة. حيث حملّ الرئيس مبارك حماس المسؤولية عن العدوان، وقال موجهاً كلامه إلى قادة حماس "لقد حذرناكم مراراً من أن رفض تمديد التهدئة سيدفع إسرائيل للعدوان على غزة، وأكدنا لكم أن إعاقة الجهد المصري لتمديد التهدئة هي دعوة مفتوحة لإسرائيل لهذا العدوان"⁵⁸. كما أعلن مبارك رفضه للاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني ودانها، مطالباً قادة "إسرائيل" بوقف الاعتداءات على الفور من دون قيد أو شرط⁵⁹. وأكد مبارك أن مصر لن تفتح معبر رفح سوى أمام الحالات الإنسانية، في غياب ممثلي

السلطة الفلسطينية ومراقبي الاتحاد الأوروبي، وبما يخالف اتفاق سنة 2005، كي لا تشارك في تكريس الفصل بين الضفة والقطاع⁶⁰.

وكانت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني Tzipi Livni قد زارت مصر قبل يومين من بدء العدوان، وهددت خلال مؤتمر صحفي مع وزير الخارجية المصري وبعد لقائها الرئيس مبارك، بإسكات الصواريخ التي تطلقها حركة حماس من القطاع⁶¹، وأضافت أن الموقف في غزة أصبح يمثل عقبة في طريق إقامة الدولة الفلسطينية⁶². وعلق أبو الغيط، على تصريحات ليفني قائلاً إن "الرئيس مبارك أكد لليفني ضرورة ضبط النفس، وعدم التصعيد العسكري"، وضرورة إنهاء سياسة العقاب الجماعي⁶³. وأكد أن الهدف من دعوة ليفني إلى زيارة مصر كان العمل على منع الهجوم الإسرائيلي على غزة. وأضاف أبو الغيط: "ليلة وصول وزيرة الخارجية الإسرائيلية إلى مصر تم إطلاق 60 صاروخاً من قطاع غزة"، ورأى أن الهدف من إطلاق هذه الصواريخ في هذا التوقيت كان إيصال "رسالة معينة مفادها إفشال الجهد المصري"⁶⁴.

وأعلن مبارك في 2009/1/6، مبادرة من ثلاث نقاط، لوقف إطلاق النار⁶⁵؛ وكانت مصر قد أعلنت عن إجراء اتصالات مع مسؤولين في حماس بشأن الأفكار المطروحة لوقف إطلاق النار⁶⁶، وطلبت من وفد الحركة، الذي التقى في 2009/1/6 عمر سليمان "تحمل مسؤوليته إزاء الشعب الفلسطيني، وخفض سقف شروطه [للتوصل إلى تهدئة] قبل فوات الأوان". كما عرضت مصر على الوفد "وقف النار، وتشكيل حكومة وفاق وطني، والتهدئة بلا شروط"⁶⁷. وأشار أبو الغيط إلى أن "التعنت الإسرائيلي" هو "العقبة الرئيسية" أمام الجهود المصرية للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة⁶⁸.

وفي 2009/1/16 وقعت ليفني مع نظيرتها الأمريكية كوندوليزا رايس Condoleezza Rice "مذكرة تفاهم"، تنص على إسهام واشنطن بمساعدات

تقنية ومراقبين؛ لمنع تهريب الأسلحة لحماس، والعمل على تشكيل فرق مراقبة في رفح لسدّ الأنفاق ووقف تهريب الأسلحة⁶⁹.

غير أن مصر رفضت هذه المذكرة، وجاء الرفض على لسان مبارك في كلمة ألح فيها صراحة إلى تحمله الشخصي لتبعات "قرار عدم السماح بوجود قوات أجنبية على الحدود المصرية". وقال: "إن مصر في سعيها لوقف العدوان [على قطاع غزة] تعمل على تأمين حدودها مع إسرائيل وقطاع غزة، ولن تقبل أبداً أي تواجد أجنبي لمراقبين على أراضيها، وأقول إن ذلك خط أحمر ولن أسمح بتجاوزه"⁷⁰.

وفي حين أعلنت مصر رفضها دعوة قطر إلى عقد قمة عربية طارئة في الدوحة في 16/1/2009⁷¹، دعت إلى عقد قمة تشاورية دولية بشأن العدوان على قطاع غزة في مدينة شرم الشيخ في 18/1/2009. وأجمع القادة المشاركون في قمة شرم الشيخ، التي ضمت إلى جانب مصر قادة ست دول أوروبية والأمين العام للأمم المتحدة والرئيسين الفلسطيني والتركى، على ضرورة الحفاظ على وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وبحثت في متطلبات مرحلة ما بعد وقف العدوان الإسرائيلي على غزة، وتحديدًا تثبيت وقف النار من خلال ضمان وقف الصواريخ، وتهريب الأسلحة، وفتح المعابر، وفكّ الحصار وحشد الموارد الدولية لإعادة إعمار القطاع، وتقديم المساعدات الإنسانية لمواطنيه⁷².

وفي 17/1/2009 أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت وقف الحرب على قطاع غزة من طرف واحد، بدعوى الاستجابة لطلب مصر بوقف العمليات العسكرية⁷³. كما أعلنت الفصائل الفلسطينية في 18/1/2009 وقف إطلاق النار⁷⁴.

وفي 2/3/2009، عقد مؤتمر شرم الشيخ لدعم الاقتصاد الفلسطيني وإعادة إعمار قطاع غزة، بمشاركة 71 دولة ونحو 16 منظمة دولية، وفي

ختام المؤتمر أعلن أبو الغيط أن المشاركين في المؤتمر وعدوا بتقديم 4.481 مليار دولار للفلسطينيين، قال إنها ستضاف إلى تعهدات سابقة فيبلغ إجمالي المبلغ 5.200 مليار دولار، في إشارة على الأرجح إلى تعهدات سابقة أعلنتها دول عربية خلال قمة الكويت للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في النصف الثاني من كانون الثاني/يناير 2009⁷⁵.

ثانياً: العلاقة بين مصر وقطاع غزة خلال فترة المجلس العسكري

1. محددات العلاقة بين مصر وقطاع غزة:

شهدت العلاقات المصرية الفلسطينية حالة من الترقب إبان الثورة الشعبية المصرية التي اندلعت في 25/1/2011، في انتظار ما ستؤول إليه هذه الثورة من نتائج وتغيرات في ملف علاقات مصر الخارجية، خصوصاً فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، والعلاقة مع قطاع غزة بطبيعة الحال.

ومع تصاعد الأحداث في مصر، والتي أدت إلى تنحي الرئيس حسني مبارك عن الحكم في 11/2/2011، وتسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد⁷⁶، بدأ قطاع غزة يتهيأ للمرحلة الجديدة، في انتظار بلورة سياسة العهد الجديد في مصر، في ظل ما يعانيه أهل القطاع جراء الحصار، وعرقله مسار إعادة الإعمار، وتعثر ملف المصالحة الفلسطينية.

وليس خافياً على أحد، حجم التحديات والمشاكل الداخلية قبل الخارجية التي كانت تعانيها مصر قبل الثورة، والتي ورثها العهد الجديد؛ مما جعله يسخر جُلَّ جهده ووقته في سبيل معالجتها، مؤجلاً الملفات الأقل إلحاحاً إلى حين توفر الظروف المناسبة. ونتيجة لذلك لم يكن سقف التوقعات مرتفعاً فيما يتعلق بمعالجة أغلب الملفات، في انتظار ما سينتج عن مخرجات المرحلة الانتقالية والاستحقاقات الانتخابية القادمة.

على الرغم من ذلك، شهدت بعض الملفات معالجة لم تكن بالوتيرة المرجوة، إلا أنها أحدثت خرقاً لحالة الجمود التي اتسمت بها هذه الملفات. منها ملف منح الجنسية المصرية لأبناء المصريين المتزوجات من فلسطينيين، حيث أصدر وزير الداخلية المصري اللواء منصور العيسوي في 3/5/2011، قراراً

بمنحهم الجنسية المصرية. جاء ذلك بعد موافقة وزارة الخارجية على منحهم الجنسية بقرار رقم 1231 في 2011/5/2، وأوصت وزارة الداخلية المصرية بسرعة تنفيذ القرار⁷⁷.

وأكد مساعد وزير الداخلية لمصلحة الجوازات والهجرة والجنسية اللواء حسين الريدي في 2014/5/16، أن 24 ألف فلسطيني حصلوا على الجنسية المصرية منذ أيار/ مايو 2011، منهم ثمانية آلاف حصلوا عليها في عهد الرئيس السابق محمد مرسي، و16 ألفاً حصلوا عليها في عهد المجلس العسكري⁷⁸.

برزت مسألة ضبط الحدود بين مصر وقطاع غزة بتشعباتها المتعلقة بقضية الأنفاق، والحصار، والمعابر، والشرعية الفلسطينية بعد الانقسام. ورأت مصر في عدم معالجة هذه المسألة ما يهدد الأمن القومي لمصر وفلسطين، ودعت إلى معالجة مصرية فلسطينية مشتركة لهذه المسألة⁷⁹. كما برز تغيير شكلي لافت، لا يمكن وضعه في إطار تحول استراتيجي في الموقف المصري من هذا الملف، ففي 2011/10/18، وبعد انقطاع خمسة أعوام، عادت الصحف والمطبوعات المصرية للدخول إلى غزة⁸⁰.

2. علاقة مصر بالمقاومة:

يبدو أن نظام الرئيس حسني مبارك تعمّد اتهام أطراف في غزة ومن بينها حركة حماس، في التورط ببعض الأحداث التي شهدتها مصر مع بداية ثورة 25 يناير 2011، وقد فسرت هذه الاتهامات من قبل المعارضة كخطوة من النظام لإعطاء أبعاد خارجية للثورة الشعبية في سبيل نزع الشرعية الشعبية المحلية عنها.

ففي 2011/2/1، اتهم التلفزيون المصري الرسمي حركة حماس بالمشاركة في الأحداث الدامية التي تشهدها مصر منذ اندلاع الثورة، من خلال مشاركة المعتصمين في "ميدان التحرير" المطالبين بإسقاط نظام مبارك⁸¹. إلا أن

صلاح البردويل القيادي في حماس نفى في 2011/2/6، صحة ما نشر وقال: "إن المحاولات المتكررة من بعض الجهات الإعلامية في مصر للزجّ بحماس، وبالشعب الفلسطيني في غزة في خضم الأحداث والحراك الشعبي في مصر أمر مستغرب، ليس له هدف سوى الإساءة لحماس، واستعداد الغرب عليها، والهروب من التشخيص الموضوعي لما يحدث في مصر، وتصدير الأزمة إلى غزة". وأكد أن حماس باقية على سياستها الثابتة وهي "عدم التدخل في الشأن الداخلي لأيّ دولة عربية أو غير عربية، وعدم نقل المعركة من داخل فلسطين إلى أيّ ساحة أخرى"⁸².

وكان حبيب العادلي وزير الداخلية المصري ادعى في 2011/1/22، أن عناصر من تنظيم جيش الإسلام الفلسطيني التابع لتنظيم القاعدة في غزة، وراء حادث تفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية ليلة رأس سنة 2011⁸³. أبدت الحكومة في غزة استعدادها للتعاون مع القاهرة لكشف حقائق انفجار الإسكندرية⁸⁴. وبعد إحالة النائب العام المصري عبد المجيد محمود، في 2011/2/7، العادلي إلى نيابة أمن الدولة، بتهمة التورط في تفجير كنيسة القديسين⁸⁵، قالت حماس إن هذه الإحالة "تكشف مدى التحريض ضدّ الشعب الفلسطيني ومقاومته"، وأن "هذا الأمر يكشف مدى تورط العادلي وغيره من المسؤولين في مصر في الوقوف خلف عدد من الاتهامات السياسية الجائرة، التي كانت توجه ظلماً وبهتاناً ضدّ المقاومة الفلسطينية في غزة"⁸⁶.

انعكست هذه الأجواء على قطاع غزة، وازدادت العلاقة بين مصر والقطاع سوءاً حين أصدرت الحكومة المصرية في 2011/2/9، قراراً بمنع دخول الفلسطينيين للأراضي المصرية دون تفسير أو إيضاح⁸⁷.

وبعد تنحي الرئيس مبارك عن سدّة الحكم في 2011/2/11، وتوكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد⁸⁸، أجرى رئيس السلطة

السلطانية ممدود عباس في 2011/2/13، اتصلاً هاتفياً مع وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، للاطمئنان على مجريات الأمور في مصر، وتمنى عباس لقيادة مصر ممثلة بالمجلس العسكري الأعلى، والحكومة، وللشعب المصري العظيم الاستقرار والنهوض⁸⁹.

وأكدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في 2011/2/12، أن "الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية يساندان الشعب المصري وإرادته وقراره في تحقيق التغيير وترسيخ الديمقراطية". وأضافت اللجنة أنه "ليس لدينا أدنى شك أنها [مصر] ستبقى داعماً رئيسياً ومحورياً للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة"⁹⁰. وأشاد الأسير مروان البرغوثي النائب عن حركة فتح، بما حققته ثورة 25 يناير العظيمة التي صنعها الشعب المصري⁹¹.

أما الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أحمد سعادت المعتقل في السجون الإسرائيلية، فعدّ بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حول ما جرى في مصر بأنه "أقل من مستوى الاستحقاقات التي يفرضها التغيير النوعي الجديد في العالم العربي، بل جاء بشكل أو بآخر مخيباً للآمال". وأكد سعادت أن الإنجاز الذي حققه الشباب المصري، "يشكل البداية الحقيقية للإطاحة وتصفية مجمل مؤسسات وجيوب النظام القديم التي شكلت سندا لاستبداده وفساده، مما يفسح المجال لبناء دولة ديمقراطية عصرية على أنقاضه"⁹².

أما عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قيس عبد الكريم (أبو ليلي) فقال إن "ما يجري هو انتصار الشعب ضد الطغاة، والاستبداد، والفساد، والاستفراد بصرف النظر عن أي محور يتمحورون، فلتحدد الشعوب مصيرها ومستقبلها بحرية"⁹³.

ورحبت الحكومة في غزة بهذه الخطوة، وقال رئيس الحكومة إسماعيل هنية "إن مصر تكتب تاريخاً جديداً للأمة وأن الحصار على غزة بدأ



يترنح“⁹⁴. كما أكد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، في 2011/5/6، حرص حركته على ضرورة استعادة مصر لدورها الريادي في المنطقة، وقال: ”مستعدون للتنسيق مع مصر استراتيجياً وتكتيكياً، فأحدى مسؤوليات مصر الجديدة التي نأملها، رسم استراتيجية جديدة للصراع“. وأضاف: ”فخورون بما جرى في مصر من ثورة انعكست على روح التفاهم الفلسطيني التي جاءت بالمصالحة، ونأمل أن تستعيد مصر عافيتها ودورها“⁹⁵.

وفي 2011/3/9 بعث إسماعيل هنية رسالة إلى المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، أكد فيها ”المحافظة على أمن واستقرار مصر، في ظلّ تتابع المتغيرات، وضبط الحدود بما يحفظ أمن وسيادة مصر وعدم التدخل في شؤونها الداخلية“. كما دعت الحكومة في غزة طنطاوي إلى إيجاد حلّ لقضية المواطنين الفلسطينيين المسافرين عبر معبر رفح⁹⁶. فيما قال محمود الزهار عضو المكتب السياسي لحركة حماس إنه ”لا أحد يطلب من مصر إلغاء اتفاقياتها، مشيراً إلى أنها على الرغم من ذلك تستطيع مدّ غزة بالكهرباء والبترو، وإلغاء ما وقع عليها من غبن في بعض القضايا، أهمها إعادة انتشار الجيش المصري في سيناء“⁹⁷.

وبعد أيام من تسلّم المجلس العسكري إدارة الحكم في مصر، سمحت السلطات المصرية للفلسطينيين من جديد في 2011/3/16، بدخول مصر، وأصبح باستطاعة الفلسطينيين العودة إلى قطاع غزة، من خلال الحصول على تأشيرة مرور من السفارات المصرية في الدول التي يتواجدون فيها⁹⁸.

وفي موقف لافت للحكومة المصرية برئاسة عصام شرف، انتقد وزير الخارجية المصري نبيل العربي، في 2011/4/3، السياسة الخارجية لبلاده خلال الأعوام الماضية، مؤكداً أنها شابها بعض القصور، مدلاً على ذلك

بموقف مصر من حرب غزة قبل ثلاثة أعوام، وقال: ”هذا الموقف المشين أخلجني لأننا شاركنا في حصار المدنيين، وهو ما يرقى إلى مستوى جرائم الحرب“،⁹⁹.

وعلى الرغم من تحسن علاقة مصر مع قطاع غزة في هذه المرحلة، إلا أن هذا التحسن لم يصل إلى درجة الاعتراف بشرعية الحكومة في غزة على حساب الحكومة الفلسطينية في رام الله، وقد أكد السفير المصري لدى السلطة ياسر عثمان، في 2011/3/28، أنه لا ”وجود لاتجاه مصري لفتح السفارة المصرية في غزة في هذه المرحلة“، وأضاف ”أن السفارة المصرية موجودة حيث توجد الشرعية الفلسطينية“¹⁰⁰.

وفي 2011/7/24، شارك رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في احتفال سفارة مصر في دمشق في ذكرى مرور 59 عاماً على ثورة 23 يوليو 1952، وقال مشعل: ”إن كلّ عربي يتطلع اليوم إلى مصر لتستعيد دورها القيادي جنباً إلى جنب مع كلّ الدول والشعوب العربية“، معرباً عن أمله في أن تحقّق ثورة يناير لمصر ”مزيداً من الديمقراطية والرّخاء وقوة الجبهة الداخلية، وبالتالي مقدّمة إلى مزيد من المواقف السياسية والدور العربي والإقليمي والدولي“¹⁰¹.

وعلى صعيد الجهود المصرية في إبرام التهدئة بين فصائل المقاومة الفلسطينية في غزة والكيان الإسرائيلي، لعبت مصر إلى جانب الأمم المتحدة دوراً في التوصل إلى ”صيغة تهدئة“ في قطاع غزة في 2011/8/22، بعد الاعتداءات الإسرائيلية على القطاع رداً على العملية العسكرية في إيلات في 2011/8/18¹⁰². وثمنت الحكومة في غزة دور المخابرات المصرية بقيادة اللواء مراد موافي، وجهود مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة روبرت سيري Robert Serry، في الوصول إلى تفاهات لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة¹⁰³.

وكشفت صحيفة معاريف Maariv الإسرائيلية في 2011/8/24، أن مصر حذرت "إسرائيل"، عقب هجمات إيلات، من أن عملية واسعة ضد غزة ستؤدي إلى قطع العلاقات بينهما. وقالت الصحيفة إن التحذير المصري يفسر سبب ردّ الفعل الإسرائيلي الضعيف نسبياً على هجمات إيلات¹⁰⁴.

كما برز دور مصر خلال التصعيد الإسرائيلي في القطاع في 2012/3/9، حيث قام سلاح الجو الإسرائيلي باغتيال الأمين العام للجان المقاومة الشعبية زهير القيسي، وردت المقاومة باستهداف المواقع الإسرائيلية بعدد من الصواريخ والقذائف¹⁰⁵. وبذلت مصر جهوداً لتثبيت التهدئة في 2012/3/13¹⁰⁶. وقالت القاهرة إن التهدئة "شفهية وغير مكتوبة وبضمانة مصرية"¹⁰⁷.

كما لعبت القاهرة دوراً مهماً في قضية إنهاء إضراب الأسرى في سجون الاحتلال، حيث وقعت اللجنة القيادية العليا للأسرى في 2012/5/14 اتفاقاً مع مصلحة السجون الإسرائيلية في سجن عسقلان، بحضور مسؤولين مصريين، يقضي بإنهاء إضراب الأسرى المفتوح عن الطعام الذي استمر 28 يوماً، بعد الموافقة على تنفيذ جميع مطالبهم. ونصّ الاتفاق على إنهاء العزل الانفرادي، واستئناف برنامج الزيارات لأهالي أسرى قطاع غزة، ووقف تطبيق ما يسمى بـ"قانون شاليط" الذي فُرض بعد أسر المقاومة للجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، إلى جانب تحسين أوضاع الاعتقال¹⁰⁸.

وعلى الرغم من دخول مصر في عهد ثورة 25 يناير، استمرت بعض الجهات في مصر في حملات التحريض ضدّ قطاع غزة وحركة حماس لتوظيفها في الداخل المصري خصوصاً بعد بروز دور جماعة الإخوان المسلمين في مصر، في المسرح السياسي في مصر في هذه المرحلة.

ففي 2011/6/6 نفى نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس د. موسى أبو مرزوق، ما تردد في وسائل إعلام عن إلقاء القبض على عناصر من حماس

بتهمة تهريب سلاح إلى مصر، وشدد على أنه لا صلة لحماس بما حدث في شبه جزيرة سيناء خلال أو قبل ثورة 25 من يناير من أعمال عنف¹⁰⁹.

وذكرت قناة العربية على موقعها الإلكتروني أن السلطات المصرية طلبت من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) INTERPOL التحقيق في تهريب 1,400 سيارة من مصر إلى قطاع غزة عبر الأنفاق التي تربط الأراضي المصرية بالفلسطينية. ورفض ماهر الرملي، مدير الشرطة الجنائية الدولية في غزة، أن يكون قطاع غزة مأوى للسيارات المسروقة. وقد طالبت الحكومة في غزة المواطنين بضرورة شراء سياراتهم من معارض وصالات معروفة، حتى لا يقعوا ضحية نصب¹¹⁰.

وفي محاولة للتأثير على الناخب المصري قبل انطلاق الانتخابات الرئاسية، التي ترشح لها محمد مرسي عن جماعة الإخوان المسلمين، زعمت صحيفة الشروق المصرية في 2012/6/14، وجود مخطط لضرب الاستقرار في أثناء جولة الإعادة في انتخابات رئاسة الجمهورية، وادعت دخول 23 عنصراً من كتائب القسام عن طريق الأنفاق، لارتكاب أعمال إرهابية داخل مصر، وإحداث حالة من الفوضى¹¹¹. إلا أن كتائب القسام ردت بأن ما أوردته صحيفة الشروق عبارة عن "جملة أكاذيب باطلة وتلفيق محض"¹¹².

سارعت أحزاب وقوى وشخصيات مصرية إلى إيضاح موقفها من قطاع غزة والقضية الفلسطينية بعد ثورة 25 يناير، فقال نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في مصر رشاد البيومي إن القضية الفلسطينية ستكون على سلم أولويات جماعته في المرحلة القادمة. ولفت البيومي النظر في 2011/3/11، إلى أن الجماعة ستعمل بشكل حثيث على دعم قطاع غزة المحاصر منذ أربعة أعوام، وفتح معبر رفح بشكل دائم أمام حركة المسافرين¹¹³.

ودعا محمد مرسي عضو مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين والمتحدث الإعلامي باسمها في 2011/4/8، إلى دعم المقاومة الفلسطينية بالمال والسلاح والعتاد حتى تتصدى للاعتداءات الإسرائيلية¹¹⁴. كما أكد مرسي في 2012/1/22، الذي أصبح رئيساً لحزب "الحرية والعدالة"، في أثناء استقباله خالد مشعل، أن حزبه سيعمل من أجل إقامة الدولة الفلسطينية على كامل الأراضي المحتلة وعاصمتها القدس الشريف، وكذلك حق العودة للاجئين، وقبل ذلك كله دعم الخطوات المصرية لدعم المصالحة الفلسطينية، وإنهاء الانقسام¹¹⁵. وقال مرسي، في 2012/2/28، "أنا أتمنى فتح مكتب لحماس، بل أريد فتح مكتب لها في القاهرة وأرحب بشدة"¹¹⁶. كما شدد مرسي، خلال ترشحه للانتخابات الرئاسية، على ضرورة بقاء معبر رفح الحدودي مفتوحاً 24 ساعة يومياً طيلة أيام الأسبوع، وقال في 2012/5/9: "نسعى إلى دعم أبناء غزة المحاصرين، وتقوية العلاقة بحماس بشكل خاص والفلسطينيين بشكل عام"¹¹⁷.

وتبنى حزب "السلامة والتنمية"، الذي تأسس في 2011/4/25، في برنامجه، الدعوة إلى "دعم حركات المقاومة الفلسطينية والعمل على بناء دور مصري محايد وفعال يحقق المصالحة بينها"، وهذا الحزب هو أول حزب سياسي منذ ثورة 25 يناير، أسسه عدد من الجهاديين بمصر وأغلب قياداته تنتمي لـ"تنظيم الجهاد المصري"¹¹⁸. وقام وفد من حزب النور المصري في 2012/4/21، بزيارة إلى قطاع غزة "تهدف إلى كسر الحصار، وإنهاء الانقسام الفلسطيني"¹¹⁹.

أما عن مواقف مرشحي الانتخابات الرئاسية في مصر التي جرت في 2012/5/23، تجاه القضية الفلسطينية فقد أكد محمد محيي الدين المرشح، أنه مستعد في حالة فوزه لتصدير الغاز لـ"إسرائيل" مقابل أن تفكك المستوطنات، وإقامة ممر آمن بين الضفة وغزة ورفع الحصار¹²⁰.

وقال عبد المنعم أبو الفتوح المرشح الرئاسي في 2011/12/19، إن "الشعب الفلسطيني يستحق العيش بكرامة وحرية، لذا يجب إنهاء حصار غزة، وفتح بوابة رفح بشكل طبيعي وألا يكون لأحد سلطة عليها سوى المصريين والفلسطينيين"¹²¹. أما المرشح حمدين صباحي فأكد أنه سيقطع الغاز الطبيعي عن "إسرائيل"، ويفتح الحدود مع غزة¹²².

وطالب أحمد شفيق مرشح الرئاسة في 2012/6/3 الناخبين المصريين في الخارج، بأن يقرروا مصير بلدهم وشرعيتهم، وأن يختاروا الدولة العصرية التي يمثلها والتي عاصمتها القاهرة، كما كانت، وليس فلسطين كما يريد البعض. وأضاف شفيق "من قلب عاصمة مصر سوف أسعى لتأسيس دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، فالقاهرة وفلسطين كلاهما مقدستان لن تذوب أيهما في الأخرى ولن تذوب كلاهما في إماراة"¹²³.

وفي حديثه عن القضية الفلسطينية أكد مرشح الرئاسة عمرو موسى في أيار/ مايو 2012 أن القضية الفلسطينية يجب أن تكون في مقدمة جدول أعمال المنطقة والأمم المتحدة. وأنه لا شك في أن مصر في ظل الجمهورية الثانية المستقرة والمتقدمة والقوية تستطيع بالتعاون مع الأشقاء العرب والأصدقاء في العالم إعادة القضية إلى مركز الصدارة مرة أخرى، بحيث يُضغَط على "إسرائيل" للإقرار بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس¹²⁴.

3. عملية تبادل الأسرى (صفقة وفاء الأحرار):

لم تمر سوى أيام على عملية أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في 2006/6/25؛ حتى بدأت الجهود لإطلاق المفاوضات غير المباشرة بين حركة حماس و"إسرائيل" لإطلاق سراحه، وقد تعددت الأطراف التي لعبت دور الوسيط بين الطرفين، إلا أن الوسيطين الأكثر تأثيراً كانا مصر وألمانيا¹²⁵.

وبعد جولات عديدة من المفاوضات غير المباشرة بين "إسرائيل" وحماس، عبر وسطاء من دول عربية وغربية، مع بقاء الوسيط المصري الطرف الرئيسي، لم تكمل المفاوضات بالنجاح بسبب التعتن الإسرائيلي. ومع بداية الثورة المصرية في 2011/1/25 توقفت المفاوضات توقفاً تاماً. ولكن تنحي الرئيس مبارك في 2011/2/11، وتكليفه "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" لإدارة شؤون البلاد¹²⁶، انعكس على مسار مفاوضات صفقة الأسرى، وحاولت مصر في هذه المرحلة بذل مجهود كبير من أجل التوصل إلى اتفاق في ملف الأسرى. تزامن ذلك مع تأكيد نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق على فشل الوساطة الألمانية في صفقة التبادل¹²⁷.

وفي بداية شهر أيار/مايو 2011، وبعد أيام من تولي المفاوض الإسرائيلي الجديد ديفيد ميدان David Midan مهامه، بدأت القيادة المصرية الجديدة بإجراء اتصالات لتحريك ملف المفاوضات غير المباشرة حول الأسرى، مع ملاحظة أن مصر أخذت تتفهم موقف حماس ومطالبها حول الصفقة¹²⁸.

وفي 2011/6/1 وصل عاموس جلعاد Amos Gilad، رئيس الهيئة الأمنية والسياسية بوزارة الدفاع الإسرائيلية، إلى القاهرة لإجراء مفاوضات مع المسؤولين في مصر حول تفعيل الوساطة المصرية في صفقة تبادل الأسرى، وحمل موافقة "إسرائيل" على الإفراج عن جميع الأسرى الذين يطالب الفلسطينيون بالإفراج عنهم¹²⁹.

وكشف المفاوض الإسرائيلي ديفيد ميدان أن احتمالات التوصل إلى اتفاق مع حماس للإفراج عن شاليط مقابل أكثر من ألف سجين فلسطيني ظهرت في تموز/يوليو 2011، وأشار إلى أن المخابرات الإسرائيلية علمت منذ ثلاثة أشهر أن حماس باتت أكثر استعداداً لإبرام اتفاق بوساطة مصرية. فيما قال

يورام كوهين Yoram Cohen، رئيس جهاز الشاباك، الذي عُيِّن خلفاً لرئيس جهاز الشاباك يوفال ديسكين Yuval Diskin، في تصريحات للصحفيين أدلى بها مع ميدان: "اعتباراً من تلك اللحظة بدأت الأمور تتحرك". وفي 2011/10/11، أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu أن حكومته وحركة حماس توصلتا إلى الصيغة النهائية لاتفاق تبادل الأسرى في 2011/10/10¹³⁰.

بعد جولات عديدة من المباحثات والمفاوضات غير المباشرة بين حركة حماس و"إسرائيل" استمرت أكثر من خمسة أعوام، أعلنت كل من حركة حماس و"إسرائيل" عن الاتفاق بوساطة مصرية على إطلاق الجندي الإسرائيلي الأسير لدى المقاومة الفلسطينية مقابل الإفراج عن 1,027 أسيراً فلسطينياً؛ ففي 2011/10/11 أعلن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل أن حركته أبرمت مع "إسرائيل" صفقة أطلق عليها اسم "وفاء الأحرار"، تقضي بمبادلة 1,027 أسيراً فلسطينياً مقابل شاليط على مرحلتين، الأولى تتم خلال أسبوع من إعلان الصفقة، ويتم فيها إطلاق 450 أسيراً، والثانية ستكون بعد شهرين من تنفيذ المرحلة الأولى، حيث يتم الإفراج عن 550 أسيراً. كما أعلن مشعل عن أن الصفقة تشمل كل النساء في سجون الإسرائيلية، و315 أسيراً كانوا يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد مرة واحدة أو أكثر، وقال مشعل إن الصفقة تشمل "معتقلين من الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس، وأراضي 1948، والجولان، والشتات". وتوجه مشعل بالشكر إلى كتائب القسام والفصائل الفلسطينية المقاومة، كما شكر الشعب الفلسطيني "في قطاع غزة الذي تحمل خمس سنوات من الحصار"، وشكر مشعل أيضاً "مصر وجهاز مخابراتها العامة، وكل من ساعد في هذه الصفقة من دول وشخصيات خصوصاً قطر وسورية وتركيا والوساطة الألمانية"¹³¹.

4. المصالحة الفلسطينية:

شكل الحياد المصري في مرحلة ما بعد سقوط نظام مبارك أحد أهم الأسباب الدافعة لإنضاج ملف المصالحة والتهيئة الواضحة للتوقيع على الورقة المصرية. وبدأ الدور المصري الراعي لمسيرة المصالحة يستعيد مكانته، ويعيد إنتاج دوره تجاه القضية الفلسطينية وما تفرضه من أولوية تطبيق المصالحة بين الفلسطينيين¹³².

ففي 2011/3/7، قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتحويل ملف المصالحة من جهاز المخابرات المصرية إلى وزارة الخارجية. وأجرى المجلس العسكري اتصالات مع نبيل العربي وزير الخارجية، لبحث سبل استئناف الجهود المصرية لتحقيق المصالحة الفلسطينية، مع إمكانية إدخال تعديلات على الورقة المصرية التي طالبت بها حماس، لا سيما وأن هناك ارتياحاً لسلوك الحركة، فيما يتعلق بتأمين حدود قطاع غزة مع مصر خلال مرحلة الانفلات الأمني التي شهدتها مصر¹³³.

وهكذا أشرف المصريون على لقاءات متتابة جادة بين حماس وفتح نهاية آذار/ مارس، ونيسان/ أبريل 2011. وبالرغم من محاولة تركيا المشاركة في الوساطة بين فتح وحماس، إلا أن ملف المصالحة بقي في دائرة المعالجة المصرية الحصرية، وصولاً إلى لحظة الإعلان المفاجئ عن توقيع اتفاق المصالحة بالأحرف الأولى بين الحركتين في القاهرة في 2011/4/27¹³⁴، ثم التوقيع الرسمي في 2011/5/3، إلا أن تطبيق اتفاق المصالحة عانى من التعثر، وقد تجلى ذلك في بروز العوائق التالية: الاعتقال السياسي، والبرنامج السياسي، وملف الحكومة¹³⁵.

5. موقف مصر من الحصار على غزة:

أ. معبر رفح:

انعكست أحداث ثورة 25 يناير على عملية فتح معبر رفح، حيث كان يفتح بشكل جزئي وليس بشكل كامل. إلا أنه في 2011/5/25، قررت مصر فتح معبر رفح ابتداءً من 2011/5/28 بشكل دائم ما عدا الجمعة والعطلات الرسمية للدولة المصرية، وذلك من التاسعة صباحاً وحتى الخامسة مساءً يومياً، في إطار الإجراءات التي اتخذتها السلطات المصرية لتسهيل حركة مرور المواطنين الفلسطينيين من المنافذ المصرية، وفق الآلية التي كان معمولاً بها قبل سنة 2007¹³⁶. وفي 2011/5/28 باشرت القاهرة فتح معبر رفح¹³⁷.

على الرغم من قرار مصر تشغيل معبر رفح بشكل كامل، إلا أن رئيس الحكومة الفلسطينية في غزة إسماعيل هنية أكد، في 2011/6/28، أن "الوضع في معبر رفح غير طبيعي لأن الجانب الفلسطيني لم يشعر بأي تحسينات على المعبر حتى الآن بعد إعلان السلطات المصرية عنها"¹³⁸. كما أكد هنية، في 2011/7/6، أن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى أن تتحول الإرادة المصرية إلى "قرار سياسي" يقضي بإنهاء الحصار وفتح معبر رفح كونه "عنوان الأزمة الوحيد"، مشدداً على أن غزة انتصرت على الحصار والمؤامرة¹³⁹.

أما على صعيد مرور القوافل الإنسانية والتضامنية، استمرت السلطات المصرية في عهد المجلس العسكري بالسماح بدخولها إلى قطاع غزة عبر معبر رفح، كما كانت في عهد مبارك، ففي 2011/7/6 تمكنت قافلة "أميال من الابتسامات 3" من إدخال مساعدات طبية وإنسانية إلى غزة¹⁴⁰. وفي 2011/8/18، وصل وفد ماليزي إلى غزة عبر معبر رفح، في زيارة تضامنية ضد الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع. وضمّ 33 متضامناً من جمعية مايم Mabim الماليزية¹⁴¹. كما وصل، في 2012/3/24، إلى غزة وفد

التحالف المصري الدولي لإنهاء الحصار، وذلك لكسر الحصار المفروض على غزة وتقديم المساعدات¹⁴².

غير أن السلطات المصرية لم تكن تسمح لجميع القوافل بدخول قطاع غزة، فقد منعت في 2012/4/28، "قافلة إعمار غزة المصرية" التي أرسلتها نقابة المهندسين المصريين من دخول غزة¹⁴³. وقال مصدر سياسي مغربي في 2012/5/6، إن القاهرة منعت وفداً عربياً من دخول غزة، يتكون من رجال أعمال وبرلمانيين ينتمون لـ 14 دولة عربية، من بينها المغرب التي تشارك بنواب برلمانيين عن حزب العدالة والتنمية¹⁴⁴.

شهدت مصر تظاهرات وتفاعلات تضامنية مع قطاع غزة بعد ثورة 25 يناير، رافضة الحصار، والعدوان الإسرائيلي على القطاع. وطالبت التظاهرات بفتح معبر رفح بشكل دائم وإنهاء معاناة الفلسطينيين داخل القطاع. ففي 2011/4/8، خرج المصريون بمسيرة توجهت إلى السفارة الإسرائيلية في الجيزة، وطالبوا بطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي على غزة، وبرفع الحصار، وفتح المعابر، وأن تكون القضية الفلسطينية على رأس أولويات الخارجية المصرية¹⁴⁵.

واحتشد ما يزيد عن عشرة آلاف طالب في جامعة الأزهر الشريف في القاهرة في 2011/4/9، داخل المدينة الجامعية تنديداً بالمجازر التي يرتكبها العدو الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في غزة، وأشرف على التظاهرة طلاب جماعة الإخوان المسلمين. وطالب المتظاهرون بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الاحتلال، وطرد السفير الإسرائيلي، ووقف عمليات تصدير الغاز المصري للكيان وإلغاء اتفاقية الكويز QIZ التجارية بين "البلدين"¹⁴⁶.

وفي 2011/7/5، أطلقت صحيفة المصري اليوم مبادرة شعبية لدعوة "أسطول الحرية 2" للإبحار إلى غزة من أحد الموانئ المصرية، وشددت

الصحيفة على أن قافلة "الحرية 2" يجب أن تنطلق من مصر؛ فـ"إسرائيل" لم تكن وحدها الطرف المسؤول عن حصار غزة، بل كان هناك أيضاً نظام مبارك، الذي أسهم في هذا الحصار بجهد وافر¹⁴⁷.

وشارك مئات المواطنين المصريين والعرب، في 2011/12/30، في مسيرة ومهرجان خطابي في القاهرة، مطالبين برفع الحصار الظالم المفروض على غزة. ونُظمت الفعالية في المسجد الأزهر، بدعوة من القوى المصرية لدعم الشعب الفلسطيني، وتجمّع قوى الربيع العربي، والجبهة الثورية لحماية الثورة المصرية، والائتلاف العام لثورة 25 يناير، ورابطة "لبيك يا أقصى"، ولجنة القدس بالاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وحزب التوحيد العربي، واللجنة المصرية لكسر الحصار عن غزة، ولجنة القدس باتحاد الأطباء العرب، ومنظمة الشعوب العربية¹⁴⁸.

وفي 2012/3/12، نظم أبناء سيناء، مظاهرة حاشدة بميدان الحرية في وسط مدينة العريش عاصمة محافظة شمال سيناء، تنديداً بالاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة. وشارك في المظاهرة، حزب الكرامة بسيناء، ولجنة حماية الثورة وعدد من الائتلافات والحركات الشبابية والثورية الأخرى. وطالب المتظاهرون بوقف الاعتداء الإسرائيلي على غزة، ووقف المجازر التي يرتكبها الكيان ضد الشعب الفلسطيني¹⁴⁹.

ب. الأنفاق:

استمر الجيش المصري خلال هذه الفترة في عملية البحث عن الأنفاق وتدميرها على طول الحدود مع قطاع غزة¹⁵⁰. وأكد ياسر عثمان السفير المصري لدى السلطة الفلسطينية في 2011/7/22، أن "تجارة الأنفاق بين غزة ومصر تتجاوز المليار دولار سنوياً"¹⁵¹.



وبعد تصاعد عمليات استهداف أنابيب تصدير الغاز إلى "إسرائيل"، شنّ الجيش المصري عملية عسكرية، أطلق عليها اسم "نسر"، بسيناء في 2011/8/12، ضدّ تنظيم يطلق على نفسه "جيش تحرير الإسلام" كان قد أعلن اعتزامه "تحويل سيناء إلى إمارة إسلامية بعد أن يقوم بطرد الجيش والشرطة وقوات حفظ السلام منها"¹⁵². وفي 2011/9/2، أكدت القاهرة أن عملية "نسر" تستهدف تجار المخدرات المتواجدين في سيناء، وأنها لن تؤثر على الوضع الإنساني والاقتصادي والأمني في غزة¹⁵³. وحتى 2011/9/19 تمّ تدمير 32 نفقاً بين قطاع غزة¹⁵⁴. وأعلن حرس الحدود المصرية في 2011/10/17، أنه تمكن من تدمير 196 نفقاً بين غزة ورفح¹⁵⁵.

على الرغم من الشروع في عملية تدمير الأنفاق في هذه المرحلة، إلا أن حجم التدمير لم يكن ذا تأثير كبير على عمليات تهريب البضائع إلى غزة من خلال الأنفاق.

ثالثاً: العلاقة بين مصر وقطاع غزة خلال عهد محمد مرسي

1. محددات العلاقة بين مصر وقطاع غزة:

شكلت التحولات السياسية في المنطقة بفعل الحراك الشعبي خلال سنة 2011، وخصوصاً في مصر، نقطة تحول استراتيجية في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، كما شكل صعود التيار الإسلامي، وانتخاب محمد مرسي رئيساً لمصر في صيف 2012، حالة إسناد استراتيجية للقضية الفلسطينية ولقوى المقاومة في المنطقة. وهو ما عبرت عنه قيادات الكيان الإسرائيلي، عن تخوفهم من التحولات المفاجئة في المنطقة. فقد واصلت "إسرائيل" متابعتها لمجريات الأحداث في مصر منذ أحداث 2011، وأعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 2/2/2011، عن تخوفه من قيام نظام في مصر شبيه بالنظام الإيراني يقوده "مطرفون إسلاميون"¹⁵⁶. أما رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي شاول موفاز Shaul Mofaz فوصف ما حدث في تونس وما يحدث في مصر بإنذار استراتيجي بالنسبة لـ "إسرائيل"، متوقفاً "أن يكون عام 2011 نقطة تحول في عدة أماكن أخرى في المنطقة"¹⁵⁷. وقال شمعون بيريز Shimon Peres رئيس الكيان الإسرائيلي "إن نشوء نظام حكم ديني متشدد في مصر لن يجعل الأوضاع في هذا البلد أفضل حالاً مما كانت عليه في ظل النظام الحالي رغم عدم التزامه بالثوابت الديمقراطية"¹⁵⁸.

وبعد مضي عدة أشهر على فوز مرسي بالرئاسة ظل القلق يراود الجانب الإسرائيلي مما يجري في مصر، ففي 15/9/2012، قال نتنياهو في تقييمه لهذه الفترة من حكم مرسي "إنه [مرسي] لم يرغب حتى في النطق بكلمة إسرائيل

علناً. وأعتقد أن على مصر اتخاذ قرار بشأن عمق التزامها بمعاهدة السلام، فقد أعلننا التزامنا الشديد بها. وآمل أن يكونوا هم كذلك“¹⁵⁹.

وبالرغم من التحديات الداخلية الضخمة التي تواجهها مصر، كانت القضية الفلسطينية حاضرة وبقوة في خطاب القسم الذي ألقاه الرئيس مرسي، حيث أكد دعم مصر للحقوق الفلسطينية، ناهيك عن تأكيده أهمية إتمام المصالحة الفلسطينية باعتبارها أولوية لتمتين القدرات الفلسطينية، وتوحيد الجهد الفلسطيني لمواجهة التحديات التي تعصف بالقضية الفلسطينية.

ما يهمنى في هذا القسم من التقرير هو تسليط الضوء على تأثير حكم مرسي على قطاع غزة، فقد اتسمت فترة حكم الرئيس مرسي بالمحددات التالية:

أولاً: إن مصر معنية بالقضية الفلسطينية بغض النظر عن الحاكم فيها، لأسباب قومية وبحكم الروابط التاريخية.

ثانياً: إن الرئيس المصري الجديد في ظل نظام سياسي غير مستقر، وبيئات عمل معطلة، وفعالية أركان ما يسمى ”الدولة العميقة“ التي استهدفت إفشاله وإسقاطه من خلال مؤسسات الدولة نفسها؛ كل ذلك أضعف قدرة الرئيس المصري على اتخاذ القرار فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي والسياسة الخارجية، وفيما يتعلق بفلسطين الفلسطينية؛ وبالرغم من ذلك إن مرسي حاول أن يكون عنصراً مؤثراً غير أن تأثيره لم يكن حاسماً.

ثالثاً: إن مصر بحكم التركة الثقيلة التي خلفها الرئيس المصري السابق حسني مبارك على كل المستويات والأصعدة، وبحكم استمرار التنافس بين المجلس العسكري وجماعة الإخوان المسلمين وبقية قوى الثورة، وبحكم التردي الأمني والاقتصادي الذي عانت منه مصر؛ ستكون في معظم فترة حكم مرسي منشغلة بنفسها أكثر من أي شيء آخر.

رابعاً: حساسية العلاقة مع الكيان الإسرائيلي بحكم معاهدة كامب ديفيد، فجماعة الإخوان المسلمين في مصر تعارض كامب ديفيد وترفضها، وفي الوقت نفسه فإن مرسي يجد نفسه مكبلاً بما ورثه من تبعاتها، ولا يستطيع في بداية حكمه أي يستعدي حلفاء "إسرائيل". وتدرك "إسرائيل" أن رئيس مصر الجديد سينتهد الفرصة السانحة كي يلغي هذه المعاهدة أو يجمد مفاعيلها على أقل تقدير، ولذلك ليس من مصلحة تل أبيب حدوث استقرار سياسي واقتصادي في مصر، لأن انشغال الحاكم بالشؤون الداخلية يعوقه غالباً عن الانشغال بالأمر الخارجية.

خامساً: يدرك الرئيس مرسي أن تشغيل معبر رفح، وإن كان من المفترض أن يكون شأناً فلسطينياً مصرياً، لا تملك مصر، في هذه الفترة، التصرف فيه بطريقة منفردة، فالتدخلات والتأثيرات الدولية والإقليمية ما زالت حاضرة بقوة، لكن هذا لا يمنع الجانب المصري أن يبادر إلى تخفيف الحصار عن القطاع بالوسائل المتاحة.

2. علاقة مصر بالمقاومة:

أعربت السلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية عن أملها أن يُعيد فوز مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي بانتخابات الرئاسة المصرية الدور المصري الريادي في دعم ونصرة القضايا العربية والإسلامية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، مؤكدة أن فوزه يعد "إنجازاً جديداً يضاف إلى سلسلة إنجازات الثورة المصرية".

وهناً الرئيس الفلسطيني محمود عباس، محمد مرسي، بمناسبة فوزه في الانتخابات الرئاسية في مصر، معرباً عن احترامه والقيادة الفلسطينية لخيار الشعب المصري العظيم. وبعث عباس ببرقية تهنئة إلى مرسي قال فيها نؤكد لكم "تطلعنا إلى مواصلة العمل المشترك في كل ما من شأنه خدمة مصالح شعبينا اللذين تجمعهما أوامر أخوية متينة، وخدمة قضايا أمتنا

العادلة وبما يحقق أهدافها السامية¹⁶⁰. وقال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات ”نهنيء الشعب المصري العظيم على انتصار خيار الانتخابات والديمقراطية“¹⁶¹. وعدت حركة فتح، فوز مرسي في الانتخابات المصرية ”شأناً داخلياً لا علاقة لها به“، مؤكدة أنها ستتعامل معه كرئيس لدولة عربية¹⁶².

وهاتف خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، الرئيس مرسي، وبارك له فوزه في الانتخابات المصرية¹⁶³. وشارك رئيس الحكومة في قطاع غزة إسماعيل هنية في المسيرات التي انطلقت في 2012/6/24، ابتهاجاً بإعلان محمد مرسي رئيساً لمصر. وقام هنية برفع العلمين المصري والفلسطيني في المسيرة التي انطلقت بشوارع مدينة غزة، كما قام بتوزيع الحلوى على المشاركين في المسيرات والاحتفالات¹⁶⁴. وعدّ عضو المكتب السياسي لحماس محمود الزهار، فوز مرسي في انتخابات رئاسة مصر ”لحظة تاريخية وانتصاراً كبيراً“¹⁶⁵. أما المستشار السياسي لرئيس السلطة الفلسطينية نمر حماد فقد استغرب ما أسماه بـ”المبالغة“ التي أبدتها قادة حماس في الترحيب بفوز الرئيس مرسي، وأكد أن العلاقات الفلسطينية المصرية لن تتأثر كثيراً بهذا الفوز¹⁶⁶.

وباركت حركة الجهاد الإسلامي لمصر وشعبها نجاح الانتخابات الرئاسية وانتخاب مرسي رئيساً لمصر، متمنيةً أن يتمكن من تنفيذ ما قطعته على نفسه من وعود للشعب المصري والأمة العربية. بدورها، أعربت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن سعادتها بفوز مرسي برئاسة مصر، متمنية أن يحقق فوزه بالانتخابات آمال الشعب الفلسطيني وطموحاته بالتحريض¹⁶⁷.

وأعرب عضو المكتب السياسي للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين صالح زيدان، عن أمله في أن يؤدي فوز مرسي إلى مزيد من الدعم المصري

للمصالحة الفلسطينية، بالإضافة إلى المساهمة في إعمار قطاع غزة وفكّ الحصار المفروض عليه¹⁶⁸.

بالمقابل قال الرئيس مرسي: ”بالنسبة إلى حركة حماس والقيادة الفلسطينية، مؤسسة الرئاسة تقف على مسافة واحدة مع كل الفصائل الفلسطينية، وتؤيدهم في إقامة دولتهم المستقلة كما يريدون، وأن مصر لا تقبل العدوان أو إراقة الدماء“¹⁶⁹، مضيفاً: ”عازمون على مواصلة العمل إلى الجانب الفلسطيني بكل أبنائه وفصائله“¹⁷⁰.

غير أن وقوف الرئيس مرسي على مسافة واحدة من القوى الفلسطينية، لم يمنعه من انتقاد القيادي المفصول من حركة فتح محمد دحلان قائلاً: ”هناك شخص يُسمى محمد دحلان ما زال يضح بسمومه ضدّ الوطن والمصريين، والغريب من ذلك أجد الكثير من أبناء الوطن من العاملين في الفضائيات يروجون له“¹⁷¹.

وعلى الرغم من العلاقة الإيجابية بين حماس والقيادة المصرية، إلا أن السفير المصري في رام الله ياسر عثمان أكد أنه لا يوجد توتر في العلاقات بين مصر والسلطة الفلسطينية، وأن العلاقة متينة وقائمة على الاحترام المتبادل، وأن ”مصر التي تطلع ملف المصالحة الفلسطينية، ومصر التي تبذل جهوداً لإنهاء الانقسام لن تفعل أي شيء يضر بوحدة المشروع الوطني الفلسطيني، وأن الحفاظ على الوحدة الفلسطينية هي من الثوابت المصرية“¹⁷².

شكل فوز مرشح الإخوان المسلمين بمقعد الرئاسة المصرية نقطة تحول فارقة في العلاقة بين حركة حماس وحكومتها في غزة ومصر. فبعد أن كانت قناة الاتصال الوحيدة بين حماس ومصر تنحصر في جهاز المخابرات العامة، الذي كان يرأسه نائب الرئيس المصري السابق عمر سليمان، فإن قنوات الاتصال في عهد الرئيس مرسي باتت تديرها المستويات السياسية العليا في الجانبين.

فقد استقبل الرئيس مرسي كلاً من خالد مشعل، وإسماعيل هنية في 2013/6/17، علاوة على الاتصالات بين هنية ورئيس الحكومة المصرية هشام قنديل، ووزير الدفاع الجديد عبد الفتاح السيسي. في الوقت ذاته، أصبح هناك تواصل مباشر بين الوزراء في حكومتي غزة والقاهرة؛ إذ قام عدد من وزراء غزة بزيارة مصر والتقوا نظراءهم المصريين، وتباحثوا حول سبل حلّ عدد من القضايا، لا سيّما قضية أزمة الكهرباء في غزة. وتوصلت الحكومة المصرية والحكومة الفلسطينية في غزة لاتفاقات بشأن قضايا حساسة، منها اتفاق تشكيل لجنة أمنية مشتركة لمراقبة الحدود وتبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون الأمني¹⁷³.

وبالرغم من العلاقة الإيجابية والمتطورة بين الحكومة في غزة والنظام السياسي الجديد في مصر، إلا أن وسائل إعلام وشخصيات مصرية قامت بشن حملة تحريض ضدّ حركة حماس.

ويتحدث بعض المراقبين عن محاولات توريط حماس وغزة في بعض القضايا، وذلك للدفع باتجاه إنهاء التجاوب المبكر الذي أبداه مرسي تجاه معاناة أهالي القطاع، وخصوصاً بعد عودته بالألا يعود الحصار على القطاع أبداً. غير أن المستشار السياسي لرئيس الحكومة في غزة يوسف رزقة قال إن العلاقة مع الرئاسة في مصر لم تتأثر بحملة التحريض الواسعة التي تشنّ على غزة وحماس، لأنه ثبت للرئاسة وللمخابرات المصرية ألا علاقة لغزة بالجريمة التي وقعت في مدينة رفح المصرية في آب/ أغسطس 2012، والتي قتل فيها 15 ضابطاً وجندياً مصرياً¹⁷⁴.

واستغلت بعض وسائل الإعلام المصرية حادثة رفح، فشنت هجوماً واسعاً على حركة حماس بصفقتها تحكّم قطاع غزة¹⁷⁵. واتهمت مجلة "الأهرام العربي" المصرية عدداً من قيادات الجناح العسكري في حماس

بالتورط في مجزرة رفح، وزعمت أن من يقف خلف الجريمة هم ثلاثة من المسؤولين في الحركة: "أيمن نوفل الذي هرب من سجن المرج في أثناء ثورة 25 يناير، ومحمد إبراهيم أبو شمالة الشهير بأبو خليل، ورائد العطار وهو مهندس ومخطط ومنفذ عملية خطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط"¹⁷⁶. إلا أن قيادة الجيش المصري نفت تورط أي من عناصر حركة حماس في حادث رفح. وقالت في بيان مقتضب صدر عنها في 2013/3/28: "لا علاقة لحماس بحادثة مقتل جنود سيناء"¹⁷⁷.

من جهته جزم المرشح السابق لرئاسة الجمهورية ومؤسس حزب الكرامة حمدين صباحي بأن حركة "حماس بريئة تماماً من التورط في الحادث"، مضيفاً: "من يروج لذلك خاطئ؛ لأن الفلسطينيين ليست لهم مصلحة في توتر علاقتهم بمصر". وكشف صباحي عن أنه تلقى اتصالاً من رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، أكد خلاله عدم ضلوع أي جماعات أو منظمات فلسطينية في الحادث¹⁷⁸.

غير أن المرشح السابق للرئاسة المصرية عمرو موسى دعا في 2012/8/6 إلى إغلاق معبر رفح البري والأنفاق المنتشرة على طول الحدود بين مصر وقطاع غزة بشكل تام، وذلك لفرض الأمن في جزيرة شبه سيناء¹⁷⁹.

ومن القضايا التي استغلتها بعض وسائل الإعلام المصرية لكيال الاتهامات لحركة حماس، اتهامها بمساعدة الرئيس مرسي بالهروب من سجن طرة إبان ثورة 25 يناير. وقد كشف مرسي، عن تفاصيل عملية خروجه من السجن في أثناء الثورة، إذ أكد أن أهالي السجناء هم الذين اقتحموا سجن وادي النطرون الذي كان مسجوناً فيه، وهم الذين أخرجوه، نافياً، خلال لقائه ممثلي الجالية المصرية في ألمانيا في 2013/1/30، صحة ما تردد عن أن أفراداً من حماس هم الذين اقتحموا السجن لتحريره منه¹⁸⁰.

وأكد مرسي، احترام دولته لحركة حماس كونها جزءاً من الشعب الفلسطيني وكذلك حركة فتح. وقال خلال لقاء تلفزيوني على قناة الجزيرة الفضائية، في 20/4/2013: "نحن نساعد الشعب الفلسطيني وهذا من أجل أمننا القومي وهي مصلحة عامة لمصر". وأشار إلى أن مصر تساعد في تحقيق المصالحة الفلسطينية.¹⁸¹

وقال د. عصام الحداد، مساعد رئيس الجمهورية المصرية للشؤون الخارجية والعلاقات الدولية، إن "حماس أعلنت مراراً أن مصلحتها وأمنها يتطلب الحفاظ على أمن مصر وأنها لا يمكن أن تقوم بأي شيء يضر بمصلحة مصر، لكن هناك من يصر على الزجّ بحماس في أشياء لا علاقة لها بها. أما أن تكون هناك جماعات متطرفة وتستخدم الأنفاق بأسلوب أو آخر فهذا أمر وارد في منطقة لها طبيعتها التي تحتاج لقدرة هائل من الانضباط"¹⁸².

3. الموقف المصري خلال العدوان على غزة:

بدأ الكيان الإسرائيلي عدوانه على قطاع غزة باغتيال القيادي في كتائب القسام أحمد الجعبري في 14/11/2012 على الرغم من التوصل إلى مسودة اتفاق تهدئة مع المقاومة بوساطة مصرية.

استنفرت مؤسسة الرئاسة وقيادة القوات المسلحة في مصر من أجل وقف العدوان الإسرائيلي. وطالب عصام العريان، أحد مستشاري رئيس الجمهورية المصرية، بسحب المبادرة العربية للسلام، رداً على العدوان.¹⁸³

واجتمع الرئيس مرسي مع رئيس وزرائه، هشام قنديل، ووزرائه ومساعديه، واستهل مرسي الاجتماع بكلمة أذاعها التلفزيون الرسمي دان فيها العدوان، وقال إن الشعب والقيادة والحكومة تقف بكل إمكاناتها لمنع العدوان وإراقة الدماء، مضيفاً: "على الإسرائيليين أن يدركوا أننا لا نقبل العدوان الذي يؤثر سلباً في الأمن والاستقرار في المنطقة". وطالب بضرورة

وقف العدوان على قطاع غزة في شكل عاجل، وقال: ”العدوان تكرر في شكل غير مقبول... ونتواصل مع قطاع غزة بأكمله ومع الفلسطينيين ونقف معهم حتى نمنع هذا العدوان، فنحن لا نقبل بأي حال من الأحوال استمرار هذا العدوان والتهديد المستمر لقطاع غزة“.

وأوضح أنه اتصل بالأمين العام للجامعة العربية وطلب منه عقد اجتماع وزاري طارئ في أسرع وقت لبحث سبل منع العدوان على غزة، كما اتصل بالأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون Ban Ki-moon، وطلب منه أن تتحمل المنظمة الدولية المسؤولية تجاه منع هذا العدوان وضمن عدم تكراره، مشيراً إلى أن بان تفهم الموقف وأكد نقل هذه الرسالة إلى الجانب الإسرائيلي. وأشار مرسي إلى أنه اتصل أيضاً بالرئيس الأمريكي باراك أوباما Barack Obama وأبلغه بضرورة وقف هذا العدوان وعدم تكراره وضمن السلام والأمن في المنطقة، كما بحث معه في سبل تحقيق التهدئة والسلام ”من دون مشاكل مستقبلية“، مؤكداً ”حرص مصر على العلاقات مع الولايات المتحدة والعالم ورفضها التام للعدوان وحصار الفلسطينيين“. وأضاف: ”اتفقنا على أن نتواصل مصر والولايات المتحدة لمنع التصعيد أو استمرار العدوان في هذا الشكل“¹⁸⁴.

وفي تطور لافت على مستوى العلاقات بين مصر والكيان، أصدر مرسي في 2012/11/14 قراراً بسحب السفير المصري لدى ”إسرائيل“، على خلفية العدوان على غزة¹⁸⁵.

وفي 2012/11/16 وصل رئيس الوزراء المصري هشام قنديل إلى قطاع غزة على رأس وفد كبير يضم وزراء وقيادات أمنية في زيارة استغرقت ثلاث ساعات، أعلن خلالها تضامن بلاده مع الشعب الفلسطيني، وتوجه قنديل فور وصوله إلى مقر الحكومة بغزة حيث التقى هناك رئيسها إسماعيل هنية وعدداً آخر من مسؤوليها¹⁸⁶.

ووصف الرئيس مرسي، عقب صلاة الجمعة بمسجد فاطمة الشربتلي في التجمع الخامس في 2012/11/16، ما يحدث في غزة، بأنه ”أمر خطير وعدوان سافر“، محذراً من تداعيات هذا العدوان، وقال إن ”مصر لن تترك غزة وحدها، فإن مصر اليوم مختلفة عن مصر الأمس تماماً، والعرب اليوم مختلفون عن عرب الأمس تماماً“، وشدد على أن ”مصر بإرادتها القوية وإمكاناتها الضخمة تقول إن غزة ليست وحدها“¹⁸⁷.

وقال مخاطباً ”إسرائيل“: ”لن يكون لكم علينا سلطان ولا على غزة“، مشدداً على أن ”مصر لا تريد حرباً مع أحد، ولسنا دعاة حرب، ولكننا لسنا دعاة سلام من طرف واحد، وما يحدث مرفوض“، وقال إن ”مصر ما زالت تسعى لوقف العدوان على غزة وحقن الدماء“¹⁸⁸.

وقال مرسي إن رئيس الوزراء المصري ذهب إلى قطاع غزة ليؤكد ”أننا متضامنون مع أهل غزة ومعهم في خندق واحد، وأن ما يصيبهم يصيبنا“. وتابع ”أقول للمعتدي: إن الثمن باهظ لعدوانه وعليه أن يتحمل النتائج إذا استمر العدوان“¹⁸⁹.

بعد لقاءات رئيس الاستخبارات المصرية عقدها اللواء رأفت شحاتة مع خالد مشعل والأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي رمضان شلح، سلم شحاتة في 2012/11/18 إلى الجانب الإسرائيلي شروط فصائل المقاومة الفلسطينية لإبرام اتفاق تهدئة¹⁹⁰. وفي 2012/11/21 أعلن وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو، في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيرته الأمريكية هيلاري كلينتون Hillary Clinton توصل الفصائل الفلسطينية و”إسرائيل“ إلى اتفاق للتهدئة برعاية مصرية¹⁹¹.

برزت مواقف مهمة لأحزاب والقوى السياسية المصري، تتضامن مع قطاع غزة، وتدين العدوان على القطاع، وقالت جماعة الإخوان المسلمين في

مصر إن ما حدث ويحدث في غزة من تعدّ صارخ على الأرواح والممتلكات وانتهاك للقانون الدولي يُعبّر عن أكذوبة السلام الصهيوني المزعوم¹⁹². ودان حزب الحرية والعدالة عملية اغتيال أحمد الجعبري¹⁹³. ودعت جماعة الإخوان وذراعها السياسية حزب الحرية والعدالة إلى قطع العلاقات مع "إسرائيل"¹⁹⁴.

وفي تعليقه على سحب السفير المصري من "إسرائيل" قال حمدين صباحي، مؤسس التيار الشعبي، إن سحب السفير خطوة أولى جادة ضمن حزمة إجراءات لمواجهة العدوان الصهيوني ضدّ شعبنا العربي في فلسطين¹⁹⁵. وقال الناطق الرسمي باسم حزب النور يسري حمّاد، "إن سحب السفير المصري وطرد سفير إسرائيل من مصر ليس كافياً"، وطالب حمّاد "بتقوية إخواننا في غزة عسكرياً من خلال الوسائل المتاحة عربياً وأن الأمر يحتاج إلى قلب أسد وتصميم مؤمنين بذلك"¹⁹⁶.

أما ناجي الشهابي، رئيس حزب الجيل، فقال إن قرار الرئيس مرسي بسحب السفير قرار إيجابي. وأكد حسام الخولي، السكرتير العام المساعد لحزب الوفد، أن سحب السفير المصري من تل أبيب أمر طبيعي مع التصعيد المستمر للاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة. وقال علاء الروبي، نائب رئيس حزب التغيير، إن الوضع يحتم على مصر أن تسعى بقوة لاستكمال أدوات قوتها على جميع الأصعدة عسكرياً واستخباراتياً واقتصادياً لتعزيز وضعها الإقليمي ومواجهة التحديات. واستنكرت الجبهة السلفية الهجوم الغادر الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة¹⁹⁷.

وقال عمرو خالد، رئيس حزب مصر، إن حلّ القضية لا يكون بالشجب والاستنكار بل بالفعل من خلال ممارسة الضغوط الدولية والدبلوماسية، وقيام مصر بدورها الحقيقي في حفظ أمنها القومي. وقال عادل القلا، رئيس

حزب مصر العربي الاشتراكي، إن الوضع أصبح خطيراً ويجب على رئيس الجمهورية الإنصات لصوت العقل وأن يؤمن جميع الحدود المصرية، مع ضرورة وقف تصدير الغاز لـ"إسرائيل".

ودان عمرو موسى رئيس حزب المؤتمر، العدوان الإسرائيلي الغاشم على غزة وأهلها، وطالب الجامعة العربية باتخاذ إجراءات تتناسب وخطورة هذا العدوان. من جانبه، قال حسين عبد الرازق، نائب رئيس حزب التجمع، إن سحب السفير المصري من "إسرائيل" خطوة صحيحة ولا بدّ أن تتلوها خطوات أخرى مثل طرد السفير الإسرائيلي وإعادة النظر في اتفاقية كامب ديفيد¹⁹⁸.

وطالب حزب التجمع الرئيس مرسى وحكومته باتخاذ سلسلة من الخطوات المترابطة لردع العدوان الإسرائيلي على غزة الذي يهدد الأمن المصري، تشمل طرد سفير "إسرائيل" من مصر، وتجميد جميع الاتفاقات التجارية والاقتصادية والسياسية الموقعة مع "إسرائيل"¹⁹⁹.

وطالب عبد المنعم أبو الفتوح، أمين عام اتحاد الأطباء العرب ووكيل مؤسسي حزب مصر القوية المصري، عند زيارته لغزة خلال العدوان، بفتح معبر رفح بشكل كامل لكل الفلسطينيين دخولاً وخروجاً وعلى مدار الساعة²⁰⁰. كما طالب حزب مصر القوية، في بيان له، بطرد السفير الإسرائيلي من مصر.

ووجه كل من حزب الكرامة، والتيار الشعبي، والقوى السياسية، والمستقلين في سيناء، بياناً للرئيس محمد مرسى، مطالبين فيه باتخاذ موقف مشرف يتناسب مع مصر الجديدة بعد ثورة 25 يناير ضدّ العدوان الإسرائيلي على غزة، وطالبوا خلال اجتماع لهم بعدم الاكتفاء بسحب السفير المصري، كما أكدوا على ضرورة طرد السفير الإسرائيلي، وقطع العلاقات

وغلاق السفارتين الإسرائيلية في القاهرة والمصرية في تل أبيب، وإلغاء معاهدة كامب ديفيد، ورفض جميع أشكال التطبيع²⁰¹.

كما دان حزب المصريين الأحرار، على لسان الناطق باسمه أحمد خيرى، العدوان الإسرائيلي على غزة، واصفاً إياه بـ”الجريمة ضد الإنسانية“. وقال رئيس حزب الدستور المصري، محمد البرادعي: ”إن غياب توازن القوى بين العرب وإسرائيل يُعدّ سبباً رئيسياً في استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على مواطني غزة“²⁰².

أما أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، فقد استنكر العمل البربري الذي قامت به قوات الاحتلال الإسرائيلي على غزة²⁰³. وأصدر وزير الأوقاف المصري، طلعت عفيفي، بياناً طالب فيه المقاومة الفلسطينية بأن ”تجمع صفها، لضرب العمق الصهيوني ضربات موجعة“، داعياً الرئيس مرسي إلى ”الوفاء بما وعد به بعدم السماح بقتل الفلسطينيين“.

وألقى يوسف القرضاوي، رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، خطبة الجمعة في الجامع الأزهر الشريف وسط عشرات الآلاف من المصلين، وأشار إلى أن ما يتعرض له أهل غزة من عدوان إسرائيلي غاشم يتطلب وحدة الصف وأن تقول الأمة لا لـ”إسرائيل“ التي تحاول أن تذل العالم العربي والإسلامي²⁰⁴.

ودانت فعاليات نقابية مصرية، العدوان الإسرائيلي على غزة، مطالبة مصر والدول العربية باتخاذ موقف حاسم من ذلك العدوان²⁰⁵. وأصدر اتحاد كتاب مصر برئاسة محمد سلماوي بياناً يدين فيه العدوان على غزة²⁰⁶. ونظم عدد من الأدباء والكتاب الأعضاء باتحاد كتاب مصر وقفة احتجاجية أمام مقر الأمانة العامة للجامعة العربية، للتعبير عن إدانتهم الكاملة للعدوان على غزة²⁰⁷.

وفي الجانب الصحي دانت "النقابة العامة للصيادلة" العدوان "الهمجي الصهيوني" على قطاع غزة²⁰⁸. وعقدت نقابة الصيادلة مؤتمراً صحفياً في 2012/11/15، بخصوص فعاليات الإغاثة للشعب الفلسطيني بالتنسيق مع وزارة الصحة واتحاد الأطباء العرب، وضحت فيه أنه تم تشكيل غرفة عمليات، خصوصاً من وزارة الصحة، بالتنسيق مع لجنة الإغاثة والدواء بنقابة صيادلة مصر ونقابة الأطباء، لتتواصل مع إدارة الصيادلة بوزارة الصحة بقطاع غزة، لتحصل على قائمة بالأدوية العاجلة المطلوبة. وجهزت الغرفة ثماني سيارات نقل محملة بخمسين طنّاً من الأدوية والمستلزمات الطبية، وتم إدراجها في القوافل المرسلّة²⁰⁹.

وأعلن سامي أنور، مدير عام مستشفى العريش العام، أنه تم نقل المصابين الفلسطينيين القادمين من قطاع غزة إلى أحد مستشفيات القاهرة لاستكمال العلاج، مشيراً إلى أن المستشفى جاهز لاستقبال الحالات التي من المنتظر وصولها من قطاع غزة²¹⁰.

وعلى صعيد الاحتجاجات الشعبية، تظاهر عشرات من المنتمين للتيار الشعبي المصري ونشطاء حزبيين وحقوقيين في القاهرة، احتجاجاً على الهجوم الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. واحتشد المتظاهرون بميدان طلعت حرب وسط القاهرة احتجاجاً على العدوان، رافعين لافتات تُندد بالعدوان وتطالب بموقف مصري رسمي واضح منه، وبقطع كل أشكال العلاقات المصرية - الإسرائيلية²¹¹.

وشهد ميدان التحرير ومحيط جامعة الدول العربية ووزارة الخارجية، مسيرات واحتجاجات غاضبة، في 2012/11/15، تنديداً بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

وخرج حزب العمل في وقفة احتجاجية بميدان التحرير، وطالب أشرف عبد الله، رئيس الحزب، بقطع العلاقات بين البلدين، موضحاً أنه لا بدّ من

الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنها هي المساندة لـ "إسرائيل"²¹². وشهدت محافظات مصر مظاهرات ووقفات تضامناً مع "جمعة نصره غزة"، وتنديداً بالعدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة²¹³.

4. المصالحة الفلسطينية:

أكد الرئيس محمد مرسي في خطابه الرسمي الأول بقاعة احتفالات جامعة القاهرة، عقب حلف اليمين في 2012/6/30، أن "مؤسسة الرئاسة تقف مع الشعب الفلسطيني حتى يحصل على كامل حقوقه المشروعة، وسنعمل على إتمام المصالحة الوطنية الفلسطينية صفاً واحداً لاستعادة أرضه وسيادته"²¹⁴.

وأبدت القوى الفلسطينية تفاؤلاً في أن يدفع انتخاب مرسي ملف المصالحة الفلسطينية إلى الأمام، وشكر الرئيس محمود عباس الذي اتصل بمرسي مهتماً باستلامه منصبه، على مواقفه الداعمة للشعب الفلسطيني، وخصوصاً موضوع المصالحة الوطنية²¹⁵. ورأت حركة حماس أن فوز مرسي برئاسة مصر سيشكل دعامة للمصالحة وللحقوق الفلسطينية²¹⁶.

وفي كلمة له خلال افتتاحية قمة "عدم الانحياز"، في 2012/8/29، قال مرسي "سنستمر في رعاية المصالحة لدعم وحدة الصف الفلسطيني، وأحث الأخوة الفلسطينيين بمختلف توجهاتهم على أن يُتموا المصالحة، وأن ينتقلوا إلى تنفيذ ما تمّ التوصل إليه مؤخراً دون الالتفات إلى خلافات ضيقة، حتى يمكنهم التركيز على قضيتهم الأساسية وهي مقاومة الاحتلال والتحرر منه"²¹⁷.

غير أن ملف المصالحة الوطنية الفلسطينية لم يشهد تقدماً يذكر في عهد مرسي، ففي 2012/9/18، وعندما سئل السفير المصري في رام الله ياسر عثمان حول مبادرات جديدة تخص ملف المصالحة، أجاب أنه "لا يوجد شيء

جديد في هذا الإطار²¹⁸. مضيفاً أن اللقاءات التي تُعقد مع قيادة حركة حماس في القاهرة جزء من سلسلة لقاءات ستعدها القيادة المصرية مع الفصائل الفلسطينية بحثاً عن "خريطة طريق" جديدة للمصالحة²¹⁹.

5. الحصار على غزة:

اتخذ محمد مرسي موقفاً واضحاً ضدّ الحصار على قطاع غزة، بعد فوزه برئاسة مصر في 25/6/2012²²⁰، في ظل مطالبة الحكومة الفلسطينية بغزة، وحركة حماس له برفع الحصار عن غزة. ففي 30/9/2012 قال مرسي، في كلمة له أمام المؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا والذي عقد في العاصمة التركية أنقرة: "لا يمكن أن يقف المصريون عاجزين أمام حصار غزة، إن المعابر بيننا وبين غزة مفتوحة لتقديم ما يحتاجه أهل غزة من غذاء ودواء وتعليم وتواصل بين العائلات، فالحدود والمعابر مفتوحة لنقوم بدورنا وبواجبنا تجاه أشقائنا في غزة"²²¹. كما قال أمام الدورة الـ 24 للقمّة العربية في الدوحة في 26/3/2013 "لا يجب أن نقبل، ولا أن يقبل الضمير البشري باستمرار هذا الحصار الجائر"²²².

وأكد رئيس الحكومة الفلسطينية في غزة إسماعيل هنية خلال استقبال قافلة "أميال من الابتسامات 17" بغزة في 27/10/2012، أن الرئيس مرسي أبلغه خلال اتصال هاتفي أنّ مصر لن تقبل بأيّ عدوان على غزة وستفك الحصار عنها مع استمرار فتح معبر رفح وإدخال مواد البناء اللازمة لإعادة الإعمار²²³.

بعد حادث رفح الذي وقع في آب/أغسطس 2012 وراح ضحيته 15 ضابطاً وجندياً مصرياً شنت القوات المصرية حملة أمنية في سيناء، طالت تدمير الأنفاق الواقعة بين مصر وقطاع غزة وأكد العقيد أركان حرب أحمد علي المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة، في مؤتمر صحفي في 2/10/2012،

أنه تمّ تدمير 104 أنفاق. وعن مطالبة حماس بوقف تدمير الأنفاق، قال: ”إن هذا أمر يخص القيادة السياسية للدولة، أما تدمير الأنفاق فنحن مصريون وعازمون على اتخاذ جميع التدابير التي تؤمن الوطن، ونحن لا نتوانى عن دعم أشقائنا في فلسطين“²²⁴.

انقضى عهد الرئيس مرسي دون أن يُرفع الحصار عن قطاع غزة، وذلك لعدة أسباب داخلية وخارجية، ومن الأسباب الداخلية أن مرسي حاول في بداية عهده أن يوطد حكمه، وأن يتصدى للدولة العميقة التي كانت تتغلغل في أغلب مفاصل الدولة؛ فقرار رفع الحصار بشكل كامل لم يكن قراراً سهلاً، في ظل حملة التحريض ضدّ القطاع التي تولتها أطراف مصرية فاعلة، من خلال اتهام فلسطينيي القطاع بتهريب الأسلحة والمقاتلين إلى مصر من خلال الأنفاق، وتهديدهم الأمن القومي لمصر. فملف رفع الحصار ما زالت تتحكم به أجهزة المخابرات المصرية، التي تتولى رفع التقارير إلى قيادة الجيش ومؤسسة الرئاسة، وكانت سيناء، وما تزال تحت الولاية العسكرية للجيش، وكان هناك الكثير الذي يجب عمله لتتناغم السياسات العسكرية والأمنية مع سياسة الرئاسة والبناء الديموقراطي الجديد للدولة.

ومن التصريحات ذات الدلالة، ما أشار إليه العميد أيمن سلامة الأستاذ بأكاديمية ناصر العسكرية، الذي قال إن أحد أسباب انقلاب الجيش المصري على الرئيس مرسي، هو رفضه حصار قطاع غزة وحركة حماس. وأضاف سلامة أن ”موقف مرسي الداعم لغزة وحماس ورفضه تضيق الخناق عليها، وغلغ الأنفاق يهدد المصالح العليا لمصر، وهو سبب تحرك الجيش ضدّه والدعم السريع للانتفاضة الشعبية ضدّ مرسي“²²⁵.

أما الأسباب الخارجية، فأهمها أن ”إسرائيل“ ستعدّه عملاً عدائياً، وقد يؤدي إلى تصعيد التوتر مع مصر في بيئة لم يكن النظام المصري الجديد

جاهزاً للتعامل مع هذا التحدي. كما أن الولايات المتحدة والدول الحليفة لـ"إسرائيل"، لم تكن لترضى برفع الحصار بهذه البساطة، ففصائل المقاومة في غزة استطاعت بالرغم من الحصار أن تراكم من ترسانة الأسلحة والذخائر فكيف إذا فكّ الحصار. وكذلك فإنه من خلال رفع الحصار عن القطاع يصبح الاعتراف بالحكومة في غزة برئاسة إسماعيل هنية أمراً واقعياً، فهي الجهة التي تسيطر على القطاع ومعبّر رفح. هذا، وإن فكّ الحصار سوف يريح الحكومة في غزة من تبعات هذا الحصار الاقتصادية والاجتماعية على فلسطيني القطاع وما يتولد عنه من ضغوطات من قبل الفلسطينيين تجاهها، فليس من السهل أن تتخلى الولايات المتحدة و"إسرائيل" عن ورقة ضغط بهذه القوة والحجم، وهذا ما كان يدركه مرسى وحكومته. إلا أن مرسى على الرغم من ذلك، كان يسعى ولو تدريجياً لرفع الحصار عن القطاع.

وأخيراً فإن مرسى لم يتمكن من إكمال الإمداد عام من أصل أربعة أعوام هي المدة الدستورية لولايته، وليس من المنطق أن نحكم على إنجازه من خلال سنة حكم في ظلّ هذه الظروف الاستثنائية.

رابعاً: العلاقة مع قطاع غزة بعد أحداث 2014/6/30

1. محددات العلاقة بين مصر وقطاع غزة:

تزايدت وتيرة تحريض القوى والفعاليات المصرية التي تعارض حكم الرئيس محمد مرسي ضد قطاع غزة وحركة حماس السلطة القائمة في القطاع، تزامناً مع انطلاق حركة "تمرد" المصرية، التي دعت إلى تظاهرة في 2013/6/30 ضد مرسي. وقد حاولت تمرد والتيار السياسي الذي يقف خلفها توظيف العلاقة الأيديولوجية بين حماس وجماعة الإخوان المسلمين في مصر، من أجل استثارة الولاء الوطني ضد التدخل الخارجي؛ أي حركة حماس، ليكون رافعة إضافية في حملتها ضد مرسي والإخوان.

ومع بداية شهر حزيران/ يونيو، أي قبل شهر من موعد التظاهرة وما تبعه من قيام وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي بعزل الرئيس مرسي في 2014/7/3، بدأت إرهابات المشهد المصري فيما يخص العلاقة مع القطاع وحماس ما بعد هذه المرحلة تتشكل. إلا أن أكثر المتشائمين لم يكن يتوقع أن تصل العلاقة بين مصر وقطاع غزة بعد عزل مرسي إلى هذا الانحدار الخطير. وبدأت إجراءات وسياسة القاهرة تجاه القطاع في هذه المرحلة قد فاقت، من حيث الحدة والشدة، ما كانت عليه في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك؛ ما انعكس بطريقة مباشرة وغير مباشرة على وضع القطاع سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

2. الموقف الفلسطيني من الأحداث في مصر:

أظهرت المواقف والتصريحات الإعلامية لقياديي حركة فتح واليسار الفلسطيني، خلال الساعات الأولى التي أعقبت عزل الجيش المصري للرئيس محمد مرسي، ارتياح هذا التيار لما وصلت إليه الأوضاع في مصر وما أسموه "سقوط وفشل تجربة الإخوان المسلمين في الحكم".

وكانت قوى اليسار الفلسطيني أول من رحّب وقدم التهنئة للمصريين بما أسموه نجاح الثورة التصحيحية في مصر وعزل مرسي، وبدأت اللغة المستخدمة في بياناتهم الصحفية وتصريحات قيادتهم مرتاحة وفرحة إلى أبعد حدّ بالتطور في الجارة مصر.

وهنا رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، في 2014/7/4، عدلي منصور بتولي رئاسة مصر، وأشاد في برقيته بالدور الذي قامت به القوات المسلحة المصرية بقيادة الفريق أول عبد الفتاح السيسي، في الحفاظ على أمن مصر ومنع انزلاقها إلى مصير مجهول²²⁶. وقال الناطق باسم فتح أسامة القواسمي إن "ثورة الشعب المصري أسقطت مشروعاً مشبوهاً كان يقضي بإنشاء دويلة في غزة تمتد إلى الأراضي المصرية في سيناء"²²⁷.

ومن جهتها أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن ما حدث في مصر يفتح الآفاق لتغيير يعيد مصر إلى دورها ومكانتها الريادية في المنطقة، وعدت ما حدث انتصاراً لإرادة الشعب المصري²²⁸، وانتقد عضو المكتب السياسي للجبهة رباح مهنا حركة حماس ومواقفها من الأحداث في مصر، متهماً إياها بأنها لا تجيد فنّ التعامل مع الآخرين²²⁹.

أما نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين فقال في رسالة إلى قادة وأحزاب دول أمريكا الجنوبية، إن ما جرى في مصر ثورة شعبية على حكم ديني فاشي²³⁰. فيما وجه حزب الشعب الفلسطيني التحية والتقدير للشعب المصري ولجيشه بـ"هذا الإنجاز التاريخي"²³¹.

في المقابل أعلنت حركة حماس أنها "لا تتدخل في شؤون مصر، ولا تعقيب على ما قرر الجيش المصري من عزل الرئيس محمد مرسي". فيما عبر أحمد يوسف المستشار السياسي السابق لرئيس الحكومة في غزة إسماعيل هنية عن تخوفه "من تحولات دراماتيكية وخروج الأمور عن السيطرة، وإراقة الدماء"²³².

على الرغم من تعبير حماس عن موقف الحياض من عزل مرسى، إلا أنه كان للحركة موقف آخر تجاه الأحداث التي أعقبت عزل مرسى، خصوصاً فيما وقع من مجازر واعتداءات ضدّ المتظاهرين والمعتمدين في مصر. ففي 2013/7/8، انتقدت الحركة "المجزرة" التي راح ضحيتها عشرات المدنيين من المتظاهرين المصريين، أمام دار الحرس الجمهوري في القاهرة²³³. وعدّ إسماعيل هنية، أن الزجّ بحكومته وحركة حماس في الأحداث الجارية في مصر "لا يخدم سوى الاحتلال، ويلحق الضرر بالمجتمع الفلسطيني"، وندد في 2013/7/12 بالتصريحات التي أطلقتها بعض فصائل منظمة التحرير والتي اتهمت فيها حكومته وحركة حماس بالتدخل في شؤون مصر الداخلية²³⁴. وانتقدت الحكومة في غزة، في 2013/7/28 "خروج مسيرات فتحاوية في الضفة تأييداً للقتل، وتفويض ما تسمى بتمرد غزة (وزير الدفاع المصري عبد الفتاح) للسياسي للقضاء على حماس"²³⁵.

نتيجة للأحداث المتسارعة التي شهدتها مصر في هذه المرحلة، سادت حالة من التوتر في العلاقة بين حماس والقاهرة، إلا أن موسى أبو مرزوق أكد في تصريح له في 2014/1/13، أن علاقة حركته مع جميع القوى المصرية على الدرجة نفسها. وشدد على أن "العنف في مصر مدان قطعاً، والتدافع السياسي يجب أن لا يخرج عن سلميته بأيّ حال من الأحوال"²³⁶.

فيما استنكر السفير المصري ياسر عثمان سماح الحكومة في غزة لإحدى "الجماعات السلفية المتشددة" بعقد مؤتمر صحفي في غزة 2013/8/16، دعا إلى "الجهاد ضدّ الجيش المصري"²³⁷.

واستنكرت حركة فتح إدانة حركة حماس لقتل المتظاهرين المؤيدين للرئيس المصري المعزول محمد مرسى أمام مقر الحرس الجمهوري في القاهرة، معتبرة ذلك "تدخلًا في شؤون مصر"²³⁸. وبعد قيام المصلين برفع صورة الرئيس مرسى على جدار المسجد الأقصى، قال اللواء توفيق

الطيراوي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في بيان له إن ”هذا الانحياز الذي عبرت عنه الحركة الإسلامية في الداخل وحركة حماس يثبت انتماءهم للإخوان المسلمين وليس لفلسطين“²³⁹.

أما حركة الجهاد فلم تعلق على الأحداث في مصر، إلا أن وفد الحركة برئاسة الأمين العام رمضان شلح قام بزيارة مصر، في 18/5/2014، وهذه الزيارة هي الأولى من نوعها للحركة منذ عزل الرئيس مرسي، في مؤشر على عودة العلاقات بين الحركة ومصر²⁴⁰.

3. علاقة مصر بالمقاومة:

خيّمت حالة من التوتر وعدم الثقة على العلاقة بين مصر وقطاع غزة بشكل عام، وحركة حماس بشكل خاص بعد الانقلاب على الرئيس مرسي. واتهمت الإدارة المصرية الجديدة حركة حماس بالتدخل في الشأن المصري، من خلال تهريب أسلحة، وإرسال عناصر فلسطينية للمشاركة بأحداث مصر بعد الانقلاب، أما الحركة فردت ببطلان هذه الاتهامات، ورأت أنها تأتي في سياق الحرب على ”الإسلام السياسي“. وشهدت هذه الفترة حملة تحريض، يبدو أنها الأكبر ضد قطاع غزة وحركة حماس، شنتها أحزاب ووسائل إعلام وشخصيات مصرية متعددة.

وقال المستشار عدلي منصور، رئيس الجمهورية المؤقت، إن ”حركة حماس ارتكبت أخطاء بدعمها لجماعة سياسية تنظر إليها فئات الشعب المصري باعتبارها إرهابية“²⁴¹. أما عبد الفتاح السيسي، المرشح لانتخابات رئاسة الجمهورية فقال، خلال حملته الانتخابية، إن مواقف حركة حماس أفقدتها التعاطف من جانب الشعب المصري²⁴². وأضاف أن على الحركة أن تسعى إلى تصحيح أخطائها²⁴³.

وعلى الرغم من تردي العلاقة بين القاهرة وقطاع غزة وبلوغها مرحلة غير مسبوقة، إلا أن حركة حماس التي تسيطر على القطاع، والإدارة المصرية الجديدة حاولتا المحافظة على "شعرة معاوية"؛ فقد أكد وزير الخارجية المصري نبيل فهمي في 2013/8/26 أن بلاده لم تقطع اتصالاتها مع حماس²⁴⁴. ودعا أحمد المسلماني المستشار الإعلامي لعدلي منصور إلى التفريق بين الموقف السياسي المصري تجاه القضية الفلسطينية وأى تحقيقات تجري مع أفراد من حركة حماس أو غيرهم في مصر²⁴⁵. فيما قال مصطفى حجازي، المستشار السياسي لرئيس مصر المؤقت إن هناك فارقاً بين التواصل مع حماس، وبين تهمة التخابر معها التي تعني الإضرار بالمصلحة العليا للبلاد²⁴⁶.

أما القيادي في حركة حماس صلاح البردويل، فأكد أن حركته على اتصال مستمر مع الجهات المصرية الرسمية فيما يتعلق بشأن عملية التحريض والكرهية التي تبث ضد الفلسطينيين من قبل وسائل الإعلام المصرية وبعض الساسة. وقال إن الجهات المصرية نفت إصدارها أي اتهام رسمي للفلسطينيين أو عناصر من حركة حماس، مشيراً إلى أنه وفي الوقت نفسه لم تمارس ضغطاً حقيقياً على هذه الوسائل التي "تبث السموم ليل نهار"²⁴⁷. ودانت الحكومة الفلسطينية في غزة لجوء بعض الإعلاميين المصريين لنشر أخبار ومعلومات مغلوبة تثير الكراهية ضد الفلسطينيين²⁴⁸.

وفي محاولة لإقحام كتائب القسام الجناح العسكرية لحماس في أحداث مصر، قال قائد الجيش الثالث الميداني اللواء أسامه عسكر في 2013/7/17، إن الـ 19 صاروخ جراد التي تم ضبطها بطريق مصر السويس هي من النوع الذي تمتلكه القسام، مضيفاً أنها "كانت في طريقها إلى القاهرة لمساعدة الإخوان ضد الشعب المصري"²⁴⁹. كما وجه وزير الداخلية المصري اللواء

محمد إبراهيم اتهامات لحركة حماس بالتورط في مساعدة الجماعات المسلحة في سيناء، واتهم الحركة بإيواء القيادي في الإخوان محمود عزت²⁵⁰.

وأشار نبيل فهمي في 2013/9/14، إلى أن "الموقف بين مصر وحماس على أرض الواقع به صدام"²⁵¹. وأضاف أنه إذا أثبتت حماس بالأفعال حسن نواياها فإنها ستجد طرفاً مصرياً حامياً لها، أما "إذا شعرنا بأن هناك أطرافاً في حماس أو أطرافاً أخرى تحاول المساس بالأمن القومي المصري، فسيكون ردنا قاسياً"، وأضاف أنها خيارات عسكرية أمنية²⁵².

أما اللواء محمد فريد التهامي، رئيس المخابرات العامة المصرية، فأكد أن القاهرة لا تتعامل مع القطاع على أساس أن كله حماس، وأنها تتواصل مع حماس في أوقات عديدة بصفقتها الإدارية الموجودة في غزة لتنسيق المواقف بشأن فتح المعابر²⁵³. أما حسين هريدي، مساعد وزير الخارجية للشؤون الآسيوية، فقال إن حماس بالأساس صنيعة إسرائيلية²⁵⁴.

وفي 2013/10/21 قررت نيابة أمن الدولة المصرية، حبس خيرت الشاطر نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، وسعد الكتاتني رئيس حزب الحرية والعدالة المنبثق عن الجماعة، وأحمد عبد العاطي، مدير مكتب الرئيس الشرعي محمد مرسي لمدة 15 يوماً بتهمة "التخابر مع حركة حماس"²⁵⁵.

وزعم اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية أن التحقيقات كشفت عن أن حركة حماس قدمت الدعم اللوجيستي لمنفذي العديد من الحوادث الإرهابية²⁵⁶. وقال وزير الأوقاف في الحكومة المصرية التي يرأسها حازم الببلاوي، محمد مختار، إن "حركة حماس تدعم هؤلاء الإرهابيين ولا بد من وقفة حاسمة تجاهها وتجاه حدودنا معها"²⁵⁷. إلا أن ما يضعف هذه الاتهامات ويجعلها في خانة الاتهامات ذات الخلفية السياسية، أنها لم تقترن بأدلة حقيقية، بالإضافة إلى نفي حماس التدخل في الشأن المصري.

وزعمت النيابة العامة المصرية خلال محاكمتها 200 عنصر من تنظيم أنصار بيت المقدس أن عناصر قيادية في التنظيم ”تمكنوا من إلحاق بعض المتهمين بمعسكرات تابعة لكتائب عز الدين القسام الفلسطينية في قطاع غزة“. وزعمت ”ارتباط أنصار بيت المقدس وعناصر خلية كتائب الفرقان المنبثقة منه، بحركة حماس“²⁵⁸. ومرة أخرى نلاحظ أن هذه الاتهامات صدرت عن جهة وضعت نفسها في موقع الخصومة مع حماس لتحقيق مآرب سياسية، وأنها تفتقر إلى الأدلة الحقيقية، ولم يثبت صحتها.

توترت العلاقة بين القاهرة وحركة حماس وذلك بعد إصدار القضاء المصري في 2013/7/26، أمراً بحبس الرئيس محمد مرسي بعد اتهامه ب”التخابر مع حركة حماس للقيام بأعمال عدائية في البلاد، والهجوم على المنشآت الشرطة والضباط والجنود، واقتحام السجون المصرية وتخريب مبانيها، وإحراق سجن وادي النطرون، وتمكين السجناء من الفرار وفراره شخصياً من السجن، وإتلاف الدفاتر والسجلات الخاصة بالسجون، واقتحام أقسام الشرطة وتخريب المباني العامة والأملاك، وقتل بعض السجناء والضباط والجنود عمداً مع سبق الإصرار، واختطاف بعض الضباط والجنود“²⁵⁹. كما أحالت السلطات القضائية المصرية في 2013/12/23، محمد مرسي و132 قيادياً من جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس وحزب الله اللبناني للمحاكمة، في تهمة اقتحام السجون التي جرت بعد يومين من قيام ثورة 25 يناير سنة 2011²⁶⁰.

في المقابل استنكرت حركة حماس تهمة التخابر، ودعت القضاء المصري إلى التراجع عن هذا الاتهام²⁶¹. وأوضحت أن اتهام مرسي يتقاطع مع سياسة ”إسرائيل“²⁶². وأعلن موسى أبو مرزوق أن الحركة مستعدة لفتح ملف اقتحام السجون إبان ثورة 25 يناير مع المخابرات المصرية وتسويته بشكل

نهائي. إلا أن أبو مرزوق عدّ هروب أيمن نوفل، القيادي بحركة حماس الذي كان محبوساً بسجن وادي النطرون، "شرعياً"²⁶³.

ازدادت العلاقة بين القاهرة وحماس سوءاً بعد قيام محكمة القاهرة للأموال المستعجلة، في 2014/3/4، بحظر أنشطة حركة حماس مؤقتاً داخل مصر، وكذلك حظر كل ما ينبثق منها من جماعات، أو جمعيات، أو تنظيمات، أو مؤسسات، متفرعة منها أو تابعة إليها، أو منشأة بأموالها، أو تتلقى منها أي نوع من أنواع الدعم، وذلك لحين الفصل في دعاوى الجنايات المنظورة والمتعلقة بجماعة الإخوان الإرهابية²⁶⁴.

وجاء في دعوى الحظر التي رفعها المحامي سمير صبري أن "حماس نشأت كحركة مقاومة للاحتلال الإسرائيلي، لكنها تحولت لمنظمة إرهابية ارتكبت جرائم في مصر، من بينها اقتحام أعضاء تابعين لها للحدود المصرية عام 2008، وتورط عناصرها في اقتحام السجون إبان ثورة 25 يناير، وتهريب عناصرهم المحتجزة"²⁶⁵.

في المقابل رأت حركة حماس أن قرار الحظر يُكرّس عداءً للمقاومة الفلسطينية، وأن هذا القرار جاء تساوقاً مع حملة تحريضية إعلامية مصرية طويلة ضدّ الفلسطينيين وحركة حماس. ولفت موسى أبو مرزوق إلى أن "القرار سياسي بامتياز، وليس له أي انعكاس فعلي على الأرض، لأن حماس أصلاً لا تمتلك أي تواجد أو أنشطة في مصر"²⁶⁶. فيما رفضت الحكومة في غزة القرار الذي عدّته قراراً سياسياً بامتياز²⁶⁷. وأكدت كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحماس في المجلس التشريعي أن القرار "سابقة تاريخية وخطيئة قضائية، ومحاكمة للمقاومة، بما يتماهى مع الموقف الصهيوني والأميركي"²⁶⁸.

عدّ عضو اللجنة القانونية لحزب الحرية والعدالة في مصر، محمد السيسي، الحكم "سياشياً" و"يهدف لتشويه تنظيم الإخوان في مصر"²⁶⁹.



فيما دانت الجماعة الإسلامية في مصر قرار الحظر²⁷⁰. أما حزب الوسط المصري فقال إن "إصدار مثل تلك الأحكام هو إيدانة للسيادة المصرية"²⁷¹. ودعا أستاذ العلوم السياسية في الجامعات المصرية عبد الله الأشعل الدولة المصرية إلى عدم تنفيذ الحكم الحظر ورأى أن الحكم كان ثمرة مباشرة لشحن إعلامي استهدف حماس وقطاع غزة في الفترة الأخيرة²⁷².

أما حسن نافعة، أستاذ العلوم السياسية والخبير الدولي المصري، فقال إن الحكم "سيتسبب في ارتباك عمل الأجهزة السياسية في مصر، ويتيح الفرصة إلى إساءة استخدامه لإفساد العلاقات بين مصر وقطاع غزة"²⁷³. وقال رئيس تحرير صحيفة المصريون جمال سلطان إنه "يوم أسود في تاريخ مصر"²⁷⁴. بالمقابل رحبت قوى سياسية وشخصيات مصرية بالحكم وعدّته ملامساً للواقع. وادعى النائب البرلماني ونائب رئيس حزب التحالف الاشتراكي، أبو العز الحريري إن المستوى القضائي تكونت لديه قناعة أن حماس "في حالة عدوان" على الشعب المصري. فيما عدّ سكرتير عام حزب المصريين الأحرار، محمود العلايلي الحكم خطوة في طريق وقف "جرائم حماس" دون أن يشير إلى أي "جريمة" مثبتة على حماس²⁷⁵.

أما المستشارة تهاني الجبالي، رئيسة جبهة الدفاع الوطني، فعّدّت قرار الحظر قراراً مبرراً. كما زعم نبيل زكي، المتحدث الرسمي باسم حزب التجمع، أن القرار جاء منطقياً على الرغم من أنه جاء متأخراً. ومن جانبه، قال المستشار يحيى قدرى، نائب رئيس حزب الحركة الوطنية المصرية، إن صدور الحكم يُعدّ تقريراً للواقع ووفقاً للقانون بسبب تصرفات هذه الحركة. ومن جهته ادعى ناجي الشهابي، رئيس حزب الجيل، إن الحكم متوقع بعد "انحراف" حركة حماس ودعمها لـ"الإرهاب" في مصر، ولكنه لم يحدد ماهية "الانحراف" المزعوم وفق أدلة معتمدة²⁷⁶.

تعددت الأحزاب ووسائل الإعلام والشخصيات المصرية التي كالت سيلاً من الاتهامات والتحريض ضد حركة حماس وقطاع غزة، غير أن هذه الاتهامات افتقرت إلى الأدلة الواضحة والملموسة، وانسأقت مع الحملة الإعلامية المبرمجة الساعية إلى تشويه "الإسلام السياسي" والمقاومة الفلسطينية، مما جعلها تندرج في سياق التحريض والتشويه والاتهامات ذات الخلفية السياسية. والنماذج التالية هي أمثلة ما حفل به الإعلام المصري في تلك الفترة.

فمن الأحزاب التي تصدرت حملة الاتهامات والتحريض، حزب شباب مصر الذي قال رئيسه أحمد عبد الهادي، إن المخابرات المصرية خلال فترة حكم حسني مبارك كشفت الستار عن اتفاق بين حركة حماس و"إسرائيل" وجماعة الإخوان بمصر لممارسة "إسرائيل" ضغطاً على الشعب الفلسطيني، من خلال عمليات قصف عسكرية مستمرة تؤدي إلى ضغط على المعابر، ونزوح جماعي لأراضي سيناء ينتهي بتوطين الفلسطينيين فيها²⁷⁷.

واتهم مجدي حمدان القيادي بحزب الجبهة الديمقراطية، حماس بالتورط في العمليات الإرهابية التي تحدث في سيناء²⁷⁸. أما أحمد محاريق عضو المكتب التنفيذي لشباب جبهة الإنقاذ فقد اتهم الحركة بالتدخل السافر في الشأن المصري، مطالباً بالتعامل معها كمنظمة إرهابية معادية²⁷⁹.

ومن جهته أكد عبد الغفار شكر رئيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي أن حماس أصبحت بالتبعية منظمة إرهابية بعد تصنيف جماعة الإخوان كمنظمة إرهابية. أما محمد أبو الغار رئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي فقال إن حماس معلنة من قبل منظمة إرهابية في العالم كله بسبب اعتداءاتها على أمن "إسرائيل"، مشيراً إلى أن مصر ليست في حاجة لإعلانها منظمة إرهابية²⁸⁰.

وزعم رئيس حزب الإصلاح والتنمية محمد أنور عصمت السادات، أن حماس هي التي دعمت عمليات ”الإرهاب“. ووصف الأمين العام لحزب المصري الديمقراطي أحمد فوزي، حماس بالحركة الإرهابية. أما رفعت السعيد، القيادي في حزب التجمع، فرأى أن الأدلة تصب في ضلوع الحركة في مساندة الإخوان في تخريب مصر. فيما شدد القيادي في حزب المصريين الأحرار نجيب أبادير، على ضرورة ألا تقف مصر مكتوفة الأيدي حيال ما تقوم به حماس²⁸¹.

واتهم صلاح عدلي رئيس الحزب الشيوعي، حماس بالتداول على القضاء المصري. كذلك اتهم أحمد دراج القيادي في الجمعية الوطنية للتغيير، حماس بارتكاب أعمال عنف من خلال الوقوف أمام المعابر والتهديد بدخولها بالقوة²⁸².

أما حمدين صباحي، مؤسس التيار الشعبي، فقال ”نحن ضدّ توجيه سلاح حماس ضدّ مصر ونؤيد كفاحها ضدّ إسرائيل، ومن يحدد علاقاتنا حماس نفسها“²⁸³، لكنه حذر الحركة خلال حملة الانتخابات الرئاسية التي كان مرشحاً لها، بقوله ”عندما تمس أمن مصر فليس لها مني إلا أن أقطع يد من يمسها“²⁸⁴. وردّ موسى أبو مرزوق على ذلك بقوله ”الصديق حمدين صباحي كان بوسعه أن لا يكون مع فريق مكسري أرجل وأيدي وعظام الفلسطينيين“²⁸⁵.

أما الشخصيات المصرية التي شنت حملة اتهامات وتحريض ضدّ قطاع غزة وحماس فتعددت هي الأخرى، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر؛ المحامي سمير صبري الذي تقدم ببلاغ إلى النائب العام المستشار هشام بركات ضدّ الرئيس المعزول محمد مرسي لإصداره تعليمات لنائب رئيس الهيئة العامة للبتترول إلى إرسال كميات جديدة من السولار إلى قطاع غزة²⁸⁶.

كما تقدّم عضو مجلس الشعب السابق حمدي الفخراي بدعوتين قضائيتين أمام محكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة، طالب فيهما بإصدار حكم قضائي باعتبار جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس من الجماعات الإرهابية العالمية²⁸⁷.

و ادعى الكاتب الصحفي مصطفى بكري، بوجود شباب حماس داخل ميدان رابعة العدوية الذين يقومون بنشر بوّار ”الإرهاب“ في سيناء وجميع محافظات مصر²⁸⁸. وزعم سمير غطاس رئيس منتدى الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، أن حركة حماس هي الذراع المسلح لتنظيم الإخوان²⁸⁹.

وفي حملة غير مسبوقة قام بها الإعلامي المصري أحمد موسى على شاشة قناة التحرير برنامج ”الشعب يريد“ حيث طالب الفريق عبد الفتاح السيسي بإغلاق معبر رفح نهائياً في وجه سكان قطاع غزة²⁹⁰. أما الإعلامي المصري عماد الدين أديب فزعم أن ”حركة حماس قامت بطباعة ثمانين مليون دولار أمريكي مزورة في قطاع غزة، وأنزلتهم إلى الأسواق المصرية عبر الأنفاق، وشراء سلع وبضائع بها، حتى اكتشف البنك المركزي المصري تلك الدولارات المزيفة، وتمّ تحديد مصدرها“²⁹¹. وزعم علي فريج، شيخ مشايخ قبائل سيناء، أن حكومة الرئيس مرسي أقامت 50 ألف خيمة في سيناء لتسكين الفلسطينيين بمصر²⁹².

أما الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل فقال ”رغماً من وجود حماقات من بعض عناصر حماس، إلا أن هناك منهم من هو حريص على العلاقة الطيبة مع مصر والقوات المسلحة“²⁹³. وحذر اللواء محمد صادق وكيل جهاز أمن الدولة السابق من خطورة حماس على الأمن القومي لمصر²⁹⁴. فيما اتهم رجل الأعمال المصري حسين سالم في حوارهِ مع ”المصري اليوم“ حركة حماس باقتحام السجون وإشاعة الفوضى في البلاد²⁹⁵.

أما أحمد أبو الغيط وزير الخارجية الأسبق، فقال إن حماس عندما تطلق صواريخ نحو "إسرائيل" فهي تطالب بذلك تل أبيب بالقيام بعمل عسكري ضدها كي تدفع مصر للتدخل إلى جانب الحركة، مضيفاً أن هذه لعبة مفهومة²⁹⁶. ووافق اللواء حسام سويلم، الخبير العسكري، في ذلك مدعياً أن حماس تريد أن تستغل التوتر لإدخال مصر في الصراع الدائر بينهما²⁹⁷.

كما شنت العديد من الصحف ووسائل الإعلام المصرية حملات تحريض ضدّ حماس، ومنها مجلة الأهرام العربي التي زعمت أنها حصلت على تفاصيل أخطر مخطط للتنظيم الدولي للإخوان، لتتهرب الرئيس محمد مرسي إلى خارج مصر بالتعاون مع حماس في غزة²⁹⁸. وزعمت صحيفة اليوم السابع أن القيادي بجماعة الإخوان المسلمين محمود عزت هرب إلى قطاع غزة²⁹⁹.

وقالت صحيفة المصري اليوم إن الحكومة في عهد محمد مرسي، مارست ضغوطاً على شركة "المقاولون العرب" لتقوم بأعمال التوريد والسمسة لحركة حماس في غزة بتمويل قطري³⁰⁰. فيما زعم التلفزيون المصري أن حماس قامت بتدريب إسلاميين مصريين على تلغيم السيارات، وزودت جماعات مصرية بنحو 400 لغم أرضي³⁰¹.

في المقابل، دافع العديد من الأحزاب والشخصيات المصرية عن العلاقة مع قطاع غزة وحركة حماس؛ ففي 2013/7/20 أكد صالح المصري مدير أمن شمال سيناء، أنه لم يثبت بالمطلق تورط عناصر من حماس بتنفيذ أعمال عنف، أو استهداف الجنود المصريين بسيناء³⁰². فيما رأى عبد الله الأشعل أن الحرب التي تخوضها السلطات المصرية ضدّ قطاع غزة تجري تحت يافطة ضرب حماس على خلفية علاقتها بالإخوان المسلمين³⁰³.

وفي ردّه على المطالبات بوقف تزويد قطاع غزة بالكهرباء بحجة أنها تؤدي إلى إضعاف التغذية الكهربائية داخل مصر، قال رئيس الشركة المصرية القابضة للكهرباء جابر الدسوقي: "كنا وما زلنا نصدر الكهرباء إلى غزة، ولكن ليس بالصورة التي يتصوّرها البعض، فكمية الطاقة المصدّرة إلى غزة تكفي لإضاءة شارع واحد من شوارع القاهرة، وليس بتدفق الكميات الكبيرة من الطاقة كما أشيع"³⁰⁴.

أما المؤرخ السياسي محمد جوادي فرأى أن صاحب فكرة اتهام الرئيس محمد مرسي بالتخابر مع حماس "مدمن حشيش"³⁰⁵. فيما أكد سيف الدين عبد الفتاح، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، أن إحالة الرئيس مرسي، وعدد من قيادات جماعة الإخوان المسلمين للجنايات بتهمة التخابر مع حماس تثير الضحك والسخرية³⁰⁶.

في مقابل ذلك اتهم رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، وسائل الإعلام المصرية بارتكاب جريمة بحقّ الحركة. وقال مشعل خلال برنامج متلفز في 2013/7/20، إن الإعلام المصري خاض معركة ضدّ الإخوان خلال فترة حكمهم من خلال استخدام حركة حماس كمادة للتشويه بحكم ارتباطها بجماعة الإخوان³⁰⁷. وعدّ القيادي في حماس موسى أبو مرزوق تحليق الطائرات المصرية في سماء قطاع غزة إشارة إلى عودة مصر لممارسة سيادتها على قطاع غزة التي فقدتها بعد عدوان 1967³⁰⁸.

أما محمود الزهار القيادي في حماس، فقال إن الحركة لا تتدخل في الشأن المصري، ولا يوجد فرد واحد من حماس متهم على الأراضي المصرية، واتهم حركة فتح بافتعال تلك الأقاويل³⁰⁹. كما نفت حركة حماس هروب بعض قيادات الإخوان المسلمين إلى غزة³¹⁰.

ووصف موسى أبو مرزوق في 2012/9/17 الحديث عن وجود صفقة تمت بين الرئيس مرسي وحركة حماس للتنازل لها عن جزء من سيناء بهدف توسيع القطاع وإقامة الدولة الفلسطينية في غزة بأنه كذب وافتراء³¹¹. ودعا السلطات المصرية إلى تشكيل لجنة تحقيق حيادية تنتظر في كلّ التهم الموجهة لها وكشف الحقيقة كاملة³¹². أما الأسير حسن سلامة، الذي زجت النيابة المصرية باسمه بزعم تورطه في أعمال عنف في مصر، فقال ”لا يصدق عقل أن أسيراً مقيداً منذ 18 عاماً لدى الاحتلال، يتهم بكل هذه الاتهامات غير الواقعية“³¹³.

وفي تطور لافت، قضت محكمة القاهرة للأمر المستعجلة، في 2014/8/31، بإلغاء الحكم بفرض الحراسة القضائية على نقابة الصيادلة، وعدم الاعتداد بدعاوى من طالبوا باستمرار فرض الحراسة عليها بدعوى أن أعضاء مجلس النقابة تدفع الأموال لحركة حماس³¹⁴.

أما الرئيس الفلسطيني محمود عباس، فقال في 2013/11/10 إن ”الانطباع الذي خرج به من اللقاء الأول مع السيسي أنه قائد عظيم“، وأنه ”شايف شغله“. وذكر أنه قال للسيسي إن ”الناس لم تعرف خطورة حركة حماس إلا بعد سقوط الإخوان في مصر. وأن أرباح تجارة الأنفاق كانت أكثر من خيالية، وأدت إلى وجود 1,800 مليونيراً في غزة، يهربون من الأنفاق كل شيء من السجائر إلى الصواريخ، والحشيش، وماكينات تزوير العملات“³¹⁵. ودعت فتح، في 2013/12/26، حماس إلى فك ارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين³¹⁶.

أما القيادي في حركة الجهاد الإسلامي خالد البطش فدعا وسائل الإعلام المصرية إلى توخي الحذر والدقة في نشر المعلومات³¹⁷.

ورفضت فصائل فلسطينية بشكل قاطع اعتبار القاهرة، قطاع غزة بأنه ”جهة معادية“، وهو ما جاء في إطار لائحة الاتهام التي وجهها القضاء المصري



لمرسي. وعدّ القيادي في حركة الجهاد الإسلامي أحمد المدلل الاتهام المصري "جناية على المقاومة". بدورها عدّت حركة الأحرار الاتهام "قراراً مسموماً" ويصب في صالح العدو الصهيوني³¹⁸. لكن حركة فتح قالت إن هذا "أمر يمكن تسويته بين حماس والمصريين"³¹⁹. فيما قال المتحدث الرسمي باسم فتح أحمد عساف إن إصرار حماس على معاداة الشعب المصري وانحيازها لجماعة الإخوان المسلمين تأكيد على اختراقها للشأن الداخلي المصري³²⁰.

4. التهذئة:

لم يشهد اتفاق التهذئة، الذي وُقِع بوساطة مصرية في 2012/11/21 في أعقاب العدوان الإسرائيلي على غزة في 2012/11/14 والذي استمر ثمانية أيام³²¹، خروقات كبيرة في الفترة التي أعقبت عزل الرئيس مرسي، إلا أنه في 2014/3/12 اندلعت مواجهة عسكرية بين "إسرائيل" وحركة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة استمرت يومين، أطلقت الحركة عليها اسم "عملية كسر الصمت"³²². وقد نجحت مصر في إعادة تثبيت التهذئة في قطاع غزة بعد يومين وفق شروط اتفاق تهذئة سنة 2012³²³، وذلك من خلال التواصل بين حركة الجهاد و"إسرائيل"، في حين لم تتواصل القاهرة مع حركة حماس³²⁴.

وفي أعقاب مقتل ثلاثة مستوطنين كانوا قد خطفوا في 2014/6/12 في مدينة الخليل في الضفة الغربية، شنّ الجيش الإسرائيلي في 2014/7/8 عملية عسكرية ضدّ قطاع غزة، أطلق عليها اسم "الجرف الصامد"³²⁵. وقد دانت وزارة الخارجية المصرية العدوان الإسرائيلي وأعربت عن رفضها الكامل لجميع أعمال العنف التي تؤدي إلى إزهاق أرواح المدنيين من الجانبين³²⁶.

إلا أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وصف، في 2014/8/23، العدوان على غزة بـ"الاقتيال"، خلال حديثه عن المبادرة المصرية لوقف النار في غزة، وتجنب ذكر طرفي الصراع حركة حماس و"إسرائيل"³²⁷. كما

استعملت وزارة الخارجية المصرية في بيانها تعبير ”الأعمال العسكرية في قطاع غزة“ في حديثها عن العدوان، ولم تسمِ طرفي الصراع، بل قالت ”ندعو الأطراف المعنية بقبول وقف إطلاق النار“³²⁸. كما لم يشر السيسي في كلمته التي ألقاها في افتتاح جلسة النقاش العام للدورة الـ 69 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 2014/9/24، إلى العدوان الإسرائيلي على غزة³²⁹.

وأعلن العميد محمد سمير عبد العزيز غنيم، المتحدث باسم الجيش المصري عبر صفحته على موقع فيسبوك، في بداية العدوان على غزة، أن ”قوات حرس الحدود بشمال سيناء تمكنت من تدمير 19 نفقاً على الحدود مع قطاع غزة الفلسطيني“³³⁰.

وقد قررت السلطات المصرية فتح معبر رفح البري، في 2014/7/9، بشكل استثنائي لاستقبال الجرحى الفلسطينيين القادمين من قطاع غزة جراء العدوان الإسرائيلي، لعلاجهم في المستشفيات المصرية، ولإدخال معونات طبية إلى القطاع³³¹. وأعربت مصر في بيان لوزارة الخارجية عن رفضها للقصف الإسرائيلي على قطاع غزة، ووصفته بأنه ”غير مسؤول“ و”يأتي في إطار الاستخدام المفرط وغير المبرر للقوة العسكرية“³³². إلا أن المتحدث باسم الخارجية المصرية بدر عبد العاطي قال إن ”الشعب الفلسطيني يدفع ثمن اعتداءات ومغامرات تحاك لخدمة أغراض داخلية لا تصب في مصلحة المواطن الفلسطيني“³³³.

وخلال جلسة محاكمته في 2014/7/13، قال الرئيس المعزول محمد مرسي ”الشهداء بلغوا 162 حتى فجر اليوم“، ثم ظل يردد: ”لبيك يا غزة لبيك“³³⁴. وطالب الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية، رئيس لجنة الخمسين في جمهورية مصر العربية عمرو موسى، الأمة العربية بدعم صمود الشعب الفلسطيني³³⁵.

أما عضو مجلس الشعب المصري السابق، مصطفى بكري، فقال ”ليس معنى خلافنا مع حماس أن نصمت أمام العدوان الإجرامي الصهيوني“³³⁶. فيما طالبت حركة تمرد بسحب السفير المصري من تل أبيب، وطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة، رداً على العدوان³³⁷.

وعلى خلاف المرات السابقة التي تعرض لها قطاع غزة للاعتداءات الإسرائيلية، تعرض قطاع غزة وحركة حماس إلى حملة تحريض غير مسبوقة من قبل بعض السياسيين والإعلاميين المصريين، إلا أن السواد الأعظم في مصر بقي داعماً للقضية الفلسطينية. فقد قال الإعلامي توفيق عكاشة إن حماس هي من تسببت بالعدوان بعد أن أقدمت على خطف ثلاثة إسرائيليين³³⁸.

وسخرت حياة الدرديري المذيع في قناة الفراعين من فصائل المقاومة، إذ رأت أن ما تقوم به يمثل تهديداً للأمن القومي المصري، لأن إطلاق الصواريخ ضد ”إسرائيل“ يؤدي إلى غياب الاستقرار في المنطقة، مطالبة الجيش المصري بمساعدة ”إسرائيل“ للتمكين بالمقاومة الفلسطينية. وقالت في حلقة أذيعت من برنامج ”مصر اليوم“ على قناة الفراعين: ”الشعب المصري الذي أصبح واعياً لكل هذه المؤامرات، لن يقبل من قواته المسلحة إلا ضرب بؤر الإرهاب في غزة، وتدمير حماس بعمليات عسكرية“. وتابعت: ”نحن كمصريين لن ننسى حين اعتدت حماس على السيادة المصرية، وشاركت في اقتحام السجون، وساعدت في قتل الأبرياء أيام ثورة 25 يناير“³³⁹. وشكرت القناة الثانية التلفزيونية الإسرائيلية الإعلامية المصرية حياة الدرديري على هذه التصريحات³⁴⁰.

ووصفت الإعلامية المصرية أماني الخياط، مقدمة برنامج ”صباح أون“ على قناة أون تي في المصرية، ضرب ”إسرائيل“ لقطاع غزة ب”مسرحية هزلية“ ودعت الحكومة باستمرار إغلاق معبر رفح، وتساءلت الخياط عبر

حسابها على تويتر Twitter: ”لماذا لا يقصف جيش الاحتلال الإسرائيلي بؤر حماس الإرهابية وهم يعلموا أماكنها جيداً. لماذا كل القتل والمصابين من المواطنين المدنيين؟“³⁴¹.

وقال الخبير العسكري اللواء محمود خلف، المستشار بأكاديمية ناصر العسكرية العليا، إن صواريخ حماس ”لا يصح عسكرياً إلا أن يطلق عليها شماريخ ظاهرة صوتية بلا أي تأثير حقيقي على الاحتلال“. وأضاف خلف أنه لا يعدّ حماس حركة مقاومة حقيقية بل هي ظاهرة صوتية شكلية، لا تجيد التخطيط ولا تنفيذ أي مخططات أمنية³⁴².

لم يسبق أن وصلت حملات التحريض الإعلامي والسياسي في مصر على الفلسطينيين عموماً، وقطاع غزة وحركة حماس خصوصاً إلى هذا الحد وإلى هذه الخطورة، وهذا ما دفع الممثل المصري عمرو واكد، إلى وصف هذا الإعلام، عبر صفحته على تويتر بـ”إعلام الخزي والعار“. وتساءل الفنان المصري: ”متى وكيف انعكست الآية ليصبح المغتصب صاحب حقّ والمقاوم إرهابياً؟“³⁴³.

يبدو أن هذا التحول في مواقف بعض المصريين من المقاومة في غزة، لم يكن ناتجاً عن تحول جذري في موقف مصر على المستوى الشعبي والنخبوي تجاه المقاومة الفلسطينية، بل كان تعبيراً عن حالة الاضطراب السياسي للنظام الحاكم ضدّ التيارات الإسلامية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، التي تصدرت المشهد السياسي خلال وبعد موجة الثورات الشعبية في بعض البلدان العربية ومنها مصر.

بدا الارتياح على الجانب الإسرائيلي من موقف مصر خلال العدوان على غزة، حيث قال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق عاموس يدلين Amos Yadlin ”مصر هذه المرة، بخلاف مصر في عمود السحاب، لا تدعم

حماس³⁴⁴. أما داني دانون Danny Danon نائب وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، فقال إن ”المصريين طلبوا منا قبل أسبوعين مواصلة ضرب حماس ومنع المفاوضات، لأن حماس لم تتألم بما فيه الكفاية“³⁴⁵.

وفي 2014/7/14 أطلقت مصر مبادرة تطالب بوقف فوري لإطلاق النار بغزة³⁴⁶. وصادق المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر على المبادرة في 2014/7/15³⁴⁷. وأشاد وزير المالية الإسرائيلية يئير لبيد Yair Lapid بنود المبادرة، وعدّها أنها تحرم حماس من أي إنجازات حقيقية على الأرض، في حين ضمنت ألا تقدم تل أبيب أي تنازلات³⁴⁸. إلا أن حركة حماس ”اعتذرت عن قبول المبادرة المصرية التي تمّ طرحها عبر وسائل الإعلام“³⁴⁹. ورأى وزير خارجية مصر سامح شكري، أن ”حماس كان بوسعها إنقاذ أرواح أربعين فلسطينياً على الأقل من سكان غزة لو قبلت بوقف إطلاق النار الذي اقترحته مصر ووافقت عليه إسرائيل“³⁵⁰.

في المقابل أكد عدد من الأحزاب والقوى السياسية المصرية في بيان مشترك لها، أن الحياد من جانب الأنظمة العربية وعلى رأسها النظام المصري بين الجانب الفلسطيني والكيان الإسرائيلي مرفوض تماماً، لافتة النظر إلى أن المبادرة المصرية غير كافية لوقف العدوان على غزة. ووقع على البيان كل من أحزاب الدستور، ومصر القوية، والمصري الديمقراطي الاجتماعي، وحزب الكرامة، والتحالف الشعبي الاشتراكي، وجبهة طريق الثورة، وحزب مصر الحرة، وحزب العيش والحرية تحت التأسيس³⁵¹.

وفي مستهل مقالها الذي جاء بعنوان ”كيف أطالت مصر حرب غزة؟“ كتبت مجلة فورين بوليسي Foreign Policy الأمريكية في 2014/8/18، أنه في الوقت الذي تسير فيه مفاوضات القاهرة بتناقل لوقف دائم لإطلاق النار في غزة، فإن العداوة بين ”إسرائيل“ وحركة حماس ليست فقط هي التي تعقد المحادثات، بل دور مصر أيضاً كوسيط. وقالت المجلة إن مصر تدخلت في

محاولات التوصل لاتفاق، وقد تحولت من وسيط له مصالح إلى طرف معني يتوسط أيضاً، مما أدى إلى حرب أطول وأكثر دموية في غزة³⁵².

وبعد عدة أيام من المفاوضات غير المباشرة بين الوفد الفلسطيني والجانب الإسرائيلي بوساطة مصرية في القاهرة، تمّ التوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة في 2014/8/26³⁵³، وجاء إعلان التهدئة في بيان أصدرته وزارة الخارجية المصرية وجاء فيه:

حفاظاً على أرواح الأبرياء، وحقناً للدماء، واستناداً للمبادرة المصرية وتفاهات القاهرة عام 2012، تدعو مصر الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى وقف شامل ومتبادل للنار، بالتزامن مع فتح المعابر بين قطاع غزة وإسرائيل بما يحقق سرعة إدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية ومستلزمات إعادة الإعمار والصيد البحري انطلاقاً من 6 أميال بحرية، واستمرار المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين في المواضيع الأخرى خلال شهر من تثبيت وقف النار الذي حدد له الساعة السابعة بتوقيت القاهرة³⁵⁴.

أما معبر رفح فقد رفضت مصر إدراجه ضمن الاتفاق، لأنه شأن مصري فلسطيني³⁵⁵.

وأكد الرئيس عبد الفتاح السيسي أن حكومته "لن تتوانى عن تلبية المطالب الإنسانية للأشقاء في غزة من خلال معبر رفح، (لكن) الأمر يتعلق في الوقت نفسه بالأمن القومي المصري". ورفض قصر أزمّة غزة على قضية معبر رفح فقط. وأوضح أن "معبر رفح لم يكن أصلاً في بنود اتفاقات المعابر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية سنة 2005 لأن هناك معابر كثيرة"، لكنه أضاف أن "مصر لن تتأخر عن تلبية مطالب الشعب الفلسطيني في غزة"³⁵⁶.

وعلى الرغم من رعاية القاهرة للمفاوضات غير المباشرة حول وقف إطلاق النار في غزة، بين حركتي حماس والجهاد من جهة و"إسرائيل" من

جهة أخرى، إلا أن وزير الخارجية المصري سامح شكري قال إن الحوار الذي دار مع حركة حماس في هذا الخصوص، "ليس له علاقة" بملف العلاقات بين القاهرة والحركة التي تشهد تدهوراً منذ الإطاحة بالرئيس الإسلامي محمد مرسي، وتصنيف الحكومة المصرية لحركة حماس كـ "منظمة إرهابية"³⁵⁷.

5. المصالحة الفلسطينية:

انعكست الأحداث في مصر بعد عزل الرئيس مرسي على ملف المصالحة الفلسطينية، خصوصاً بعد توتر العلاقات بين الإدارة المصرية الجديدة وحركة حماس. وأكد موسى أبو مرزوق، في 2013/8/4 أن الوضع المصري غير جاهز لاستضافة المصالحة الفلسطينية حالياً³⁵⁸. وهذا ما أكد عليه عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومسؤول ملف المصالحة عزام الأحمد حيث قال: "انصلت بالأخ موسى أبو مرزوق، وأبلغته بأن مصر أبلغتنا عدم جاهزيتها للجمع بين حركتي فتح وحماس في القاهرة، واستفسرنا من الأخوة المصريين فقالوا: لا يسمح الوقت الحالي بعقد اجتماعات بين الطرفين، وطلبوا ترك الأمر لما بعد عيد الفطر، مع استمرار التشاور على ذلك".

في المقابل نفى نبيل فهمي، وزير الخارجية المصري، أن تكون مصر قد انسحبت من المصالحة بين حماس وفتح، مشدداً على أن مصر عازمة على إنجاز المصالحة بين الفصيلين الفلسطينيين ولكنه لا يوجد طرف آخر غير مصر يدفع الجانبين للمصالحة وهو ما يصعب من الأمر³⁵⁹.

وتعليقاً على قرار حظر محكمة مصرية أنشطة حركة حماس في مصر وغلق مكاتبها أكد نبيل فهمي، في 2014/3/4 "أن وزارته ملتزمة بأحكام القضاء المصري، وستقوم بمراجعة الحكم الصادر"، وأشار إلى أن "مصر ستواصل جهودها لتحقيق المصالحة الفلسطينية وتوقفها لن يكون بسبب الحكم الصادر، وإنما بسبب عدم استعداد الطرفين"³⁶⁰.

وعلى الرغم من حرص حركتي حماس وفتح على استمرار مصر في تولي ملف المصالحة الفلسطينية، إلا أن الأوضاع في مصر لم تكن مواتية لعقد لقاءات المصالحة فيها؛ لذلك تمّ التوصل إلى اتفاق المصالحة خلال عقد لقاءات في قطاع غزة بعد دخول وفد فتح برئاسة عزام الأحمد إلى القطاع عبر معبر رفح، وقد تمّ توقيع اتفاق المصالحة بين فتح وحماس في منزل رئيس الحكومة في غزة إسماعيل هنية الواقع في مخيم الشاطئ في 23/4/2014³⁶¹، والذي نتج عنه تشكيل حكومة وفاق وطني برئاسة رامي الحمد الله في 2/6/2014، وقد شكر هنية، خلال إعلان الاتفاق، دور مصر في رعاية المصالحة³⁶².

ورحبت مصر بتشكيل حكومة الوفاق، وأكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية السفير بدر عبد العاطي في بيان في 2/6/2014، دعم مصر المستمر للقيادة الفلسطينية برئاسة محمود عباس وفي إطار متابعة تنفيذ اتفاق القاهرة لسنة 2011³⁶³.

وبسبب تعثر تطبيق بعض بنود اتفاق المصالحة، خصوصاً فيما يتعلق برواتب موظفي حكومة هنية السابقة، وتسلم حكومة الوفاق مهامها في قطاع غزة، استقبلت القاهرة في 24/9/2014 جلسة حوار بين فتح وحماس برعاية الوزير محمد فريد التهامي رئيس جهاز المخابرات المصرية، من أجل حل هذه الخلافات³⁶⁴؛ نتج عنه توقيع الحركتين في 25/9/2014، على ورقة تفاهات لتنفيذ ما تعثر من بنود اتفاق المصالحة، واتفق الطرفان على آلية تسلم حكومة الوفاق إدارة قطاع غزة، وعلى اعتبار الموظفين الذي عيّنوا في عهد حكومة إسماعيل هنية موظفين تحت إدارة الحكومة الجديدة³⁶⁵.

6. موقف مصر من الحصار على غزة:

أ. معبر رفح:

بعد أيام قليلة من قيام الجيش المصري بقيادة المشير عبد الفتاح السيسي، في 3/7/2013، بعزل الرئيس محمد مرسي، بدأ التغيير في سياسة السلطة

الجديدة في مصر تجاه قطاع غزة يظهر بشكل ملحوظ؛ وذلك من خلال ازدياد وتيرة هدم الأنفاق بين القطاع وسيناء من جهة، وقرار سلطات مصر بإغلاق معبر رفح، بعد وقوع هجوم مسلح في 2013/7/5 ضدّ معسكر لقوات الأمن المركزي المصري قرب مطار العريش، أدى إلى مقتل جندي مصري وإصابة آخرين³⁶⁶.

وذكر مدير عام المعابر في قطاع غزة، ماهر أبو صبحة، أن عدد المسافرين الذين لم يتمكنوا من السفر من خلال معبر رفح، خلال الفترة 2013/7/3-2013/7/10، قد وصل إلى عشرة آلاف مواطن، بينهم العديد من المرضى وذوي الإقامات الأجنبية والمغتربين والطلاب ورجال الأعمال³⁶⁷. فيما أكد نبيل فهمي وزير الخارجية المصري في حكومة حازم ببلاوي أن القاهرة لا تؤمن بحصار غزة، وأنها تبحث عن كيفية تقديم السلع والخدمات لغزة بطريقة مقبولة لجميع الأطراف المعنية، وليس من خلال الأنفاق³⁶⁸. كما طالبت القاهرة "إسرائيل" بتوفير المواد الأساسية لسكان القطاع لأنها مسؤولة تقع على عاتقها³⁶⁹. أما السفير المصري لدى السلطة الفلسطينية ياسر عثمان فأكد في 2013/7/23، أن بعض الإجراءات الاستثنائية على الحدود مع غزة ليست موجهة إلى الشعب الفلسطيني، بل هي فقط لحماية الأمن القومي المصري في ظرف استثنائي³⁷⁰.

عاد النظام الجديد، في هذه المرحلة، إلى سياسة الغلق والفتح غير المنتظمة لمعبر رفح، والتي كان نظام حسني مبارك ينتهجها. وتعددت الأسباب التي تذرعت فيها القاهرة لإغلاق المعبر، كالأوضاع الأمنية المرتبطة بمحاربة "الإرهاب" في سيناء، أو تنظيمية، وإدارية، كضعف التنسيق مع الحكومة في غزة، أو تحت ذريعة الإغلاق بسبب أيام العطل الرسمية في مصر.

وبالرغم من حالة التحريض التي ازدادت في مصر ضدّ قطاع غزة وحركة حماس، أكد مدير المركز المصري للدراسات الاقتصادية صلاح جودة أن

مصر بحاجة اقتصادية إلى فتح معبر تجاري مع قطاع غزة بقدر احتياج القطاع لهذا المعبر، وذلك لأن السلع والخدمات التي سيستهلكها القطاع من السوق المصري ستصل إلى 300 مليون دولار شهرياً بأسعار السوق³⁷¹.

في موازاة ذلك لم تسمح السلطات المصرية لجميع القوافل والوفود بدخول قطاع غزة عبر معبر رفح. ففي 2014/3/6 قامت القاهرة بمنع أكثر من ثمانين ناشطة دولية وصلن إلى مطار القاهرة في محاولة لدخول قطاع غزة، وقامت بترحيلهن³⁷². وبررت الخارجية المصرية ترحيلهن بسبب عدم اتباعهن القوانين واللوائح المعمول بها في الوقت الراهن، ونظراً للظروف الأمنية الاستثنائية في سيناء³⁷³. إلا أنها سمحت في 2014/3/25 بإدخال 74 شاحنة مواد بناء إلى قطاع غزة من قطر، والإمارات العربية المتحدة³⁷⁴.

نتيجة الإجراءات الجديدة التي اتخذتها مصر تجاه معبر رفح وقطاع غزة، دعت الحكومة الفلسطينية في غزة برئاسة إسماعيل هنية مصر إلى إخراج معبر رفح من "دائرة التجاذبات السياسية التي تعيشها الشقيقة مصر". وبالرغم من تفهم الحكومة في غزة للأوضاع الأمنية المصرية، إلا أنها أكدت على أن ذلك لا يعني "إغلاق المعبر وتعطيل مصالح المواطنين والمسافرين"³⁷⁵، وأكدت أنها جاهزة لدراسة أي آلية يتم تقديمها بهدف فتح معبر رفح³⁷⁶. ولكن حركة حماس رفضت العودة إلى اتفاقية 2005 لإدارة معبر رفح³⁷⁷.

كما أبدت الحكومة في غزة استعدادها إعطاء "فرصة للقطاع الخاص لإدارة المعابر الفنية في قطاع غزة"³⁷⁸.

وفي 2014/2/27 ونتيجة للإجراءات المصرية عند معبر رفح، أعلنت حركة حماس عن تصعيد شعبي بوجه الحصار المفروض على قطاع غزة.

وأقامت اللجنة العليا لفك الحصار عن غزة خيمة أمام بوابة معبر رفح في 2014/2/23³⁷⁹. ودعت تظاهرات في 2014/2/28 عند معبر رفح مصر إلى فتح المعبر وفك الحصار³⁸⁰.

في المقابل عدّ حزب الشعب الجمهوري في مصر، هذه التظاهرات بمثابة تحريض من حركة حماس ضدّ الحكومة المصرية³⁸¹. أما عصام الشريف، منسق الجبهة الحرة للتغيير السلمي، فقال إنه لا بدّ على الدولة المصرية أن تعي وتتأكد "أن حماس جزء من التنظيم الإرهابي الذي يهدد الأمن القومي المصري"³⁸².

فيما عدت حماس أن "النظام المصري الحالي بإغلاقه معبر رفح وإطلاق العنان لحمولات التشويه والتضييق على الفلسطينيين... يأخذ مصر باتجاه تخليها عن أي دور محوري تجاه القضايا العربية بوجه عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص"³⁸³.

كما صعّدت حركة حماس في 2014/3/18 من لهجتها ضدّ السلطات المصرية متهمّة إياها بارتكاب "جريمة ضدّ الإنسانية" بإغلاقها معبر رفح، بعد قرار مصر حظر نشاط حماس ومصادرة أموالها في 2014/3/4، كما جاء ذلك بعد "إغلاق معبر رفح لليوم الـ 39 على التوالي"³⁸⁴.

في المقابل حملت حركة فتح في 2013/7/7 حركة حماس المسؤولية في المقام الأول عن إغلاق معبر رفح، وأشارت إلى أن موقف حماس من الأحداث في مصر لا يمثل الشعب الفلسطيني³⁸⁵. كما اتهمت الحركة بأنها تنفذ خطط التنظيم الدولي للإخوان بدعوتها للتظاهرة في 2014/2/28 أمام معبر رفح والتحريض ضدّ الحكومة المصرية³⁸⁶.

ب. الأنفاق:

باشر الجيش المصري بعد الانقلاب على الرئيس مرسي في 2014/7/3 بحملة تدمير واسعة طالعت معظم الأنفاق بين قطاع غزة وسيناء³⁸⁷، وقد دفع



الجيش المصري بمزيد من التعزيزات العسكرية على طول الحدود الفاصلة مع القطاع، وقالت "إسرائيل" إن هذه الحملة الأمنية لا تعدّ خرقاً لاتفاق السلام مع مصر³⁸⁸. وزعم قائد الجيش الثاني الميداني المصري اللواء أركان حرب أحمد وصفي أن هناك 100 مليون مليونير سنوياً في غزة بسبب تجارة الأنفاق³⁸⁹.

فيما كشف تقرير نشره موقع إنتليجنس أون لاين Intelligence Online الاستخباري عن شراكة مصرية أمريكية لهدم الأنفاق بين مصر وقطاع غزة، ضمن حملة استهداف للأنفاق، التي منعها الرئيس محمد مرسي، وبذلك تعود هذه الحملة مرة أخرى. وقال التقرير إن فيلق مهندسي الجيش الأمريكي منح عقداً بقرابة عشرة ملايين دولار لشركة رايثيون للتكنولوجيات Raytheon BBN Technologies في 2013/8/28 لمساعدتها في الكشف عن أنفاق تحت الأرض بين سيناء وقطاع غزة التي "تستخدمها حماس لاستيراد البضائع والأسلحة"³⁹⁰.

وأكد عقيد أركان حرب أحمد محمد علي المتحدث باسم القوات المسلحة المصرية، في 2013/9/15، أنه على حركة حماس، مسؤولية بذل المزيد من الجهود لحماية الحدود المشتركة. وأعلن المتحدث عن ضبط كميات كبيرة من القمع العسكرية الثقيلة والذخائر خلال العملية، بعضها كانت تحمل ختم كتائب القسام³⁹¹.

فاقمت حملة تدمير الأنفاق معاناة أهالي قطاع غزة اقتصادياً ومعيشياً، وبت القطاع يعاني تبعات الحصار بدون شريان حياة؛ فحتى 2014/8/9، بلغ عدد ما تمّ تدميره من الأنفاق بين غزة ومصر 1,659 نفقاً، بحسب ما أعلن عنه المتحدث العسكري في الجيش الثاني المصري العميد محمد سمير³⁹².

وحذر المفوض العام للأونروا فيليبو غراندي Filippo Grandi من أن وقف 19 من أصل 20 من مشاريع البناء التابعة للأونروا في غزة جراء

الحصار سيكون له آثاراً سلبية كبيرة على القطاع، وأن إغلاق الأنفاق وعدم سماح "إسرائيل" بالصادرات، أدى إلى ارتفاع الأسعار، محذراً من أن القائمة تتواصل وتكبر بسبب ندرة الوقود، وآثار إغلاق محطة توليد الكهرباء فيما يختفي العدد القليل من الوظائف المتاحة في صناعة البناء والتشييد³⁹³.

في المقابل أكدت الحكومة في غزة أن إغلاق الأنفاق تسبب في أزمة وقود كبيرة مما أدى إلى تفاقم مشكلة 70 ألف سائق في القطاع³⁹⁴. وعدت حماس حديث المصريين عن أن مسألة إنهاء الأنفاق على الحدود مع غزة تُعدّ مسألة أمن قومي "مبرر غير مقنع"، وقالت إن الحركة مستعدة "لتقهم هذه الخطوة إذا تمّ توفير البديل، وفتح معبر رفح بشكل كامل أمام التجارة وتنقل البشر"³⁹⁵.

أما رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس فأكد، في 2013/7/29، على "أهمية إيجاد حلّ لهذه المسألة قانونياً مع الاستمرار في إدخال البضائع من خلال المعابر الشرعية، مع تأكيدنا على أن الأنفاق غير مقبولة، وهذا قلناه منذ سبعة أعوام وطالبنا دائماً بإغلاقها، شريطة ألا يتأثر إمداد إخواننا في القطاع بالمواد الأساسية والاحتياجات الضرورية". وأضاف "نحن مستعدون أن نرجع إلى اتفاق 2005 لنطبقه"³⁹⁶.

بالإضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها الإدارة المصرية الجديدة تجاه معبر رفح والأنفاق بعد عزل مرسي، اتخذت هذه الإدارة عدة إجراءات فاجأت الجانب الفلسطيني، ففي 2013/8/30 هاجم زورق مصري قوارب صيد فلسطينية في بحر مدينة رفح، وعلى مقربة من الحدود البحرية مع مصر، أدى إلى إصابة صيادين بجروح واعتقال خمسة آخرين³⁹⁷. كما أغلق الأمن المصري مكتب قناة الأقصى الفضائية في القاهرة في 2013/8/29³⁹⁸. وقُدّمت دعوة تحمل رقم 70849 لسنة 67 قضائية، إلى محكمة القضاء الإداري في مصر، لوقف تنفيذ قرار منح الجنسية المصرية لآلاف الفلسطينيين³⁹⁹، وادعت صحيفة وورلد تريبيون World Tribune الأمريكية أن مرسي

منح الجنسية المصرية لنحو 13,777 عنصراً من عناصر جماعة حماس منذ حزيران/ يونيو 2012 وحتى الإطاحة به في تموز/ يوليو 2013. وقالت الصحيفة إن وزير الداخلية المصري يخطط لسحب الجنسية من تلك الأعداد الضخمة من عناصر التنظيم⁴⁰⁰.

وأعلن اللواء حسين الريدي مساعد وزير الداخلية المصري لمصلحة الجوازات والهجرة والجنسية، أن قرار سحب الجنسية من القيادي في حركة حماس محمود الزهار و11 من أفراد عائلته تمّ رفعه إلى مجلس الوزراء المصري للمصادقة عليه؛ بسبب انضمامه وأفراد عائلته لمنظمة تقوم بالعمل على تفويض النظام المصري. وأكد أن 24 ألف فلسطيني حصلوا على الجنسية المصرية منذ أيار/ مايو سنة 2011، منهم ثمانية آلاف حصلوا عليها في عهد الرئيس المخلوع، محمد مرسي. وأضاف أنه تمّ تشكيل لجان أمنية لفحص ملفات جميع الفلسطينيين الذين حصلوا على الجنسية وبيان مدى التزامهم بقوانين وسلامة وأمن الدولة المصرية⁴⁰¹.

وقضت دائرة الاستثمار بمحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في 2013/9/3 بوقف بثّ عدة قنوات فضائية، كانت تبث من ميدان رابعة العدوية، من بينها قناة القدس الفضائية⁴⁰². كما باشر الجيش المصري بإقامة "منطقة عازلة" سمّاها "منطقة أمنية" على الشريط الحدودي مع قطاع غزة، على عمق كيلومتر واحد داخل الحدود المصرية، وعلى طول 12 كم على خطّ المواجهة مع قطاع غزة⁴⁰³. كما قامت مدرعتان تابعتان للجيش المصري بالدخول على الخطّ الأول الملاصق بين قطاع غزة والأراضي المصرية، وهي أول مرة تدخل فيها آليات عسكرية مصرية ثقيلة إلى هذه المنطقة منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد سنة 1979⁴⁰⁴. كما قامت الطائرات الحربية المصرية بعدة طلعات انتهكت خلالها المجال الجوي لقطاع غزة.

في المقابل أوضح وزير خارجية مصر نبيل فهمي أن أي إجراءات "لن تمس حياة السكان في غزة ولكن من يتصور أننا نتساهل في أمر الحدود والسيادة فهو لا يفهم الشخصية المصرية"⁴⁰⁵. وأكد بدر عبد العاطي، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية، تمسك مصر بحماية أمنها القومي في سيناء، قائلاً إن "أي مساس بالأمن القومي سيكون الرد عليه قاسياً، وهذه رسالة موجهة للجميع وليست لحركة حماس وحدها". ونفى عبد العاطي، ما ذكرته إحدى الصحف العربية على لسان نبيل فهمي بأنه "من الوارد استخدام الخيار العسكري مع حركة حماس"، قائلاً إن "الوزير لم يتحدث عن عمل عسكري تجاه حركة حماس، وإنما تحدث عن أن مصر لن تسمح لحركة حماس بالمساس بأمنها القومي، وفي الوقت نفسه ترفض تجويع سكان القطاع، ولكن لن تسمح بأعمال التهريب"⁴⁰⁶. وذكرت وكالة الأنباء الألمانية أن الزوارق الحربية المصرية وضعت علامات بحرية على طول حدود المياه الإقليمية المصرية مع غزة قبالة سواحل رفح المصرية والفلسطينية⁴⁰⁷.

الخانزفة

تمثل فلسطين عمقاً استراتيجياً لمصر ولأمنها القومي، وتلعب الخلفيات القومية والدينية والتاريخية دورها الأساسي في بناء علاقة مصر بفلسطين. وقد حملت مصر مسؤولية إدارة قطاع غزة وحمايته مدة 19 عاماً (1948-1967)، بينما ظلت مصر المدخل العربي الوحيد للقطاع بعد الاحتلال الإسرائيلي له.

انعكست الأحداث في مصر في أعقاب ثورة 25 يناير 2011 على العلاقة مع قطاع غزة، ولم تنفع سياسة النأي بالنفس التي انتهجها القطاع والفصائل الفلسطينية من بينها حركة حماس الجهة المسيطرة على القطاع، فتم استحضار الدور الفلسطيني والزعج به في خضم الأحداث؛ وذلك من أجل التأثير في الرأي العام المصري، للحصول على مكاسب سياسية في وجه جماعة الإخوان المسلمين بسبب الرابط الأيديولوجي بين الجماعة وحركة حماس.

على الرغم من العلاقة الأيديولوجية بين حركة حماس وجماعة الإخوان، إلا أن موقف الحركة من ثورة 25 يناير لم يكن لمجرد هذه الخلفية فقط؛ فالحركة أكدت أكثر من مرة على أنها مع خيار الشعوب، ومع حرية الشعوب في اختيار من يمثلها ومن يحكمها، فهي ترى أنه كلما كانت الدول والمجتمعات العربية تعيش في بيئة مستقرة تحكمها آليات ديموقراطية كانت هذه الشعوب أقدر على دعم ونصرة القضية الفلسطينية. وهي عندما عارضت عملية إقصاء الرئيس محمد مرسي، والجرائم التي ارتكبت بحق المتظاهرين، كان ذلك نابعاً من نظرتها ورؤيتها لمصر القوية المستقرة القادرة على دعم القضية الفلسطينية في وجه الكيان الصهيوني، وأن أي اضطرابات داخلية تجعل مصر غير قادرة على مواجهة مخططات الكيان الإسرائيلي، الذي

سارع في هذه الفترة، مستغلاً الأحداث في مصر، من أجل التوسع الاستيطاني وتمير القوانين الجائرة بحق القدس والفلسطينيين.

إن كل ما صدر من اتهامات بتدخل حماس في شؤون مصر الداخلية، لم يكن يقترن بالدلائل والحقائق التي تؤكد هذه الاتهامات، كما أن هذه الاتهامات لم تصدر في أغلب الأحيان عن الجهات الرسمية، إنما تولى الترويج لها شخصيات سياسية وإعلامية كانت أغلبيتها تساند عملية إقصاء مرسي وتتصدر حملة التحريض على التيار الإسلامي و"الإسلام السياسي".

في المقابل إن ما مرت به العلاقة بين مصر وقطاع غزة خلال وبعد ثورة 25 يناير، خصوصاً بعد إقصاء الرئيس محمد مرسي من الحكم، لم يعكس حقيقة الموقف المصري الثابت تجاه قطاع غزة في كثير من الأحيان. فمن البديهي القول إن هناك بعد استراتيجي في العلاقة بين مصر وقطاع غزة، فمصر هي معبر القطاع نحو الخارج وهي عمق استراتيجي للقطاع، كما أن قطاع غزة هو حلقة الدفاع الأولى عن مصر من الجهة الشمالية الشرقية. وإن ما شاهدناه من حالات التحريض تجاه قطاع غزة وحركة حماس، كان نابعاً من حسابات محلية ضيقة، جاء في مرحلة تمر فيها الأوضاع في مصر والعالم العربي في مرحلة عدم استقرار، ونخطئ إذ نعمم هذه الصورة لنطلق توصيفاً شاملاً للموقف السياسي المصري تجاه القضية الفلسطينية وقطاع غزة والمقاومة.

من الضروري القول إن الرئيس مرسي كان يطمح لتطوير الدعم المصري للقضية الفلسطينية، وإلى فك الحصار عن القطاع بشكل كامل وحقيقي، وهذا ما لمسنا بعضه في موقفه وموقف حكومته من العدوان الإسرائيلي على القطاع سنة 2012، إلا أن ما واجه مرسي من مؤامرات وافتعال أزمات ومشكلات داخلية وإعاقات خارجية إقليمية ودولية، حالت دون تنفيذ الكثير مما وعد به، خصوصاً بعد أن قام الجيش المصري بإقصائه من الحكم.

يبدو أن تصدر التيار الإسلامي، وما يحمله من تصورات فكرية وسياسية تغييرية، وعلى رأسه جماعة الإخوان المسلمين، للمشهد السياسي خلال وبعد موجة ثورات الربيع العربي، أحدث حالة من الاصطفاف لدى الأنظمة والتيارات السياسية والفكرية الراضية لعودة التيار الإسلامي، مما انعكس على موقف هذه "التيارات الراضية" تجاه الحركة الإسلامية في قطاع غزة وما تحمله من مشروع مقاوم للاحتلال الإسرائيلي، هذه الموجة المضادة للتغيير جعلها تبدو في حالة انفصام عن الموقف الشعبي التقليدي المؤيد للقضية الفلسطينية ومقاومته.

أخيراً مع كل ما مرت به العلاقة بين مصر وقطاع غزة، خلال مختلف المراحل، وعلى الرغم من التغييرات السياسية المصاحبة، إلا أن هناك ثوابت ومحددات بقيت تحكم هذه العلاقة، وإن برز بعضها حيناً وخفت أحياناً، وهي أن قطاع غزة وكل فصيل مؤثر فيه لا يمكن أن يتجاهل مكانة مصر ودورها في القضية الفلسطينية وما يتفرع منها من ملفات، بغض النظر عن الجهة التي تحكم القاهرة. في المقابل فإن القاهرة لا يمكن أن تدير ظهرها للقطاع، فمستقبل القضية الفلسطينية مرتبط بمستقبل القطاع، وأي تطور يطرأ على القطاع لا شك في أن انعكاساته وارتداداته تصل إلى القاهرة.

الهوامش

- ¹ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مصر واحتمالات رفع الحصار عن قطاع غزة، سلسلة تقدير استراتيجي (2)، حزيران/ يونيو 2008، انظر: www.alzaytouna.net
- ² محسن محمد صالح (محرر)، **صراع الإردادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006-2007**، سلسلة ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 256.
- ³ جواد الحمد وبيان العمري (محرران)، تقدير الموقف المصري تجاه حصار قطاع غزة وفتح معبر رفح، مركز دراسات الشرق الوسط، عمان، 2008/5/26.
- ⁴ المرجع نفسه.
- ⁵ صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 2008/2/10.
- ⁶ محسن محمد صالح، مصر وحماس.. طبيعة العلاقة ومسارها (1-2)، موقع الجزيرة.نت، <http://www.aljazeera.net>، انظر: 2009/1/15
- ⁷ اتفاق هدنة بين مصر وإسرائيل 24 فبراير/ شباط 1949، قاعدة بيانات الوثائق الرئيسية في القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، انظر: <http://www.palestine-studies.org>
- ⁸ غازي الصوراني، "قطاع غزة 1948-1957 دراسة تاريخية سياسية اجتماعية"، موقع الحوار المتمدن، انظر: <http://www.ahewar.org>
- ⁹ النظام القضائي الفلسطيني، عرض توضيحي: "مراحل التطور التاريخي للنظام القانوني الفلسطيني"، موقع معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، انظر: <http://lawcenter.birzeit.edu/iol/ar>؛ والوضع القانوني والقضائي في فلسطين، الإدارة المصرية في قطاع غزة: 1948-1967، موقع وزارة العدل الفلسطينية، انظر: <http://www.moj.pna.ps>
- ¹⁰ انظر: وحيد عبد المجيد، أزمة الانقسام الفلسطيني: مصر وقطاع غزة. معضلة علاقة خاصة جداً!، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2007/10/1.
- ¹¹ اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ - حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية)، 1993/9/13، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، انظر: <http://www.wafainfo.ps>
- ¹² اتفاقية المعابر 2005/11/15، وفا.
- ¹³ صحيفة الأيام، رام الله، 2005/11/24.
- ¹⁴ موقع إخوان أون لاين، انظر: <http://www.ikhwanonline.com>، 2006/2/2.
- ¹⁵ صحيفة العرب اليوم، عمان، 2006/2/22.
- ¹⁶ موقع إسلام أون لاين، انظر: <http://www.islamonline.net/arabic>، 2006/7/3.
- ¹⁷ موقع فلسطين أون لاين، انظر: <http://www.felesteen.ps>، 2011/10/11.
- ¹⁸ صحيفة القدس العربي، لندن، 2007/2/26.
- ¹⁹ صحيفة الحياة، لندن، 2007/3/18.
- ²⁰ صحيفة الجمهورية، القاهرة، 2007/2/26.
- ²¹ محسن محمد صالح، **صراع الإردادات**، ص 137.

- ²² الشرق الأوسط، 2007/6/16؛ والأيام، وصحيفة المستقبل، بيروت، 2007/6/18؛ والحياة، 2007/6/22.
- ²³ صحيفة الأهرام، القاهرة، 2007/6/20.
- ²⁴ الحياة، 2007/6/24.
- ²⁵ الأهرام، 2007/6/27.
- ²⁶ الحياة، 2007/6/24.
- ²⁷ القدس العربي، 2007/6/18.
- ²⁸ الحياة، 2007/7/16.
- ²⁹ صحيفة عكاظ، جدة، 2007/6/18.
- ³⁰ الشرق الأوسط، 2008/12/4.
- ³¹ عام على تشديد الاحتلال حصاره على قطاع غزة، موقع اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، غزة، انظر: <http://www.freegaza.ps>
- ³² موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2008/1/21، انظر: <http://www.palestine-info.info/ar>
- ³³ صحيفة الدستور، عمّان، 2008/1/22.
- ³⁴ Haaretz newspaper, 21/1/2008, <http://www.haaretz.com>
- ³⁵ موقع دنيا الوطن، 2008/1/24، انظر: <http://www.alwatanvoice.com>
- ³⁶ صحيفة الخليج، الشارقة، 2008/1/25.
- ³⁷ صحيفة السفير، بيروت، 2008/1/26.
- ³⁸ الحياة، 2007/12/31.
- ³⁹ المركز الفلسطيني للإعلام، 2008/1/23.
- ⁴⁰ الخليج، 2008/1/24.
- ⁴¹ الشرق الأوسط، 2008/2/8.
- ⁴² الشرق الأوسط، 2008/2/6.
- ⁴³ الشرق الأوسط، 2008/2/8.
- ⁴⁴ صحيفة العرب، الدوحة، 2008/2/12.
- ⁴⁵ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) - الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2008/12/17، انظر: <http://www.ochaopt.org>
- ⁴⁶ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) - الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2008/10/1.
- ⁴⁷ الشرق الأوسط، 2008/10/10.
- ⁴⁸ المرجع نفسه.
- ⁴⁹ صحيفة الجريدة، الكويت، 2008/8/12.
- ⁵⁰ الخليج، 2008/9/25.
- ⁵¹ Haaretz, 9/12/2009.
- ⁵² صحيفة المصريون، القاهرة، 2009/12/15؛ والجزيرة نت، 2009/12/17.
- ⁵³ الخليج، 2010/5/8.
- ⁵⁴ الحياة، 2008/3/3.

- 55 الحياة، 2008/4/27.
- 56 الحياة، 2008/12/19.
- 57 تقارير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة الممتدة من 2008/6/25 وحتى
2008/12/24، انظر: <http://www.pchrgaza.org>
- 58 الجزيرة.نت، 2008/12/31.
- 59 الأهرام، 2008/12/31.
- 60 الحياة، 2008/12/31.
- 61 القدس العربي، 2008/12/26.
- 62 الأهرام، 2008/12/26.
- 63 الحياة، 2008/12/26.
- 64 المصريون، 2008/12/28.
- 65 موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2009/1/7، انظر: <http://news.bbc.co.uk>
- 66 الشرق الأوسط، 2008/1/3.
- 67 الحياة، 2009/1/7.
- 68 صحيفة البيان، دبي، 2009/1/18.
- 69 الحياة، 2009/1/17.
- 70 صحيفة الوطن، أبها (السعودية)، 2009/1/19.
- 71 الحياة، 2009/1/14.
- 72 الحياة، 2009/1/19.
- 73 الشرق الأوسط، 2009/1/18؛ وانظر:
Yedioth Ahronoth newspaper, 17/1/2009.
- 74 صحيفة الشرق، قطر، 2009/1/19.
- 75 الحياة، 2009/3/3.
- 76 موقع الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، 2012/1/25، انظر: <http://www.sis.gov.eg>
- 77 صحيفة اليوم السابع، القاهرة، 2011/5/4.
- 78 الأهرام، 2014/5/17.
- 79 وكالة قدس نت للأنباء، 2011/8/1، انظر: <http://www.qudsnet.com>
- 80 صحيفة الراي، الكويت، 2011/10/19.
- 81 وكالة قدس برس انترناشيونال للأنباء، 2011/2/2، انظر: <http://www.qudspress.com>
- 82 القدس العربي، 2011/2/7.
- 83 صحيفة النهار، القاهرة، 2011/1/23.
- 84 الغد، 2011/1/24.
- 85 صحيفة الأخبار، بيروت، 2011/2/8.
- 86 الغد، 2011/2/9.
- 87 القدس العربي، 2011/2/10.
- 88 الشرق الأوسط، 2011/2/12.

- 89 الخليج، 2011/2/14.
- 90 وفا، 2011/2/12.
- 91 الخليج، 2011/2/15.
- 92 قدس برس، 2011/2/20.
- 93 صحيفة القدس، القدس، 2011/2/18.
- 94 فلسطين أون لاين، 2011/2/12.
- 95 المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/5/6.
- 96 المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/3/10.
- 97 الشرق الأوسط، 2011/2/14.
- 98 وفا، 2011/3/16.
- 99 الراي، 2011/4/4.
- 100 الأيام، 2011/3/29.
- 101 المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/7/25.
- 102 موقع الرسالة نت، 2011/8/18، انظر: <http://alresalah.ps/ar>
- 103 الخليج، 2011/8/23.
- 104 الخليج، 2011/8/25.
- 105 السفير، 2012/3/9.
- 106 وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2012/3/13، انظر: <http://paltoday.ps/ar>
- 107 الأيام، 2012/3/14.
- 108 فلسطين أون لاين، 2012/5/15.
- 109 موقع العربية نت، 2011/6/7.
- 110 المرجع نفسه.
- 111 صحيفة الشروق، مصر، 2012/6/15.
- 112 المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/6/16.
- 113 فلسطين أون لاين، 2011/3/12.
- 114 المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/4/8.
- 115 المصريون، 2012/1/23.
- 116 الأهرام، 2012/2/29.
- 117 المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/5/10.
- 118 الشرق الأوسط، 2011/4/26.
- 119 الخليج، 2012/4/22.
- 120 قدس برس، 2011/4/7.
- 121 الرسالة نت، 2011/12/20.
- 122 اليوم السابع، 2012/4/19.
- 123 اليوم السابع، 2012/6/3.
- 124 الأخبار، 2012/5/22.

- 125 الحياة، 2006/7/2.
- 126 صحيفة المصري اليوم، القاهرة، 2011/2/12.
- 127 الحياة، 2011/4/2.
- 128 البيان، 2011/5/2.
- 129 المصريون، 2011/6/2.
- 130 Haaretz, 12/10/2011.
- 131 فلسطين أون لاين، 2011/10/11.
- 132 محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2011 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 35-36.
- 133 المصريون، 2011/3/8.
- 134 محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2011، ص 35-36.
- 135 المرجع نفسه.
- 136 الجزيرة نت، 2011/5/25.
- 137 وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2011/5/28، انظر: <http://safa.ps>
- 138 فلسطين أون لاين، 2011/6/29.
- 139 فلسطين أون لاين، 2011/7/7.
- 140 الخليج، 2011/7/8.
- 141 الخليج، 2011/8/19.
- 142 الخليج، 2012/3/25.
- 143 قدس برس، 2012/4/29.
- 144 قدس برس، 2012/5/6.
- 145 المصريون، 2011/4/8.
- 146 المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/4/10.
- 147 المصري اليوم، 2011/7/5.
- 148 فلسطين أون لاين، 2011/12/30.
- 149 الخليج، 2012/3/13.
- 150 الشرق الأوسط، 2011/5/25.
- 151 البيان، 2011/7/23.
- 152 بي بي سي، 2011/8/15.
- 153 المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/9/3.
- 154 فلسطين أون لاين، 2011/9/20.
- 155 وفا، 2011/10/18.
- 156 Haaretz, 2/2/2011.
- 157 الأيام، 2011/2/1.
- 158 القدس العربي، 2011/2/1.
- The Jerusalem Post newspaper, 16/9/2012, <http://www.jpost.com>

- 160 اليوم السابع، 2012/6/25.
- 161 القدس، 2012/6/24.
- 162 فلسطين أون لاين، 2012/6/24.
- 163 المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/6/24.
- 164 اليوم السابع، 2012/6/25.
- 165 فلسطين أون لاين، 2012/6/24.
- 166 المرجع نفسه.
- 167 فلسطين أون لاين، 2012/6/24، انظر:
- 168 شبكة فراس برس الإعلامية، 2012/7/16، انظر: <http://fparchive.mydannews.com/ar>
- 169 وكالة قدس نت للأنباء، 2012/7/13.
- 170 الشرق الأوسط، 2012/9/27.
- 171 صحيفة الدستور، مصر، 2013/6/27.
- 172 وكالة معا الإخبارية، 2012/9/19، انظر: <http://www.maannews.net/arb>
- 173 صالح النعالي، صفحة جديدة في العلاقات بين مصر وحماس بعد فوز مرسي، الشرق الأوسط، 2012/9/19.
- 174 رئاسة مصر وحماس.. واختبار العلاقة، الجزيرة. نت، 2012/8/13.
- 175 حمزة إسماعيل أبو شنب، حماس ومصر.. لا تحصروا العلاقات بالإخوان، موقع رصد، القاهرة، 2012/9/11، انظر: <http://rassd.com>
- 176 مجلة الأهرام العربي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2013/3/15، موقع الأهرام الرقمي، انظر: <http://digital.ahram.org.eg>
- 177 فلسطين أون لاين، 2013/3/29.
- 178 فلسطين أون لاين، 2012/8/11.
- 179 فلسطين أون لاين، 2012/8/7.
- 180 المصري اليوم، 2012/1/3؛ الخليج، 2013/2/1.
- 181 فلسطين أون لاين، 2013/4/21.
- 182 الأهرام، 2013/6/5.
- 183 الخليج، 2012/11/16.
- 184 الحياة، 2012/11/16.
- 185 الأهرام، 2012/11/15.
- 186 الجزيرة. نت، 2012/11/16.
- 187 الأهرام، 2012/11/17.
- 188 المرجع نفسه.
- 189 المرجع نفسه.
- 190 الحياة، 2012/11/19.
- 191 القدس العربي، 2012/11/22.
- 192 اليوم السابع، 2012/11/13.

- 193 صحيفة السبيل، عمّان، 2012/11/15.
- 194 الأهرام، 2012/11/16.
- 195 اليوم السابع، 2012/11/14.
- 196 الحياة، 2012/11/15.
- 197 الأهرام، 2012/11/16.
- 198 المرجع نفسه.
- 199 اليوم السابع، 2012/11/19.
- 200 وكالة سما الإخبارية، 2012/11/16، انظر: <http://www.samanews.com/ar>
- 201 القدس العربي، 2012/11/16.
- 202 المرجع نفسه.
- 203 الأهرام، 2012/11/15.
- 204 الأهرام، 2012/11/1.
- 205 القدس العربي، 2012/11/16.
- 206 الأهرام، 2012/11/19.
- 207 الخليج، 2012/11/20.
- 208 القدس العربي، 2012/11/16.
- 209 اليوم السابع، 2012/11/16.
- 210 الشرق الأوسط، 2012/11/18.
- 211 الحياة، 2012/11/13.
- 212 اليوم السابع، 2012/11/15.
- 213 الأهرام، 2012/11/17.
- 214 اليوم السابع، 2012/6/30.
- 215 المستقبل، 2012/6/2.
- 216 قدس برس، 2012/6/25.
- 217 صفاً، 2012/8/30.
- 218 معاً، 2012/9/19.
- 219 الحياة، 2012/9/20.
- 220 الرسالة نت، 2012/6/28.
- 221 المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/9/30.
- 222 صحيفة الراية، الدوحة، 2013/3/27.
- 223 موقع فلسطين الآن، 2012/10/27، انظر: <http://paltimes.net>
- 224 الأهرام، 2012/10/3.
- 225 موقع المختصر، 2013/7/11، انظر: <http://www.almokhtsar.com>
- 226 وفا، 2013/7/4.
- 227 الحياة، 2013/9/2.
- 228 القدس العربي، 2013/7/5.



- 229 الجزيرة نت، 2013/7/16.
- 230 مجلة الحرية، بيروت، 2014/1/27.
- 231 القدس العربي، 2013/7/5.
- 232 المرجع نفسه.
- 233 فلسطين أون لاين، 2013/7/8.
- 234 المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/7/12.
- 235 الحياة، 2013/7/28.
- 236 فلسطين أون لاين، 2014/1/13.
- 237 المستقبل، 2013/8/18.
- 238 قدس برس، 2013/7/8.
- 239 الغد، 2013/7/14.
- 240 القدس العربي، 2014/5/21.
- 241 الراي، 2014/3/21.
- 242 الأهرام، 2014/5/13.
- 243 اليوم السابع، 2014/5/21.
- 244 صحيفة الاتحاد، أبو ظبي، 2013/8/27.
- 245 الاتحاد، 2013/7/30.
- 246 الشروق، 2013/7/28.
- 247 فلسطين أون لاين، 2013/7/15.
- 248 وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2013/7/16، انظر: <http://alray.ps/ar>
- 249 موقع أصوات مصرية، القاهرة، 2013/7/18.
- 250 القدس العربي، 2013/9/2.
- 251 قدس برس، 2013/9/15.
- 252 الحياة، 2013/9/24.
- 253 المصري اليوم، 2013/11/21.
- 254 المصري اليوم، 2013/9/30.
- 255 السبيل، 2013/10/21.
- 256 الأهرام، 2014/1/3.
- 257 صحيفة الوطن، مصر، 2014/1/24.
- 258 الحياة، 2014/05/11.
- 259 الحياة، 2013/7/27.
- 260 الشرق الأوسط، 2013/12/22.
- 261 الأخبار، 2013/12/20.
- 262 العرب اليوم، 2014/2/17.
- 263 سما، 2014/1/3.
- 264 الأهرام، 2014/3/5.

- 265 الشرق الأوسط، 2014/3/5.
- 266 وكالة الرأي، 2014/3/10.
- 267 وكالة الرأي، 2014/3/4.
- 268 الغد، 2014/4/5.
- 269 الخليج، 2014/3/5.
- 270 الجزيرة نت، 2014/3/5.
- 271 قدس برس، 2014/3/4.
- 272 المرجع نفسه.
- 273 المرجع نفسه.
- 274 قدس برس، 2014/3/5.
- 275 الخليج، 2014/3/5.
- 276 الأهرام، 2014/3/5.
- 277 الوطن، مصر، 2013/7/17.
- 278 الأهرام، 2013/9/17.
- 279 اليوم السابع، 2013/12/29.
- 280 الأهرام، 2013/12/30.
- 281 عكاظ، 2014/1/27.
- 282 اليوم السابع، 2014/3/3.
- 283 المصري اليوم، 2014/3/21.
- 284 الوطن، مصر، 2014/5/9.
- 285 القدس العربي، 2014/5/13.
- 286 صحيفة الوفد، الجيزة، 2013/8/30.
- 287 السفير، 2013/8/1.
- 288 الوفد، 2013/7/31.
- 289 الوفد، 2013/9/11.
- 290 سما، 2013/9/11.
- 291 الوفد، 2013/9/18.
- 292 الوفد، 2013/9/26.
- 293 سما، 2013/6/25.
- 294 الوفد، 2013/12/2.
- 295 المصري اليوم، 2014/1/14.
- 296 الشروق، 2014/3/13.
- 297 الوطن، مصر، 2014/3/12.
- 298 الأهرام العربي، 2013/12/18.
- 299 اليوم السابع، 2013/8/24.
- 300 المصري اليوم، 2013/10/31.

- 301 الحياة، 2013/9/13.
- 302 المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/7/20.
- 303 قدس برس، 2013/9/2.
- 304 فلسطين أون لاين، 2013/11/26.
- 305 رصد، 2013/12/19.
- 306 المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/12/20.
- 307 الرسالة نت، 2013/7/20.
- 308 فلسطين أون لاين، 2013/7/22.
- 309 الشروق، 2013/7/23.
- 310 فلسطين أون لاين، 2013/7/24.
- 311 صحيفة الشعب، مصر، 2013/9/18.
- 312 فلسطين أون لاين، 2014/1/19.
- 313 الرسالة نت، 2014/1/30.
- 314 قدس برس، 2014/8/31.
- 315 الشروق، مصر، 2013/11/10.
- 316 معاً، 2013/12/26.
- 317 فلسطين أون لاين، 2013/7/21.
- 318 فلسطين أون لاين، 2013/7/28.
- 319 فلسطين أون لاين، 2013/7/28.
- 320 القدس العربي، 2013/9/7.
- 321 الجزيرة نت، 2012/11/22.
- 322 السفير، 2014/3/12.
- 323 الحياة، 2014/3/14.
- 324 اليوم السابع، 2014/3/13.
- 325 الجزيرة نت، 2014/7/8.
- 326 الأهرام، 2014/7/8.
- 327 القدس العربي، 2014/8/24.
- 328 الحياة، 2014/8/24.
- 329 الأهرام، 2014/9/25.
- 330 القدس العربي، 2014/7/9.
- 331 فلسطين أون لاين، 2014/10/9.
- 332 اليوم السابع، 2014/7/11.
- 333 الجزيرة نت، 2014/7/12.
- 334 الشروق، 2014/7/13.
- 335 الغد، 2014/7/12.
- 336 المصري اليوم، 2014/7/9.

- 337 الخليج، 2014/7/11.
- 338 القدس العربي، 2014/7/16.
- 339 القدس العربي، 2014/7/18.
- 340 رصد، 2014/7/16.
- 341 القدس العربي، 2014/7/18.
- 342 الأهرام، 2014/7/18.
- 343 الشرق، 2014/7/23.
- 344 المستقبل، 2014/7/10.
- 345 الأخبار، 2014/8/9.
- 346 الأهرام، 2014/7/14.
- 347 موقع صوت إسرائيل والتلفزيون الإسرائيلي، 2014/7/15.
- 348 موقع "عربي 21"، 2014/7/15.
- 349 القدس، 2014/7/16.
- 350 عكاظ، 2014/7/18.
- 351 اليوم السابع، 2014/7/17.
- 352 Foreign Policy (FP) online magazine, 18/8/2014, <http://www.foreignpolicy.com>
- 353 الحياة، 2014/8/27.
- 354 المرجع نفسه.
- 355 الحياة، 2014/8/26.
- 356 الحياة، 2014/8/25.
- 357 موقع قناة دويتشه فيله عربي، 2014/9/1.
- 358 القدس العربي، 2013/8/5.
- 359 سما، 2014/2/16.
- 360 قدس برس، 2014/3/4.
- 361 وكالة الرأي، 2014/4/23.
- 362 وفا، 2014/6/2.
- 363 وفا، 2014/6/2.
- 364 الشرق الأوسط، 2014/9/25.
- 365 الشرق الأوسط، 2014/9/26.
- 366 الحياة، 2013/7/6.
- 367 فلسطين أون لاين، 2013/7/10.
- 368 وكالة رويترز للأخبار، 2013/11/3.
- 369 سما، 2013/9/25.
- 370 الخليج، 2013/7/24.
- 371 فلسطين أون لاين، 2014/1/24.
- 372 فلسطين أون لاين، 2014/3/6.

- 373 القدس العربي، 2014/3/7.
- 374 الشعب، 2014/3/25.
- 375 القدس العربي، 2013/7/8.
- 376 وكالة الرأي، 2013/9/26.
- 377 المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/5/10.
- 378 الشرق الأوسط، 2014/2/23.
- 379 صفا، 2014/2/27.
- 380 الخليج، 2014/3/1.
- 381 اليوم السابع، 2014/3/1.
- 382 اليوم السابع، 2014/3/1.
- 383 الدستور، عمان، 2014/3/6.
- 384 القدس العربي، 2014/3/19.
- 385 القدس العربي، 2013/7/8.
- 386 اليوم السابع، 2014/2/28.
- 387 سما، 2013/7/5.
- 388 القدس العربي، 2013/7/4.
- 389 الأهرام العربي، 2013/10/10.
- 390 السبيل، 2013/9/16.
- 391 القدس العربي، 2013/9/16.
- 392 قدس برس، 2014/8/9.
- 393 سما، 2013/11/19.
- 394 قدس برس، 2013/7/16.
- 395 قدس برس، 2013/9/4.
- 396 وفا، 2013/7/30.
- 397 صفا، 2013/8/30.
- 398 فلسطين أون لاين، 2013/8/29.
- 399 الوفد، 2013/9/1.
- 400 World Tribune newspaper, 27/3/2014, <http://www.worldtribune.com>
- 401 العربية.نت، 2014/5/19.
- 402 قدس برس، 2013/9/3.
- 403 الحياة، 2013/9/5.
- 404 السبيل، 2013/9/13.
- 405 معاً، 2013/9/26.
- 406 المصري اليوم، 2013/9/25.
- 407 الوفد، 2013/10/9.

صدر من سلسلة تقرير معلومات

1. معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.
2. معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008، ط 2، 2009.
3. أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.
4. مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين -أنابوليس- والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 - ربيع 2008)، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.
5. الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.
6. الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.
7. مصر وحماس، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.
8. العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18)، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.
9. حزب كاديما، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.
10. الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.
11. الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.



12. اللاجئين الفلسطينيين في العراق، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.
13. أزمة مخيم نهر البارد، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.
14. المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2010، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.
15. الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.
16. دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.
17. تركيا والقضية الفلسطينية، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.
18. إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.
19. حزب العمل الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.
20. قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.
21. الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993-2011، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.
22. شاليط: من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.
23. الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية، سلسلة تقرير معلومات (23)، 2012.
24. الجيش الإسرائيلي 2000-2012، سلسلة تقرير معلومات (24)، 2013.
25. الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948 (في "إسرائيل")، سلسلة تقرير معلومات (25)، 2014.
26. المقاومة الشعبية في فلسطين، سلسلة تقرير معلومات (26)، 2014.
27. مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى صيف 2014، سلسلة تقرير معلومات (27)، 2014.

هذا التقرير

يسلط هذا التقرير الضوء على محددات علاقة مصر بقطاع غزة وتطوراتها، وخصوصاً في الفترة التي تلت ثورة 25 يناير 2011، وحتى نهاية العدوان الإسرائيلي على القطاع 2014. ويبرز التقرير الدور المصري في ملفات الحوار الوطني الفلسطيني، والحصار، والتهديّة، وصفقة جلعاد شاليط لتبادل الأسرى. ويعرض لموقف مصر من العدوان العسكري الإسرائيلي على القطاع سنة 2012 و2014، وما تبعه من ملفات فكّ الحصار وفتح معبر رفح، وإعادة الإعمار. وهذا التقرير هو الإصدار السابع والعشرون من سلسلة تقارير معلومات، التي يقوم قسم الأرشيف والمعلومات بمركز الزيتونة بإعدادها. وتهدف هذه التقارير إلى تسليط الضوء في كل إصدار على إحدى القضايا المهمة، التي تشغل المهتمين والمتابعين لقضايا المنطقة العربية والإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. وتزود هذه التقارير، التي تصدر بشكل دوري، القراء بمعلومات محدّثة وموثقة ومكثفة في عدد محدود من الصفحات.

رئيس التحرير



ISBN 978-9953-572-06-2



9 789953 572062

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | فاكس: +961 1 803 643

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

